فلسطين اليوم

العدد مائة وأربعة - مارس 2022

دعما لحقوق الأسرى في مواجهة الانتهاكات والتنكيل الإسرائيلي

عدد خاص بمناسبة

يوم الأسير الفلسطيني 2022

رأينا

الأسرى والمعتقلون في قرارات الجامعة العربية

انطلاقاً من دعمها المطلق لنضال الشعب الفلسطيني وأسراه البواسل لاسيما وان قضية الأسرى هي قضية حق وحرية وعدالة، أولت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الأهمية لقضية الأسرى العرب والفلسطينيين في سجون ومعتقلات سلطات الاحتلال الاسرائيلية من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة التي يتعرضون لها والتي تشمل شتى أنواع المعاناة الجسدية والنفسية والصحية؛ وأقسى أشكال التعذيب كافة وأساليب المساس بكرامتهم وحقوقهم الإنسانية المكفولة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكافة المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأسرى والتي تستمر إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) بانتهاكها.

وتأكيدا على التضامن العربي مع الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي، أصدرت جامعة الدول العربية على مستوياتها المختلفة (القمة، وزراء الخارجية، المندوبين) عددا من القرارات الهامة التي تهدف الى دعم قضية الأسرى.

أصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (20) والتي انعقدت في دمشق عام 2008 القرار رقم (410) والذي نص على: **"بذل المساعي والجهود لدى المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب والذين بلغ عددهم أكثر من أحد عشر ألف اسير يقبعون في سجون الاحتلال بما فيهم القيادات السياسية والتشريعية ومطالبتها بالإفراج عنهم طبقا لقواعد وقوانين الشرعية الدولية وفي مقدمتها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الرابعة عام 1949، والتحرك على المستوى الدولي للإفراج عنهم واعتبار يوم 17 ابريل / نيسان من كل عام يوما عربيا للأسير الفلسطيني".**

وأصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (24) والتي انعقدت في الدوحة عام 2013 القرار رقم (574) فقرة (19) والذي نص على: **"تقديم الشكر لجمهورية العراق لاستضافتها المؤتمر الدولي للتضامن مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب، وذلك تنفيذا لقرار قمتي سرت وبغداد، والترحيب بإعلان معالي وزير خارجية جمهورية العراق عن تبرع العراق بمبلغ 2 مليون دولار للصندوق العربي لدعم الأسرى الفلسطينيين**

فلسطين
مجلة شهرية تصدر عن
قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة
(جامعة الدول العربية)

رئيس التحرير
أ. د. سعيد أبو علي
مدير التحرير
د. دعاء الشريف
إخراج فني
محمد المتولي
للمقترحات و الآراء
02-25777217

الموقع الإلكتروني
www.lasportal.org
البريد الإلكتروني الخاص
بمجلة فلسطين في شهر
palestine.inmonth@las.int

طباعة وتنفيذ مطبعة
جامعة الدول العربية
المعادى

والعرب وتأهيل المحررين من سجون الاحتلال الإسرائيلي تنفيذا لإعلان بغداد الخاص بالمؤتمر الدولي للتضامن مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والذي عقد يومي 12/12/2012-11، ودعوة الدول والمؤسسات والأفراد للمساهمة في هذا الصندوق"؛ وتضمن قرار مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين المنعقد بتاريخ 19/2/2014 آلية عمله، وتم اعتماده بهدف مساعدة عدد من الأسرى الفلسطينيين المحررين من سجون الاحتلال الذين قضوا أحكاماً طويلة في هذه السجون، في مواجهة أعباء الحياة وإعانتهم لإقامة مشاريع صغيرة كما تم اعتماد مساهمة مالية ل بناء منازل لعائلات أسرى ذي أحكام طويلة.

وقد توالى صدور قرارات مجالس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، حيث كان آخرها القرار رقم (8731) الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (157) بتاريخ 3/9/2022 بشأن متابعة تطورات (الاستيطان، الجدار، الانتفاضة، الاسرى، اللاجئون، الأونروا، التنمية)، والذي أعاد التأكيد على "دعوة المجتمع الدولي والهيئات الحقوقية الدولية للضغط على سلطات الاحتلال الاسرائيلية للإفراج الفوري عن كافة الاسرى والمعتقلين خاصة قدامى الاسرى والمرضى والأطفال والنواب والمعتقلين الإداريين وإجبارها على التخلي على سياسة العقاب الجماعي والفردي الذي يتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والدعوة لإرسال لجنة تحقيق دولية إلى سجون الاحتلال الاسرائيلي للاطلاع على الانتهاكات التي ترتكب بحق الأسرى، وادانة مواصلة سلطات الاحتلال الاسرائيلي لسياسة الاعتقال الاداري التعسفي غير الشرعية لآلاف الفلسطينيين، واحتجاز جثامين الشهداء في الثلاجات ومقابر الارقام الاسرائيلية، وادانة سياسة الإهمال الطبي المتعمد بحق الأسرى مما يؤدي الى ارتفاع اعداد الشهداء من الاسرى، ودعوة المجتمع الدولي ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، لمراقبة إجراءات سلطات الاحتلال بخصوص تفشي فيروس كورونا بين الأسرى، ومطالبة الجهات والهيئات الدولية وهيئات حقوق الانسان المعنية بتحمل مسؤولياتها بتدخلها الفوري والعاجل لإلزام اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بتطبيق القانون الدولي الانساني ومعاملة الأسرى والمعتقلين في سجونها وفق ما تنص عليه اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 بشأن معاملة أسرى الحرب، وادانة عملية القرصنة الممنهجة التي تقوم بها سلطات الاحتلال لأموال الشعب الفلسطيني من خلال تطبيق القانون العنصري الذي تم التصديق عليه في 2018 من قبل الكنيست الإسرائيلي والذي يسمح لحكومة الاحتلال باقتطاع مخصصات ذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين من عائدات الضرائب الفلسطينية التي تسيطر عليها حكومة الاحتلال، واعتبار ذلك ابتزازا غير شرعياً وتشريعًا صريحًا لسرقة أموال ومقدرات الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى دعوة الدول العربية والإسلامية والمؤسسات والأفراد إلى دعم الصندوق العربي لدعم الأسرى الذي تشرف عليه جامعة الدول العربية".

أ. د. سعيد أبو علي
الأمين العام المساعد لشئون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية

صـ 4 رسائل من داخل السجون
صـ 20 قضايا العدد - يوم الأسير الفلسطيني
صـ 40 الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون
صـ 64 حكاية صورة - إطلاق معرض "تحية لأسرى وأسيرات الحرية"

في إطار إحياء اليوم العربي للأسير الفلسطيني الذي تنظمه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع هيئة الأسرى الفلسطينية هذا العام، دعماً منها لقضية الأبطال خلف قضبان الاحتلال عنواناً من عناوين صمود الشعب الفلسطيني، وتمسكه بأرضه وحقوقه، بحريته واستقلاله، وتضامناً من دول وأبناء الامة العربية جمعاء مع هذا النضال العنيد والمنتصر بإذن الله للشعب الفلسطيني البطل، فإن خير من يكتب كلمة هذا العدد الخاص من مجلة فلسطين في شهر في إطار برنامج إحياء يوم الأسير هو قلم الأسر نفسه.

وفيما يأتي واحدة من تلك الرسائل الخالدة في سجل خالد من قلاع الصمود والبطولة من مدارس النضال الوطني الفلسطيني، وإن كانت في إطار أدب السجون.

العيد ما بين الفرحة والحزن

يستقبل الاسرى العيد كما الاهالي بكل فرح ويحاول الاسرى ان يصنعوا حلويات للعيد من لا شيء ويلبسوا أفضل ما لديهم من ملابس.. يوم العيد يخرج الاسرى لصلاة العيد فيصلون ويستمعون لخطبة العيد ثم يقفون بشكل دائرة في ساحة الفورة ويسلمون على بعضهم مهنئين بعضهم بالعيد ويدعون الله ان لا يمر عليهم عيد جديد وهم بالسجن..

يعودون للغرف و في موعد الفورات تكون لجنة الاسرى قد نسقت لزيارات الغرف حتى يقوم الاسرى بمعايدة بعضهم البعض وفعلا يتم ذلك وهذا هو الجزء المفرح في العيد ان يكون هناك جو جماعي تسوده المحبة والود بين الجميع..

اما جو الحزن وبشكل عام هو داخل كل أسير حينما يتذكر الأهل والأحبة ويتمنى من الله لو كان معهم في العيد.. مع الاب والام والاخوة والزوجة والاولاد وحتى الاقارب والجيران أجواء عاشها في كل عيد وباعتقال الاحتلال له حرمه من هذه الأجواء.. حرمه من هذه الفرحة..

يحاول الاسير ومن خلال البوم الصور ان يعيد شريط الذاكرة.. الاب.. الام.. الاخوة.. الزوجة.. الاولاد..... وهذا هو الوجه الاخر للعيد الحزن والذي يحاول الاسرى ان يخفوه وخاصة عن السجان ويظهروا بمظهر الاقوياء.. ما بين فرح وحزن تمضي أيام الاسرى داعين الله عز وجل أن يكتب لهم الفرج ليجتمعوا بأحبتهم .. الحرية لأسرى الحرية.

بقلم/ ياسر صالح أسير محرر من غزة وسبق وامضى 17 سنة في سجون الاحتلال

أنا أكتب إذًا أنا حر..

هكذا تغدو الكتابة بالنسبة (لهم) ممارسةً واعيةً لحريةٍ مبتكرة، فهي سلاحهم ضدّ النسيان والطغيان، هي طريقتهم المثلى في ترويض شراسة الفراغ الشاسع؛ هي مرآتهم الأمينة قابلتهم ووليدتهم في الآنِ ذاته، هي ملاذهم في زمن البردِ القيظ الطويل، هي وعيٌ لضرورة مُلحّة كشرطٍ للإبداع المسيَّج بحتث الوقت المترامي بلزوجته وثقله؛ وهي حريةٌ مؤقتة في زمن الأسر الدائم، هي (هم) حين يكتبون أولى كلماتهم، وحين يعزفون عن كتابتها لإرجاء رعشة خوفٍ طفليٍّ من البوحِ أو الانكشاف، ذلك قبل أن تستحيلُ الكتابة رغبةً في ابتكار حياةٍ موازية ونظيرة لتلك التي سُلِخُوا عنها، حياةٍ ينسجون خيوطها على مهلٍ ليواكبوا عبرها عالمًا غادروه مُرغمين، بيد أنهم يرفضون الانفصال عنه...وأكثر، يصارعون للحضور فيه ومحايثته، وإن لم يكونوا متواجدين به.

لا تبني الكتابة داخل الأسر وتغدو بمثابة تفريغٍ واعٍ لما يُخلّفه العجز من احتقان وحنقٍ وقهر، كاختبارٍ صعب للذات الحائرة، وامتحانٍ عمليٍ لتلك العلاقة التي تنشأ بين قلمٍ يرتجف، وذاكرة مترامية، وفكرةٍ عصيّة، بذلك تُمسي مُخرجات متوترة لمن كثُرت مدخلاته، وصرخةً مدويّةً وسط صحراء مقفرة - غالبًا ما- ترتجع أصداؤها للأسير وحده، إذ غالبية الكتابات الأسيرة تُراوح لا تزال زنزاناتها المغلقة، رهينة الحقائب والأدراج الصدئة بليدةً عن النور.

في الأسرِ تنقلبُ معاييرُ ومقاييسُ ومحددات الكثير من القضايا؛ والكتابة واحدةٌ منها إذ تغدو بصرف النظر عمّا تحمله من مضامين.. فعلًا ثوريًا ينزعُ لاستبدال واقع بواقع بشكلٍ جذري، ولا سيما مع اعتبار ذلك محاربةً واعيةً لمرامي التجهيل والتفريغ المنهجة المتبّعة من قبيل أدوات منظومة السيطرة الاستعمارية التي لا تفتأ تطارد الأفكار والأقلام والكتب والرواية والتاريخ والذاكرة، وفي خضم هذه الظروف المانعة والقاهرة والكابحة لعملية الإبداع، تبرزُ الحاجة ملحةً لاستخدام الفراغ مادة أولية للخلق، لخلقِ شيءٍ من العدم الماثل، كذاك الذي يستعيض به رجلٌ عن نعمة الخلق الوجودي الذي تتفرّدُ به أيُّ أنثى، ويستعيضُ به الأسيرُ عن حياةٍ كاملة نَزَفها وسط بطيء؛ ويحاول خلق أخرى على شاكلتها ليقوى على الاستمرار وسط عالمٍ الذي يُشيّده افتراضيًا،

*** لم عبر الكتابة بيتًا يأوي ضياعه، يبتكرُ امرأة من كلماتٍ تلده ثانية، يستولد قصيدةً تحلق في أرجاء فرضيته حتى لا يرتويه الفراغ، ويحتسيه الوقت.. هنا فقط تستحيلُ الكتابةُ وسيلةً لردم الفجوة القائمة القيد والحياة.. بين الأسر والحرية، وبين الذات ومرآتها في

ال آخر الغائب.

فلتكتب ما دمت أسيرًا، ذلك يعني أن تغذي قدرتك على الحلم، أن تبتكر أملك الكبير فلا تندثر؛ يعني أن تصنع معجزتك الخاصة وتُدوّن أسطورتك كما تشاء؛ يعني أن تنتصر على الوقت فتُدجنّهُ ليألفك ولا يفترسك، أن تكتب يعني ان تمحو قبحَ السجان الذي يتربص بشوارد أفكارك للانقضاض عليها وزجها في زنزانة باردة، أن تكتب في الأسر يعني أن تزاول الحبَّ مهنةً أبدية، فتتفرغ للعشق وتطرد عن روحك كلَّ شياطين الفراغ المُدوّي بقيمة أبجديتك فلا نستكين، ولا تركن لقوانين عالم المغلق من كل الجهات، ومعناه أن تحيل أنينك الصامت سيمفونيةَ حياةٍ صاخبة، تخترق منطق الأسوار الشاهقة لتطربَ روحك بانثيالات موسيقاها، ومعناه أن تستعيد عبر اللغة وطنًا مسلوبًا، فقصيدة الأسير هي وثيقةُ ملكيته للزمان، وصكُّ إثبات حقه بالمكان، وهي مُجبرة القلق الأقوى في وجه السرقة المتواصلة منذ أكثر من قرن، قصيدة الأسير هوية المكان والزمان، ونثرية الأسير هي ملامح وخصائص هذه الهوية.

غير أنَّ سؤالاً يطفو بقسوته القارسة على سطح ما يَلَف مفاده: ما قيمة يكتب الأسير ما دامت كتاباته محكومة بالنسيان والتلاشي؟ ما قيمة هذه الكتابات ما دام لم يقرأها سواه؟ وكأنه يستخدم لغة خاصة لا يقوى على تهجئتها أحد غيره!! ولعل الإجابة على هذه الصيغة من الأسئلة ستبدو حماسية وساذجة إذا ما جاءت على تلك الدرجة من البديهية المواسية والمقاطفة، ولن تُشكّل فهمًا يفكُّ عُقَد مشكلة سياقاتٍ طويلة من التجاهل وعدم الاكتراث بملء يتم نسجه، ونحته وصقله داخل زنزانة تفتقر لكل مكونات الدفع تجاه الإبداع والخلق، فمن اللا شيء يكوِّن الأسير شيئًا قد لا يكون على تلك الدرجة الباذخة من الأهمية، وقد يكون أكثر أهمية ممّا يناظره لدى كُتّاب ينعمون بالحرية الكاملة، غير أننا من أجل وعي ذلك ينبغي علينا تناول هذا "الشيء" ومنحه بعضًا من القراءة النقدية والتحكيمية بمعزلٍ عن نسبه لأسير، بما يفرضه ذلك من تعاطفٍ جارح للنص ولصاحبه، هكذا قد تغدو العمليةُ أكثر منطقية وأجدى، فلا تتحول نتاجات الأسير قصورًا رملية لا تلبث تُشيّدُ حتى تبتلعها أول موجةٍ عابثة.

ذلك مع الميل إلى الاعتقاد بأنَّ للأسير الكاتب أبجدية خاصة، ولغة مختلفة بما يشفعها من مفردات عالم المغلق والمتماثل، تُملي خصوصية خطيرة على ما يبتكره ويبدعه من نص، فاللغة -أسوة بالإنسان- هي ابنة بيئتها، بها تتمرد ومنها تكتسب ملامحها التعبيرية المميزة، لذا يحدث تميز لغة الأسير بعلامات فارقة قد تحيل نصوصه متشابهة،

لكنه ليس تشابهًا استنباطيًا أو من حيث المظهر الإنشائي للنص، إنما قد يكون من حيث البناء النفسي والملامح المبنية* للغة، حتى لا تتناول مواضيع بعيدةً عن واقع الأسر وتفاصيله، فإن كان لكل نوعٍ كتابيٍّ خصوصية يفرضها الإطار المحدِد لهذا النوع، فإنَّ للنتاج الكتابي (الأسير) خصوصية تتحدد بالمكان الضيق والواقع المغلق الذي تنبعث منه أحرفٌ فقيرةٌ إلى الإيحاء، غنيةٌ باستعادته وإعادة إنتاجه واستخدامه، أو بما يُجترح من وحيٍ شحيحٍ وفقير، بيد أن من يحتاج النتاج الكتابي للأسرى ضمن سياقاته المختلفة، سيعثر على لوحة ملحميّة تلتئم من مئات النصوص من قصائد ونثريات، وخواطرٌ ودراسات تشكل مجتمعةً مادة يمكن أن تكون موسوعة رفضٍ إبداعي جديرة بالعناية والحفظ والرعاية، ولمن يقول للأسير اكتب حتى تَهزمَ السجن، يقول له الأسير اقرأ حتى ينتصر النص، فلا يغدو فعلُ الكتابة ضربًا من العبث كالرسم فوق صفحةِ ماء أو كسيزيف يمتهن العبثَ حرفةً أبدية.

حقًا إنَّ نص الأسير لا يستجدي قارئًا، ولا يتسوّل ناقدًا، لكنه يحثُّ إليه بما هو عليه لا بما هو منه، فثمة نوعان من الكتابات، الأول يدفعك للكتابة لأنك تمتلك قدرةً على تخطيه، والثاني يدفعك للقراءة يُثري ذائقتك أو رصيدك المعرفي بالقليل أو الكثير، من هنا يجدر التمييز جيدًا بين نصٍ اشتغله أسير لقناعةٍ ما بأنه جدير بالكتابة، وبين نصٍ ابتكره أسير لظنه أنه خليقٌ بالقراءة، وعليه فالأداة التحليلية العلمية القادرة، تستطيع حسم السجال الذي يدور حول ضرورة أو عدم ضرورة تناول النص، الأسير بمعزلٍ عن هوية صاحبه وبحيادية مهنية تامة ومنصفة.

في المحصلة سيظل صاحبُ كلِ قلم أسير يُجري تمارينه الكتابية ومواراته الراعفة بين الحبر وآلاف البياض الطلق، وسينفذ هو داخل تلك العلاقة ليصل إلى نصه المنشود، سيجتاز كلَّ ما يقف أمام تدفّق حده، حتى لو صودرت كلُّ أقلامه وقصاصاته ويديه، سيكمل سرديته الوجودية وسيروي روايته وقصة لجوئه وتلجيئه المعتدة منذ أكثر من قرن وسيبتسم في تأرجح بين عُودي مشنقة، ابتسامةٌ تشفُّ عن قناعته بأنه بدأ كتابة وتوثيق روايته هو، كاملةً وسالمةً من أي تحريفٍ، وتزوير، وستظل كتاباته طريقًا نحو فردَوْسه المفقود وحرّيته الكاملة وإشهار هويته الوطنية والإنسانية في وجه القبح والموت والنفي..

بقلم الأسير الفلسطيني أحمد تيسير خليل عارضة

معتقل منذ 2/11/2004 المحكوم بالسجن المؤبد (مدى الحياة)

معتقل ريمون الصهيوني مارس 2022

رسالة أسير إلى شعبه والعالم في قصة
ما الفرق بين O positive وO positive

هنا في سجون الاحتلال الاسرائيلي كثيرا ما تقتحمنا وحدات مقنعة من العصابات الصهيونية معها أسلحتها النارية إضافة للغاز والهروات والعصي الكهربائية بهدف التخريب والترويع واثارة الرعب في نفوس الاسرى ونحن لا نملك مقابلهم سوى إرادتنا المستندة على ثقافة تربوية ثورية تشحننا بالطاقة والقدرة على الثبات في وجوههم بعزة وشموخ وبالتالي هم يخربون ويعبثون بمحتوياتنا لكنهم لا يشعرون بانهم اثروا على نفوسنا بشيء فنحن ننظر اليهم كدُمى تتحرك وتعبث في الاشياء دون ان نخاف او نرتعب كما هم يأملون بل يفقدون الثقة بأنفسهم ونحن ننظر اليهم باسمين.

الامر الذي يدفعهم للاعتداء علينا مباشرة اما بالشتم او باستخدام اسلحتهم والضرب فاذا وصل الامر الى الصدام المباشر على هذا النحو فان الاسرى الفدائيين يردون الشتم بالشتم والضرب بالضرب حتى لو كان الفدائي لوحده ومقيد المعصمين فانه سيضرب دون تردد لن يفكر مجرد تفكير في ذلك لن يعطي نفسه ولو ثانية لحسابات النتائج وصوابية قراره بالضرب فلحظة الدفاع عن الكرامة لا تحتاج الى قرار وفي احدى هذه الصدامات المباشرة كان قد فُجَّ رأسي ونزف الدم غزيرا من الجهة اليمنى فوق الاذن بقليل شعرت بالدوران لكني بقيت واقفا لم اسقط فتلقيت ضربة اخرى على ذات المكان فشعرت برأسي اثقل من جبل فوق اكتافي لا اقوى على حمله فوقعت ممدا على ظهري وسكنت، ساعتها توقفوا عن الضرب او لربما تحدر جسمي فلم اعد اشعر بالألم كنت أراهم أشباحا صورا غامضة تدور حولي لكني اسمعهم جيدا قال احدهم احضروا الحمالة بعد برهة من الوقت حملوني خارج السجن الذي كان فيه الاسرى ممددين كالجثث في الغرف اثر ضربة الغاز التي استنشقوها أثناء الصدام وضعوني في ساحة خارج السجن وبدأت اشعر ببرودة تسري في جسدي سمعت احدهم يقول لقد نزف دما كثيرا رد عليه اخر فليمُتْ سمعت ثالثا قال لهم لا نريد ان نتحمل مسؤوليته احضروا الطبيب يجب ان نعالجه ربما يكون هذا الثالث هو ضابطهم لم اتحقق من ذلك

فكلهم مقنعين وبلباس موحد فقط اعرف انهم من عصابة تسمى (المتسادا) مضى وقت قليل وصرت اشعر بالنعاس حتى جاء الطبيب وسمعته يقول انه بحاجة الى دم يجب نقله للعيادة وترتيب نقله للمشفى ومباشرة حملوني وقد ضجت الاجواء من حولي ومشوا بي حتى دخلنا عيادة السجن وهناك رفعوني عن الحمالة ليضعوني على سرير فشعرت كأنما رفعوني من بركة ماء كان ظهري غارقا في الدم رايتهم يفرشون قطعة بلاستيكية سوداء على السرير الذي وضعوني عليه جاء ممرضا وصار يلف راسي بالشاش يحاول وقف النزيف وتضميد الجروح خلع عني القميص وصار ينظف جسدي من الدم كان الطبيب يجلس وراء مكتبه امام شاشة الكمبيوتر تحدث مع ادارة السجن ومع ادارة المستشفى فهمت انه يطلب سيارة اسعاف لنقلي سمعته يقول احضروا وحدة دم من نوع O positive مع سيارة الإسعاف وكان أفراد العصابة المقنعة ما زالوا حولي فسمعت احدهم يقول للأخر إن دمه مثل دمي O positive فرد عليه مباشرة لا ليس مثله فأكد الأول وقال بلا مثله أنا دمي O positive فرد عليه اعرف لكن ليس مثله هناك فرق فسأله كيف؟

ما الفرق بين O positive و O positive؟! انت دمك O positive يهودي أما هو فدمه O positive عربي شعرت حينها بالشفقة عليه فهو جاهل ومريض هو ضحية الثقافة والتربية الصهيونية ذات الأساليب والأهداف العنصرية كانت الشفقة هي آخر ما شعرت به تجاههم وكنت مبتسما وانا اموت وظننت نفسي قد مت مبتسما فلم ادري يومها ماذا حدث فيما بعد لكني لم أمت كنت قد غبت عن الوعي 24 ساعة فقط لأصحو بعدها واجد نفسي في المستشفى ممدا على السرير ومكبلا بالأصفاد كان ذلك قبل عشرة اعوام لم أمت وعشت حتى الآن لأشعر بذات الشفقة على الانسان الامريكي والأوروبي المصاب بمرض الثقافة والتربية الصهيونية التي تجلت اعراضها هذه الايام بوضوح فرأينا كيف تعنصروا لصالح أوكرانيا ضد روسيا منذ اليوم الاول لبدء الازمة متهمين روسيا بممارسة جريمة حرب ومباشرة وبدون تردد فرضوا العقوبات المتنوعة على روسيا في حين مضى 70 عاما واسرائيل تمارس جرائم حرب ضد الفلسطينيين وهي حتى اللحظة تقتل الأطفال يوميا وتهدم البيوت بل وتفرض على الانسان ان يهدم بيته بنفسه امعانا في القهر والاذلال وقد سوّت غزة بالأرض اكثر من

مرة وتمارس العربدة والاستقواء على مدار الساعة وقد أثبتت منظمات دولية ان اسرائيل تمارس جرائم حرب وتطبق سياسة عنصرية في فلسطين لكن امريكا واوروبا ترفض ان تمارس عقوبة واحدة على إسرائيل لماذا؟

تُرى ما الفرق بين الدم الاوكراني والدم العربي الفلسطيني لم يفعل الجيش الروسي بأوكرانيا شيئا يذكر قياسا مع تفعله العصابات الصهيونية في فلسطين تُرى ما بال الانسان الامريكي والاوروبي ؟! هل صاروا مثل عصابة (المتسادا) التي أشفقت عليها؟ انهم يقولون لنا من خلال حملتهم المسعورة ضد روسيا أن هناك فرقا بين الدم الاوكراني والدم العربي رسالتهم لنا واضحة ان دمنا رخيص ليس مهم ولا يستدعي ان ندين إسرائيل أو نعاقبها لأجله أما الدم الأوكراني فنفيس ويستحق ان نشن حملة ضد روسيا لأجله ماذا يعني ذلك ؟

يعني ان وجه امريكا واوروبا قد انكشف وظهرت على حقيقتها -سقط القناع- سقط قناع الحرية والعدالة والمساواة عن وجه اوروبا وامريكا وظهرت بوجهها المفترس والدموي وتاريخها الاسود المتجاوز لكل الأخلاق الإنسانية وأمام هذه العنصرية والصورة السوداوية لما وصلت إليه الإنسانية فوق هذا الكوكب الحي جئت اقول لشعبي العظيم لا تحقدوا على احد بل اشعروا بالشفقة على أخوكم الإنسان في أمريكا وأوروبا لأنه مريض بالعنصرية وقد أثر المرض على عقله فصار جاهلا له صورة خارجية أنيقة وراقية مجرد صورة محكومة بسلوك عنصري جاهل الامر الذي سيؤدي به إلى الهلاك لان العنصرية هي آفة الشعوب والامم اشفقوا عليهم وضلوا كما هي أخلاقنا وثقافتنا الإنسانية لا تفرقوا بين دم ودم ونفس فكل نفس هي عزيزة وكل دم هو غال ونفيس واعلموا أن آمال المستضعفين في الارض معقودة علينا إن آمالهم كبيرة باننا نحن الشعب الفلسطيني وبرغم كل ما فينا من اوجاع وكل ما نعاني من قتل وهدم وتهجير وظلم واحتلال نمارس علينا ابشع أنواع العنصرية والأبرتهايد برغم كل ذلك نظل نحن القادرين على إنقاذ الإنسانية من براثن العنصرية الصهيونية التي تفشت في اخوتنا الناس هناك في امريكا واوروبا فمسؤوليتنا ابعد من فلسطين نحن أهلٌ

لقيادة ثورة المستضعفين في الأرض نحو إعادة صياغة تربية إنسانية نظيفية من وسخ التربية الصهيونية العنصرية تربية إنسانية يكون فيها الانسان كما يجب ان يكون انسان يحب اخوه الانسان ويتعاون معه اينما كان بصرف النظر عن لونه ودينه وعرقه.

الأسير عبد العظيم عبد الحق - سجن_ريمون 11/3/2022

وداعاً أمي...

أستميحك عذراً سامحيني يا غالية... أطلت الغياب رغما عني سامحيني... القيد غيبني عنك يا أجمل الأمهات سامحيني... انتظرت وتأملت وتألمت، واستبشرت أحيانا ربما الفرج واللقاء قريب، أجلس ونفسي وبمخيلتي أرسم لحظة اللقاء والعناق... أتعبتك أمي من سجن إلى سجن سامحيني ...

بعد الحرمان وطول الزمان وألم الفراق لن سأعود يا أماه إذا ما عدت من أسري... لطالما حلمت بيوم تحرري من أسري أكفكف دمعك بقبلة ووردة...

كنت أستشعر دعواتك تدثرني وأنا في غربتي... فلمن تركتني يا أمي... عندما كنت تحدثيني وكنت أسألك عن صحتك وتخبريني أنك بخير كان في قرارة نفسي أنك لا تقولين الصدق قلبي كان يخبرني...

أتذكر ما حلمتي به وخططتي له عند خروجي من هذا السجن اللعين... أين سأسكن... ومواصفات الفتاة التي ستزوجني و....

أماه كنت أملي وكل شيء في حياتي، دعوت ورجوت الله أن ألقاك، لكن مشيئة الله وقدره والحمد لله رب العالمين... رحمكم الله يا والديّ إلى لقاء في جنات الخلد إن شاء الله.

ابنكم الذي سيبقى على العهد والوعد

محمود كلبي

من طولكرم ومعتقل منذ 14/2/2003

كلمة الأسير المجاهد محمود كليبي لدخوله عامه العشرين في سجون الاحتلال

اصرخ يا رحم المقاومة وزمجر.. أوَلسنا من رحمك؟!.. أوَلسنا أبناءك البررة؟!.. أوَلسنا من سمعنا وأطعنا ولبينا النداء حين نادى المنادي؟!.. أوَلسنا من ذاد عن الحمى وكبّر؟!.. ألم تشتاقين إلينا؟!.. وتكفكفي الدمع.. وتضمين الضنا وتفخرين.. ألم يهزك ألم الفراق الطويل؟!.. مضت السنين ببيت العزين.. فالشوق ألهب خاطري ومشاعري وهز كياني.. فأعياني طول الأمد وأشقاني.. فما زال في أعماقي بقية من ثورة وأمل.. فلا أريد أن يخبو ذاك اللهيب بداخلي ويذبل.. وكذلك البصيص من وهج الأمل..

يا رحم المقاومة تكلمي ولا تتلعثمي.. ولا تتركنا للخوف وطول الانتظار ينهشنا الملل والإعياء والسقم.. سنبقى نلتمس الشعاع المتسلل خلسةً.. يحترق الشوق وينبعث منه الروح والأمل لعله يسرج ويضيء لنا عتمة الطريق وتشرق لنا شمس الحرية وتنبض الروح من جديد.. فراقك أمي أعياني وجف الدمع في مقلتي.. لطالما رأيت في وجهك الأمل وحكايات وتراث الوطن الجميل.. أماه يا رحم المقاومة.. يا رحم فلسطين.. لم يمض إلا عشرون عامًا من بين أنياب التنين أتريدين المزيد؟!.. والعمر مضى وتقدم ولست أبخل.. ولست أضجر.. ولكنه الأمل والوعد الصادق.. ولست أُقهر.. اصرخ يا رحم المقاومة وزمجر.. وارسم صورةً للحرية.. أو ما يكفي؟!.. أوَ ما يحين وينتهي هذا المخاض العسير؟.. ويغدو حقيقة.. ويسطع فجر ميلاد حرية كم جديد.

الأسير المجاهد/ محمود عطية كليبي
من طولكرم ومعتقل منذ 14/2/2003
ويقضي حكما بالسجن المؤبد *سجن نفحة*

الرياضة في السجون

استطاع الأسرى ان يحققوا انجاز الخروج صباحا لممارسة الرياضة ما بين العدد الصباحي والساعة الثامنة لمدة ساعة من 6:45 وحتى 7:45 وذلك عبر الخطوات الاحتجاجية ضد الادارة وأبرزها الإضراب المفتوح عن الطعام.

الاحتلال يريد أن يقتل الاسرى ان لم يكن جسديا فنفسيا ويستخدم الاسرى الرياضة لمواجهة ارادة الاحتلال ففي الرياضة تخفيف عن النفس وتقوية للجسم لمقاومة الأمراض وخاصة يمكث الأسرى في الغرف على الأقل 20 ساعة.

يتم فتح باب الغرف صباحا عن طريق شرطي يقف على باب الغرفة وينادي sport الجاهز للرياضة يخرج والغير جاهز لا ينتظره الشرطي ويغلق الباب وينتقل لغرفة اخرى حتى يمر على كل الغرف وحسب سلوك الشرطي قد يعود لفتح الباب لمن تأخر ومنهم من يرفض ذلك.

يتم الخروج للساحة وحسب البرنامج المتعارف عليه تبدأ الرياضة بالجري بداية عكس عقرب الساعة لمدة ربع ساعة ثم يصفق رأس الطابور (أول واحد في الطابور) ليدور هو ومن خلفه من الطابور مع عقارب الساعة لمدة ربع ساعة وقبل انتهائها بدقيقتين تقريبا يسرع رأس الطابور الجري شيئا فشيئا حتى ينتهي الوقت فيصفق ليتوقف الجميع عن الجري.

بعد انتهاء الجري يبدأ الاسرى بلعب التمارين فرادى أو جماعات..

من أهم التمارين التي يمارسها الأسرى:

نط الحبل.. جولات الضغط.. جولات العقلة.. جولات المعدة.. تمارين لياقة مختلفة.

نشير إلى أن تمارين الكاراتيه أو المصارعة أو رفع الاثقال ممنوعة ويعاقب من يمارسها في الفورة.

ومن المتفاهم عليه كل يوم نصف ساعة جري والباقي تمارين ما عدا الجمعة فالساعة كاملة جري أربع أرباع.

وكذلك ممنوع خروج الاسرى للرياضة للمشي والحديث.

الرياضة في الفورات..

مسموح في الفورة الاولى لعب تنس الطاولة والطاولة في منتصف الساحة ولا تعيق المشي فالمشي أيضا في الفورة بشكل دائري و في الفورة المسائية يسمح باللعب الجماعي

(طائرة أو سلة) نصف مدة الفورة والنصف الثاني للمشي ويمنع لعب كرة القدم في الفورة.

وقد يقوم البعض بلعب رفع الاثقال ولكن في الغرفة ودون أن يراه الشرطي.

يقوم الاسير بعمل الأثقال من زجاجات الكولا الفارغة فيقوم بإذابة الملح بالماء شيئا فشيئا في الزجاجة حتى تمتلئ ويصبح وزنها 3 كيلو تقريبا ويضع كل 6 زجاجات مع بعضها ملفوفة بقماش ويضع عصاة قشاطة او اثنتين بين مجموعتين من الزجاجات ويلعب بها أثقال ولكن هناك مشكلتان:

الأولى: في أي تفتيش للإدارة للغرف يتم مصادرة هذه الاثقال لأنها ممنوعة وبالتالي يحتاج لوقت جديد ليعمل بدلا منها هكذا.

الثانية: الغرف ضيقة وبالتالي قد يحتج احد أفراد الغرفة أو أكثر على اللعب في الغرفة وعلى رائحة العرق وبالتالي يمنع اللعب في الغرفة.

ويمكن الاشارة أنه يمكن اجراء دوريات في التنس او الطائرة أو السلة في المناسبات الوطنية والاسلامية ويكون هناك جوائز للفائزين.

ونؤكد ان الاحتلال يتعامل مع هذ الحقوق انجازات تسحب في ظل أي احتكاك بين الأسرى والإدارة.

بقلم/ ياسر صالح أسير محرر من غزة وسبق وامضى 17 سنة في سجون الاحتلال

في ذكرى دخول الأسيرين الشقيقين إبراهيم ومحمد إغبارية عامهما (31) في سجون الاحتلال الصهيوني

يا أُمنَّا... ويا زوجتي

نتوسل إليك يا أُمنَّا العزيزة أن تتقبلي استلام رسالة من ابنيك الأسيرين..

اللذين استدرجهما الأمل في كل عام على التأخير.

لكن بعد مضى 30 عامًا من أسرنا، ومن غوايات الوعود اللذيذة، كان لابد لنا أن نبعثها لحضرتك الكريمة، ولزوجتي الحبيبة، والخجل مستبد بنا وبحروف كلماتنا.

من أن ترفع رأسهما بوجهيك الجليل.

فمعذرةً منكما على انتظاركما الطويل..

كل المعذرة..

وصفحكما نرجو..

على كل هذا التأخير..

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أمي.. دعينا نناديك.. يا أمي..

فأكثر من 30 عامًا ونحن نحترق شوقًا لتتشرب أرواحنا صدى صوتك العذب حينما تجيبيننا: نعم يمَّا.

أكثر من مرة يا أمي يسقط القلم من يدي كلما هممت بالكتابة، بعد أن حسمنا أنا وأخي قرارنا وعزمنا لأن نكتب لك؛ لأنني لم أعرف من أين أبدأ معك الحكاية، أو كيف أصف لك شكل النهاية، التي لم تكتب فصولها بعدُ.

ولأن حروف شوقنا وحنيننا وعبق التاريخ تندفع جملة واحدة من خلايا أجسامنا جميعًا، تتدافع نحو الأعلى متحاشدة عند حلقي محدثة فوضةً وإرباكًا في أفكاري وخواطري، فأشعر في الحال بالانسداد والاختناق الذي لطالما كنت في كل محاولة أجهدُ لأن أتفاداه، فيفلت القلم من يدي مسرعة مسعفة عنقي لتدليكها وتليينها، ولتسليك حلقي طمعًا لأن يتحرر للهواء مجراه.

لكننا يا أمي نقسم برب العرش أننا لم نكتب لنقول لك: أمَّاه اصبري.

فدون صبرك الجميل قمم الجبال، ويعجز عن إدراكه أو تصوره أي خيال، فأنت الصبر بالكمال.. وأنت الأمل.. وأنت الجمال.

أتذكرين يا أمي زيارتك الأولى لنا في سجن الرملة، ذات صباح، إذ كنت أمشي نحوك كسنبلة الحقل المثقلة بحبات لوعة فراقكم والقلق عليكم واشتياقنا الطرد لكم، فجلست مستسلمًا بين يدي حضرتك كما تستسلم خاشعة السنبلة الحاملة مطمئنة لمن وجدت أمانها في قبضة يد الفلاح.

لكنك يا أمي ظننت بنا للوهلة الأولى غير ذلك؛ فأنشبت بكلتا يديك الشبك البليد، الذي يفصل بيننا، وقلتِ لنا معلِّمةً كما تعلم اللَّبوةُ شبلها: خليك يا ابني كما ربيتك محارب عنيد؛ معنويات عالية وإرادة صلبة حديد.

فقلنا لك: يا أمَّاه، ليس القيد في المعصم نشكوه، ولا حقارة السجان، فنحن هنا منجزين وعدًا لوطن قطعناه، وليعلم يومًا شعبنا الحر إننا أبدًا ما خذلناه، مجاهدين في سبيل الله لا نبتغي غير رضاه، إنما هو يا أمي قلقٌ عليكم عانيناه، وعلى إرث بارك الله حوله من آلاف السنين عن كنعان والفاتحين ورثناه، فقلت راضيةً، والبسمة المشرقة ترتسم جذلةً على وجهك الوضَّاح، تُوشكين أن تطيري من الفرح: الحمد لله.. الحمد لله.. أبناء أبيكم تمًّا.. عليه رحمة الله.

وألا تذكرين يا أمي يوم تسنى لنا سجن السبع أن نلتقي بشوق السنين العابرة، بعد جهد وعناء، كشوق الزهرة لخيوط الشمس الناعمة، وتحضنينني بلهفة الأرض العطشى لغيث السماء، وأخذت تتحسسينني وتلمسين شعري بكف يمناك، وتشعشعين ابنك بفيض حبك وحنانك، كما تفعل الأمُ الرؤوم مع طفلها المولود للتو.

ولما سألنا عنك بعد أيام قالوا لنا، إنها لم تنهض من فراشها منذ الزيارة ولا ندري لماذا.. لكننا أنت ونحن يا أمي ندري.. نعم ندري، وقلوب البشر تدري ونبض الكون يدري، والدم في عروقنا يدري: ندري لأنك أمَّ.. لأنك أُمَّنا.

وألا تذكرين يا أمي في إحدى زياراتنا قبل بضعة سنوات لما سألتك عن أحوال البلد؟ قلتِ لي عن مشيرفة موطن ولادتك؛ أم عن أم الفحم عرين أخوالك تسأل؟

فقلتُ: عن الوطن أسأل يا أمي!

سكتي برهة، حسبتها دهرًا، ثم بدمعك الصامت أتاني الجواب، وإلى الآن يا أمي لم أعلم أعلينا بكيت أم الوطن ؟!

فاستطردتُ بعدُ سائلًا! كيف شعبنا يا أمي؟

أجبت: شعبنا بخير يمَّا..

قلتُ مستغربًا: كيف شعبنا بخير يا أمي وجرائم القتل تمزق مجتمعنا في الداخل مخترقة مدننا وشوارعها؟! وكيف شعبنا بخير يا أمي وأوغاد المستوطنين يتفولون ويعربدون في شوارع وكروم الضفة راسمين للمعازل حدودها.

حينها قلتِ لنا: إذا عندنا يمَّا انسحب علي بابا وقانون من شوارعنا، فلا تستغرب أن يصل القاتل ابن جلدتنا، للأسف عتبات الأبواب.

وهناك يمَّا في الضفة الحزينة لَّما نام عن واجبهم الأمناء انفلتت مَزْهُوَّةً من عقال خوفها الذئاب والكلاب.

يا أمي، لم أرك في حياتي غضبت يومًا قطَّ كغضبك لأجل زوجتي إذا ما صدر عني نكتة لا يروق لها أو كلمةٌ مستفزةٌ قطّبت لها جبينها.

فعلَّمني حبك وعلَّمني قلبك إن ضوء الشمس أوسع وأكرم من أن يستفرد به إنسان.

أيا زوجتي "كنتُ إذا ما ضاقت بي الدنيا كان يكفيني منك رؤياكِ".

ودومًا "أناجي ربي خالقي صباحًا يكون فيه لقياكِ".

أيا غاليتي لطالما كدحت باحثًا في كل قواميس الأرض لأجد ما يليق بك من الكلمات أو بيْت شعرٍ في كل كتب الأشعار، وما وجدت شيئًا يا زوجتي يناسب منك.

ولو واحدةً من دمعات الانتظار؛ فاسمحي لروحي أن تقول لك بإخلاص: أحبك يا زوجتي للأبد..

أما الآن، بعد 30 عامًا، فلن نسألك يا أمي ما شكل الضياء وما شكل القمر، ولكننا نسألك عن حصيرتنا البنية وليلي السمر، وعن مصطبة دارنا، وعن قعداتنا أيام زمان، وعن بستاننا المليء بالملوخية والخضار، وعن شجرتيّ التين والرمان، وعن ليمونتنا الشهرية خلف الدار، وعن موزتنا العنيدة، وشجرة الصبار.

لا نريد أن نُطيل عليك يا أمي غير أنه بالأمس واجهني سجانٌ، بعدما عرف إنني

أكملت 30 عامًا في الأسر، بسؤال مشحون كله بخيانة الاحتلال وحقارته:

من بقي لك في هذه الدنيا له في قلبك محبة بعد هذا الغياب الطويل؟؟

صمتُ لحظةً ولوهلةٍ شعرت يا أمي أن صخرة الزمان الطويل أسقطت كلُّها بلؤمه على رأسي كله، غير أن روحي لم تتردد في الإجابة طرفة عين، إذ داهمتني من فوري باندفاعةٍ لا تُباري صورتُك يا أمي وصورة زوجتي، فقلت له بحزم أسلا في الفاتحين ودون تردد أو تلعثم: فلسطين...

ربما يا أمي لأنني أحسست، أو رأيت من عينيه تنبعث شماتة الأعداء الغاصبين، فإحساس التاريخ والحق والعدالة أقوى من أي صولةٍ للغرباء العابرين.

فمعذرةً منك يا أمي فأنت لنا فلسطين وأنت الوطن وأصل الحنين.. أنت الفرحةُ تمحو الشجن.. وأنت دفئي وقت المحن.

وأنت أغلى ما في الوجودي.. بوسة على جبينك يُمَّا تسوى وجودي.

فيا إلهي ألهمني كيف نحب حبًا يليق بجلال أمي.. وامنحني يا إلهي وزوجتي أن نجدد عهدًا بالحب عشناه.

وعلمنا يا إلهي كيف نشكرك ونحمدك على نعمةِ انتماءٍ لوطنٍ قد عشقناه...

مُحبك المشتاقان

ابناك الأسيران

إبراهيم ومحمد إغبارية

من مدينة ام الفحم في الاراضي المحتلة عام1948

معتقلان منذ25/2/1992

وصدر بحق لكل واحد منهما حكما بالسجن 3 مؤبدات

سجن رامون الصحراوي

بقلم: د. دعاء الشريف

يوم الأسير الفلسطيني

في ظروفٍ غير إنسانيّة، يقبع آلاف الأسرى الفلسطينيّون داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية، فقضية الأسرى الفلسطينيين داخل سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي قضية تخاطب ضمير العالم، كونها تمس كل بيت وعائلة فلسطينية، وتؤثر على الروابط الاجتماعية في الأسرة الفلسطينية نتيجة لغياب الزوج أو الزوجة أو الابن، فلا يكاد يخلو بيت فلسطيني إلا ويوجد به أسير أو أكثر وربما عائلات بأكملها داخل سجون الاحتلال، ولم تسلم هذه الاعتقالات حتى النساء والأطفال وكبار السن، ومنهم من ولد داخل غياهب السجون وترعرع والقيد يحيط به من كل جانب، كما أن أبجديات السجن تبقى عالقة في ذهن وعقل كل أسير فلسطيني عاش مرارة الأسر وقهر السجان وينتج عنها أثار سلبية لا تمحوها الأيام ولا السنين.

ومع كل أسير قصة ورواية ستتناقلها الأجيال وتحتاج لآلاف من المجلدات لتحكي قصة الأسير مع السجان والظلم الواقع عليه صباحاً ومساءاً، وحرمانه من أبسط حقوقه الإنسانية وكرامته المتأصلة فيه والتي كفلتها كافة الشرائع السماوية والأرضية والاتفاقيات الدولية التي كفلت لهذا الأنسان حريته وكرامته وإنسانيته ومعاملته معاملة تليق به وبأدمتيه.

ولكن منذ احتلال الكيان الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية عام 1967م وفرض سيطرتها الاحتلالية على كامل الأراضي الفلسطينية، قامت سلطات الاحتلال وبشكل ممنهج بسياسة الاعتقالات الجماعية للمواطنين الفلسطينيين.

تعتقل سلطات الاحتلال الاسرائيلي حالياً آلاف الفلسطينيين في سجونها. منهم من أدين في المحكمة، ومنهم من احتجزوا لأشهر أو سنوات بموجب الاعتقال الإداري، دون محاكمة.

إن المعتقلون الإداريون محرومون من الحقوق التي يستحقها المتهمون في الإجراءات الجنائية. يُحتجز المتهمون الجنائيون لأغراض الاستجواب ثم يُطلق سراحهم، أو يُحاكمون على أفعال يشتبه في ارتكابهم لها. من ناحية أخرى، يهدف الاعتقال الإداري إلى إحباط خطر محتمل، ويستخدم، رسميًا على الأقل، لهذا الغرض.

ولكن على عكس المعتقلين والسجناء في الإجراءات الجنائية، لا يتم إخبار المعتقلين الإداريين بسبب اعتقالهم ولا يعرفون ما هي الأدلة الموجودة ضدهم. وبالتالي، لا يمكنهم محاولة دحضها أو استجواب الشهود أو تقديم أدلة متناقضة.

بالإضافة إلى ذلك، على عكس السجناء الذين حُكم عليهم بالسجن لفترة محددة، يتم إطلاق سراحهم بعدها، لا يعرف المعتقلون الإداريون متى سيطلق سراحهم، ولا توجد قيود على مدة احتجازهم.

وتطُل علينا ذكرى "يوم الأسير الفلسطيني" 17 أبريل من كل عام يومًا وطنيًا للوفاء للأسرى وتضحياتهم، باعتباره لشحذ الهمم وتوحيد الجهود، لنصرتهم ومساندتهم ودعم حقهم بالحرية، يومًا لتكريمهم وللوقوف بجانبهم وبجانب ذويهم، يومًا للوفاء لشهداء الحركة الوطنية الأسيرة.

ومنذ ذلك التاريخ كان ولا يزال "يوم الأسير الفلسطيني" يومًا ساطعًا يحيه الشعب الفلسطيني في فلسطين والشتات سنويًا بوسائل وأشكال متعددة.

وفي ذكرى مرور 48 عاما على يوم الأسير الفلسطيني الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974، ومرور 14 عاما على القرار الذي أقرته القمة العربية (20) في دمشق باعتماد هذا اليوم من كل عام للاحتفاء به في الدول العربية كافة تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية، ترصد قضية هذا العدد سياسات الاحتلال الاسرائيلي تجاه الاسرى والمعتقلين المرافقة لعمليات الاعتقال اليومية وظروف التّحقيق والاحتجاز، من تعذيب وتنكيل للأسرى والعقاب الجماعي لأسرهم، بالإضافة إلى الانتهاكات المتعلّقة بضمانات المحاكمة، والتي مسّت بجملة من الحقوق المكفولة للأسرى والمعتقلين بموجب القانون الدّولي الإنساني والقانون الدّولي لحقوق الإنسان.

وسوف يتم تناول القضية من خلال المحاور التالية:

- **أولاً: الأسرى والمعتقلين خلال عام 2021 وحتى نهاية فبراير 2022.**
- **ثانياً: الاعتقال الإداري.**
- **ثالثاً: اعتقال الأطفال والقاصرين.**
- **رابعاً: اعتقال النّساء.**
- **خامساً: جرائم الاحتلال مع الأسرى والمعتقلين.**
- **سادساً: داخل السجون الإسرائيلية، التعذيب الممنهج للأسرى وذويهم.**
- **سابعاً: حقوق الأسرى الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية.**

أولاً: الأسرى والمعتقلين خلال عام 2021

اعتقلت قوّات الاحتلال الإسرائيلي نحو (8000) فلسطينياً خلال عام 2021،

الأسرى والمعتقلين خلال عام 2021

من بينهم أكثر من (1300) قصر وأطفال و(184) من النّساء، وأصدرت خلال العام 1595 أمر اعتقال إداري.

وتشير مؤسّسات الأسرى وحقوق الإنسان وهي هيئة الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان ومركز معلومات وادي حلوة – القدس في تقريرها السنوي المشترك إلى أن عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ حتى نهاية شهر ديسمبر 2021 نحو(4600) أسير، منهم (34) أسيرة بينهم فتاة قاصر، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال والقاصرين في سجون الاحتلال نحو (160) طفلاً، وعدد المعتقلين الإداريين نحو (500) معتقل، وبلغ عدد المعتقلين من نوّاب المجلس التشريعي في دورته الأخيرة (9).

الأسرى المرضى

فيما وصل عدد الأسرى المرضى إلى قرابة (600) أسيراً، من بينهم (4) أسرى مصابون بالسّرطان، و(14) أسيراً على الأقلّ مصابون بأورام بدرجات متفاوتة، من بينهم الأسير فؤاد الشوبكي (81) عاماً، وهو أكبر الأسرى سنّاً. ومن أبرز أسماء الأسرى المرضى القابعين في سجن "عيادة الرملة": (خالد الشاويش، منصور موقدة، معتصم ردّاد، ناهض الأقرع)، علماً أنّ غالبيتهم يقبعون منذ اعتقالهم في سجن "عيادة الرملة"، وشهدوا على استشهاد عدد من زملائهم على مدار سنوات اعتقالهم.

شهداء الحركة الأسيرة

ووصل عدد شهداء الحركة الأسيرة إلى (227) شهيداً، بارتقاء الشّهيد سامي العمور نتيجة لجريمة الإهمال الطبّي المتعمّد (القتل البطيء) خلال هذا العام، إضافة إلى المئات من الأسرى المحرّرين الذين استشهدوا نتيجة أمراض ورثوها من السّجن ومنهم الشّهيد حسين مسالمة.

الأسرى المحكومون بالمؤبد

ووصل عدد الأسرى المحكومون بالسّجن المؤبد إلى (547) أسيراً، وأعلاهم حكماً الأسير عبد الله البرغوثي، المحكوم لـ(67) مؤبّداً، ومنهم أربعة أسرى صدرت بحقّهم أحكام بالمؤبّد خلال العام 2021، وهم: ياسر حطاب وقاسم عصافرة ونصير عصافرة ويوسف زهور.

احتجاز جثامين الشهداء

ويواصل الاحتلال وكجزء من سياساته الممنهجة، احتجاز جثامين (8) أسرى استشهدوا داخل السّجون، وهم: أنيس دولة الذي استشهد في سجن عسقلان عام 1980م، وعزيز عويسات في العام 2018م، وفارس بارود، ونصار طقاطقة، وبسام السّايح، وأربعتهم استشهدوا خلال العام 2019م، وسعدي الغرابلي، وكمال أبو وعر واللّذان استشهدا في العام المنصرم 2020، وآخرهم سامي العمور خلال العام 2021.

الأسرى القدامى

وبلغ عدد الأسرى القدامى المعتقلين قبل توقيع اتفاقية أوسلو (25) أسيراً، أقدمهم الأسيران كريم يونس وماهر يونس المعتقلان منذ يناير عام 1983م بشكل متواصل، والأسير نائل البرغوثي الذي يقضي أطول فترة اعتقال في تاريخ الحركة الأسيرة، ودخل عامه الـ(42) في سجون الاحتلال، منها (34) عاماً بشكل متواصل، حيث تحرّر عام 2011 في صفقة (وفاء الأحرار)، إلى أن أُعيد اعتقاله عام 2014.

عدد الأسرى في سجون الاحتلال في بداية العام 2022

بلغ عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال نحو (4500) أسيراً، وذلك حتّى نهاية شهر يناير/ كانون الثاني 2022، من بينهم (34) أسيرة، و(180) قاصراً، ونحو (500) معتقل إداري، وبلغ عدد أوامر الاعتقال الإداري الصّادرة خلال شهر يناير/ كانون الثاني (96) أمراً، بينها (51) أمراً جديداً، و(45) أمر تمديد.

واستمرت سلطات الاحتلال استمرت خلال فبراير 2022 في تصعيد حملات التنكيل والاعتقال بحق الفلسطينيين، حيث تم رصد (460)[1] حالة اعتقال منهم 49 طفلاً و15 سيدة.

في مدن وقرى الضفة الغربية والداخل المحتل. وقد احتلت القدس كالعادة المركز الأول في أعداد المعتقلين والتي بلغت (180)، منهم نساء وأطفال، ومن قطاع غزة اعتقلت قوات الاحتلال سبعة صيادين واستولت على مركبهم قبالة بحر مدينة غزة، وأطلقت سراحهم بعد ساعات من التحقيق.

وكان توزيع المعتقلين في المحافظات كالتالي: القدس (180)، الخليل (75)، رام الله والبيرة (64)، جنين (41)، بيت لحم (44)، نابلس (23)، قلقيلية (12)، والباقي موزعون على قرى ومدن وبلدات الضفة الغربية الأخرى.

ثانياً: الاعتقال الإداري

ذكرت مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان في تقرير لها تعريف الاعتقال الإداري بأنه اعتقال بدون تهمه أو محاكمة، يعتمد على ملف سري وأدلة سرية لا يمكن للمعتقل أو محاميه الاطلاع عليها، ويمكن حسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية تجديد أمر

الاعتقال الإداري مرات غير محدودة، حيث يتم استصدار أمر اعتقال إداري لفترة أقصاها ستة شهور قابلة للتجديد.

إن الاعتقال الإداري إجراء مرتبط بالوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحركة الاحتجاج الفلسطيني على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، وهو عقاب وأجراء سياسي يعبر عن سياسة حكومية رسمية لدولة الاحتلال باستخدامها الاعتقال الإداري كعقاب جماعي ضد الفلسطينيين، والاعتقال الإداري بالشكل الذي تستخدمه قوات الاحتلال محظور في القانون الدولي، فقد استمر الاحتلال في اصدار أوامر اعتقال إداري بحق شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية ، نشطاء حقوق إنسان، عمال، طلبة جامعيون، محامون، أمهات معتقلين وتجار.

تستخدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراء الاعتقال الإداري على نحوٍ جارف بشكل روتينيّ بحيث اعتقلت على مرّ السنين آلاف الفلسطينيين لفترات طويلة سالبة منهم إمكانية الدفاع عن أنفسهم أمام المزاعم السريّة الموجهة ضدهم.

ووفقاً "لبيتسليم" يُعرَف الاعتقال الإداريّ بأنه حبس شخص دون محاكمة بدعوى أنّه يعتزم في المستقبل الإقدام على فعل مخالف للقانون، دون أن يكون قد ارتكب بعد أيّة مخالفة. ولأنّ الحديث يجري عمّا يبدو كخطوة وقائية فإنّه لا يوجد وقت محدّد لفترة الاعتقال.

يجري الاعتقال الإداري دون محاكمة استنادًا إلى أمر يصدره قائد المنطقة وباعتماد أدلّة وبيّنات سرّية لا يطّلع عليها حتّى المعتقل نفسه. هذا الإجراء يجعل المعتقل في وضع لا يُحتمَل إذ يقف عاجزًا في مواجهة ادّعاءات لا يعرفها وبالتالي لا يملك طريقة لتفنيدها ودحضها بلا لائحة اتّهام ولا محاكمة وبالتالي دون إدانة ودون أن يعرف متى سيتمّ إطلاق سراحه.

في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) ينظّم الاعتقال الإداري "بأمر بخصوص تعليمات الأمن"، هذا الأمر يخوّل قائد قوّات الجيش في الضفة الغربية أو من يخوّله من القادة العسكريّين لهذا الشأن، اعتقال شخص لفترة مدّتها حتى ستّة أشهر كلّ مرّة، إذا كان لديه "أساس معقول ليفترض أنّ دواعي أمن المنطقة أو أمن الجمهور

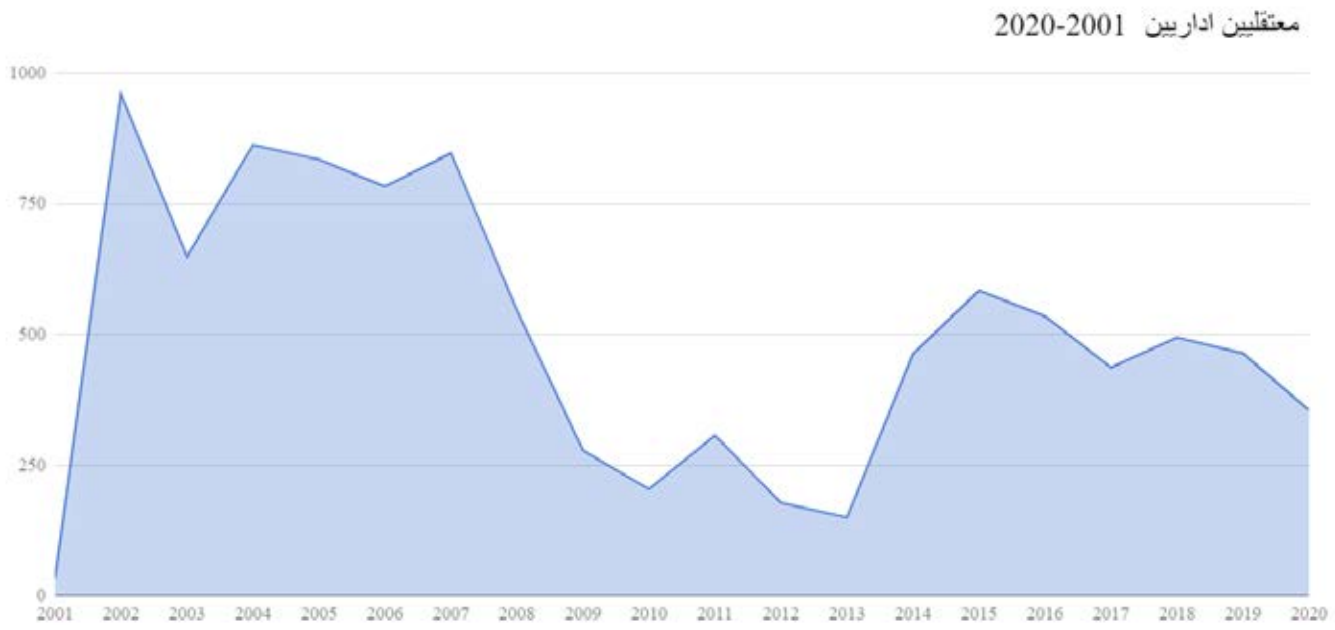

تشمل القوائم عدد الفلسطينيين المحتجزين في الاعتقال الإداري من قبل الجيش الإسرائيلي سنوياً في الفترة المذكورة خلال السنوات 2001 - 2020[2]

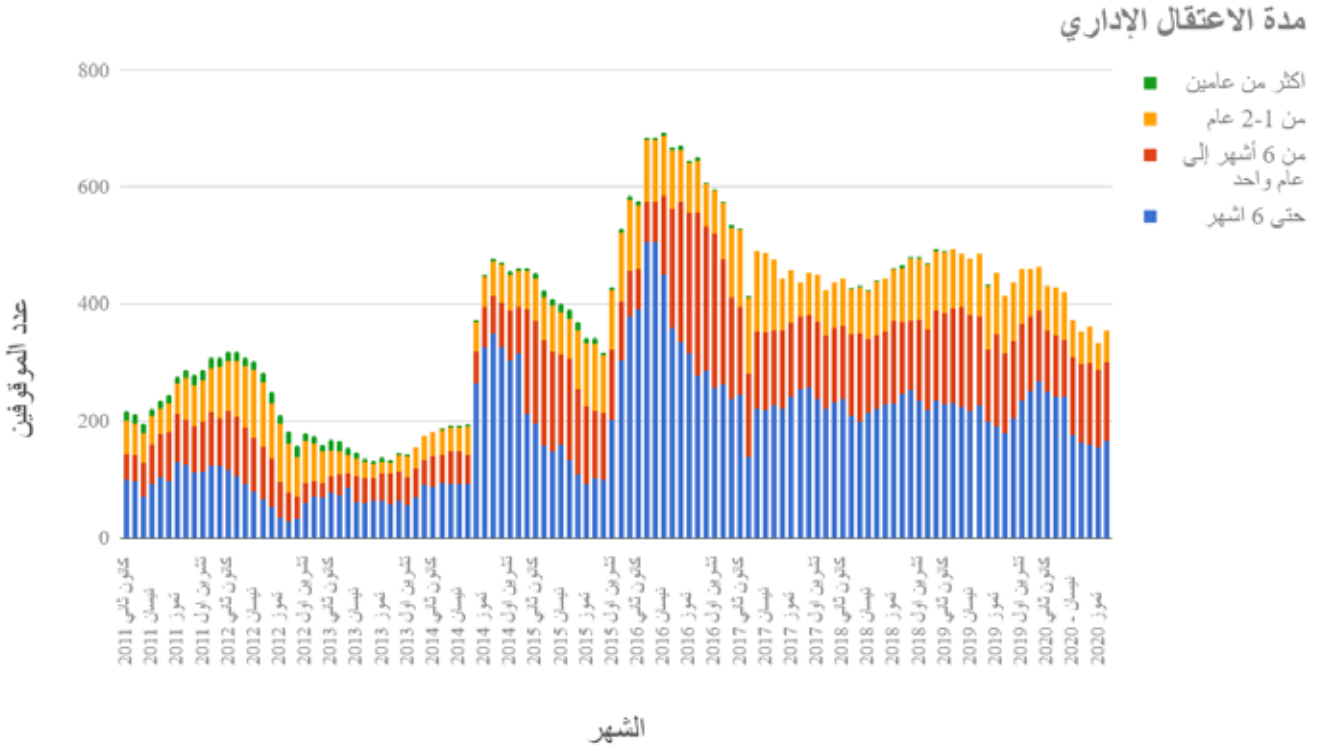

تستوجب التحفّظ على فلان من الناس رهن الاعتقال".

وإذا اتّضح للقائد العسكريّ عشيّة انتهاء مدّة التحفّظ أنّه يوجد "أساس معقول للافتراض" بأنّ تلك الدواعي "ما زالت تستوجب التحفّظ عليه رهن الاعتقال" يحقّ له "الإيعاز من حين لحين" بتمديد الأمر الأصلي لمدّة ستّة أشهر إضافيّة، لم تحدَّد في الأمر مدّة تراكميّة قصوى للتحفّظ على شخص رهن الاعتقال الإداري ولذلك يمكن تمديد الاعتقال مرارًا وتكرارًا وحبس فلسطينيّين طيلة سنين دون أن يُدانوا بارتكاب أيّة مخالفة.

خلال ثمانية أيّام من يوم الاعتقال أو يوم تمديد الاعتقال ينبغي جلب المعتقل أمام قاضٍ عسكريّ ذي صلاحية ليصادق على الأمر أو يلغيه أو يقصّر مدّة الاعتقال المحدّدة فيه. يمكن للمعتقل وأيضًا للقائد العسكري الاعتراض على قرار القاضي بتقديم استئناف إلى

محكمة الاستئناف العسكرية وبعد ذلك يمكنهم التوجّه إلى محكمة العدل العليا.

تُدار مناقشات أمر الاعتقال الإداري في جلسات مغلقة، في هذه المناقشات يُسمح للقاضي بتجاوز قوانين الإثبات العاديّة ويُسمح له بشكل خاصّ "قبول بيّنة حتى دون حضور المعتقل أو وكيله أو دون إظهارها أمامهما" إذا اقتنع أنّ كشف الدليل قد "يمسّ بأمن المنطقة أو بأمن الجمهور".

خلافًا لسكّان الضفة الغربية يجري الاعتقال الإداري لمواطنين وسكّان إسرائيليين بموجب "قانون صلاحيات أوقات الطوارئ (اعتقالات)". على مرّ السنين زجّت إسرائيل في الاعتقال الإداري بعدد من المواطنين الإسرائيليين أيضًا ومنهم مستوطنون. لقد كانت هذه حالات معدودة ومعظم المعتقلين جرى احتجازهم لبضعة أشهر فقط.

يشمل "الأمر بخصوص تعليمات الأمن" تعليمات أعدّت ظاهريًّا لحماية المعتقلين الإداريّين ولتبنّي أحكام القانون الدولي ذات الصّلة والتي تسمح لدولة الاحتلال بتنفيذ اعتقالات إدارية بحقّ سكّان المناطق المحتلّة فقط في ظروف استثنائية نادرة.

ولكن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تستخدم هذه الوسيلة في الأراضي المحتلّة على نحوٍ جارف دون أن تردعها أحكام القانون الدولي المذكورة.

تستخدم إسرائيل إجراء الاعتقال الإداري بشكل روتينيّ بحيث اعتقلت على مرّ السنين آلاف الفلسطينيين لفترات طويلة تراوحت بين بضعة أشهر وبضعة سنين، دون أن تقدّمهم للمحاكمة ودون أن تواجههم بالتّهم المنسوبة إليهم ودون أن تسمح لهم أو لمحاميهم بالاطّلاع على الأدلّة. ضمن ذلك اعتقلت إسرائيل أيضًا قاصرين لم يتجاوزوا سنّ الثامنة عشرة.

ووصل عدد أوامر الاعتقال الإداري الصادرة في عام 2021 إلى (1595) أمر اعتقال إداري.

ثالثاً: اعتقال الأطفال والقاصرين

أثبتت ممارسات الاحتلال التي وثقتها المؤسسات الحقوقية أنها لا تفرق بين البالغين والأطفال في الاعتقالات والانتهاكات، بل يتعمد الاحتلال استغلال حساسية وضعهم، وتأثير الاعتقال على حالتهم النّفسية، بمضاعفة قسوة ظروفهم وتعريضهم للعنف المفرط والتهديد، في تجاوز صريح لجميع الاتفاقيات الدّولية في التّعامل مع الأطفال، حيث تتنكر سلطات الاحتلال الإسرائيلي للضمانات التي توفرها تلك الاتفاقيات والتي تقدر بحوالي أكثر من 27 اتفاقية دولية للأطفال.

وأفادت مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان في تقريرها السنوي بأن هناك تزايد في وتيرة اعتقال الأطفال الفلسطينيين عاماً بعد عام، فعلى سبيل المثال شهد عام 2019 ما يقارب 800 حالة اعتقال لأطفال فلسطينيين كان من ضمنهم أطفال دون سن السادسة عشر، خلال العام 2021؛ ارتفع العدد أكثر وأكثر ليصبح (1300) قاصر وطفل.

ويتوزع الأطفال على ثلاثة سجون بحيث يتمركز أطفال جنوب الضفة في عوفر، وأطفال شمال الضفة في مجدو وأطفال القدس في سجن الدامون. وتعتقل قوات الاحتلال الأطفال الفلسطينيين بشكل ممنهج، وضمن حملات اعتقال جماعية عقابية.

ويتعرض الأطفال المعتقلون لمختلف أصناف التعذيب النفسي والجسدي، ودون احترام للحماية الواجبة للطفل، وتستغل قوات الاحتلال اعتقال الأطفال لأغراض تجنيدهم للعمل لصالح أجهزتها الأمنية، وابتزاز عائلاتهم مالياً، وإرغامهم على تسديد غرامات مالية باهظة للإفراج عنهم. وتخلف عمليات اعتقال الأطفال آثاراً مدمرة على صحتهم النفسية، وتتسبب غالباً في تركهم مقاعد الدراسة.

وتستغل قوات الاحتلال الضعف لدى هؤلاء الأطفال حتى تدفع بهم للإدلاء

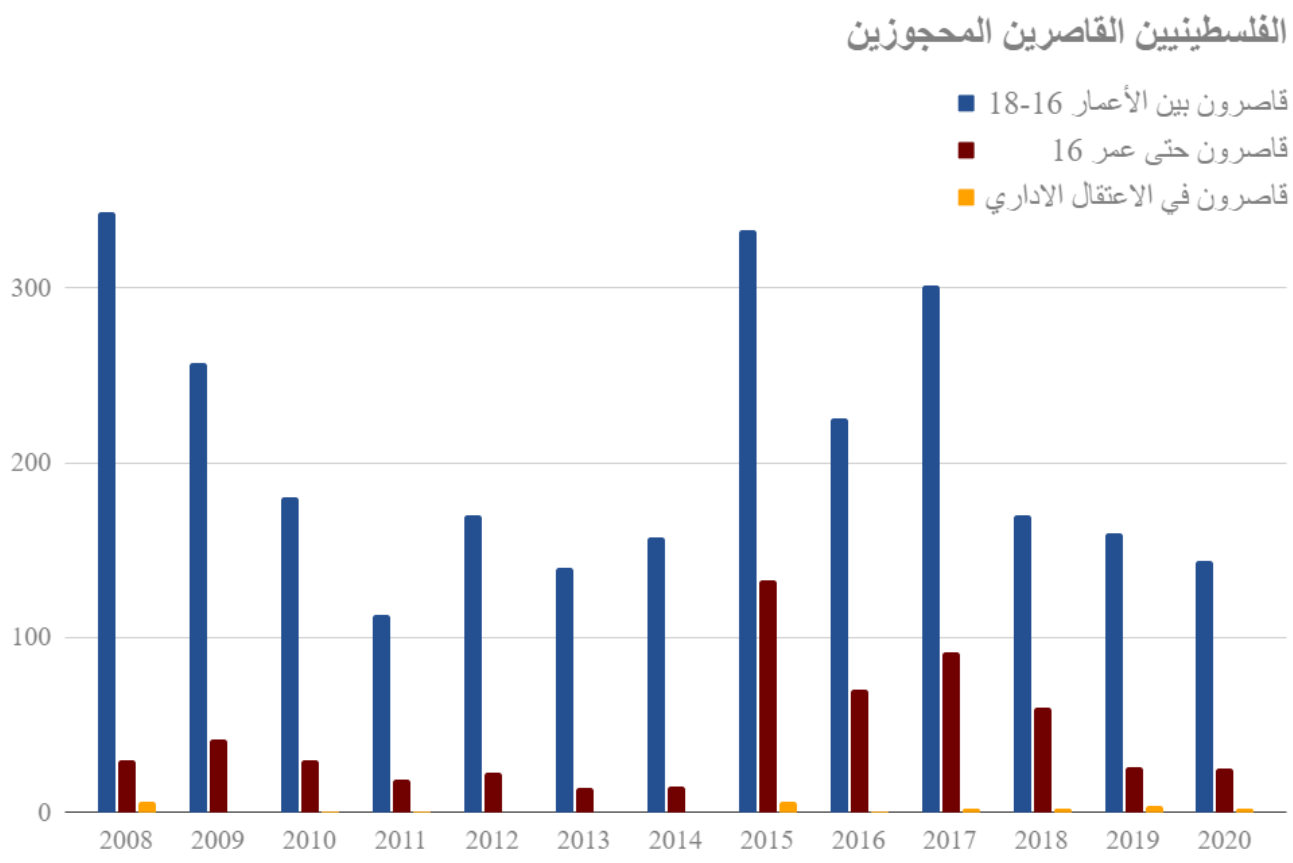

رسم بياني يوضح اعدد الأطفال والقصر المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي من عام 2088 وحتى عام 2020[3]

بمختلف الاعترافات، لذا تصحب قوات شرطة الاحتلال عمليات التعذيب بالخداع والوعود الكاذبة حتى تقنع الأطفال أن اعترافهم بإلقاء الحجارة، أو أي تهمة أخرى، سينهي تعرضهم للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية. كما تلجأ قوات الاحتلال إلى اعتقال أهالي الأطفال أو إخضاعهم للتحقيق لدفع الأطفال بإدلاء الاعترافات ظناً منهم أنهم يحمون ذويهم من الاعتقال. وتتسبب أساليب التحقيق المتبعة مع الأطفال المعتقلين من مدينة القدس بالعديد من الآثار النفسية والجسدية عليهم.

ويتعرّض الأطفال عند اعتقالهم للاعتداء وسوء المعاملة، كحالة الطفل محمد النتشة الذي تعرّض للضّرب مراراً أثناء الاعتقال، كما يتعرّضون للضرب والإهانة والشّبح المتواصل بمراكز التّحقيق، بالإضافة للحرمان من النّوم والتّهديد بإيذاء عائلاتهم، والتفتيش العاري واستخدام ألفاظ نابية، وقد وثّقت المؤسسات الحقوقية تعرّض الطفل محمد دعنا للصعق بالكهرباء أثناء التحقيق معه، ويعمد الاحتلال لإهمال الأوضاع الصحية للأطفال الذين يعانون من أمراض مزمنة، واستغلالها للضّغط عليهم، كحالة الطفل أمل نخلة الذي يعاني من الوهن العضلي الشديد، وحالة الطفل سليم جوابرة الذي تعرّض للضّرب على موضع عمليته ونزع اللّاصق الطّبي عنها، ليعرض على الطّبيب لاحقاً.

ويقبع الأطفال المعتقلون في ثلاثة سجون هي: "عوفر"، "الدامون"، و"مجدو"، في ظروفٍ معيشية قاسية، يحرمون فيها من التواصل الحسّي مع عائلاتهم، ومن حقّهم في التعليم، حيث اعتقل الاحتلال خلال عام 2021 أكثر من (1300) طفل وقاصر، وكما ينتهج سياسة الاعتقال الإداري بحق الأطفال أيضاً، حيث اعتقل (6) أطفال إدارياً خلال عام 2021، وما زال (4) منهم قيد الاعتقال وهم: محمد منصور، أمل نخلة، براء محمد، وأحمد البايض، في خرق صارخ لاتفاقية حقوق الطفل التي تنصّ على أن "اعتقال الأطفال يجب أن يكون الملاذ الأخير ولأقصر فترة ممكنة".

وخلال عام 2021 كما كل الأعوام السّابقة، كان الأطفال القصّر هم الضحية الكبرى لهذه الغرامات، حيث يعتقلون دون أي تهم حقيقية تستدعي سجنهم واحتجازهم، ويتعرّضون لجملة من الانتهاكات التي تخالف بشكل واضح اتفاقية حقوق الطفل وما صدر عن المؤسسات الدولية بخصوص ذلك، حيث أن نسبة 100% من المعتقلين

القصـر ترفق أحكامهـم بغرامات مالية، حتـى أصبح ذلـك أشـبه بسياسـة ثابتة للانتقام مـن الطفولة الفلسـطينية وجني الأموال.

كمـا اسـتهدف الاحتلال واصـل خلال شـهر فبراير/ شـباط 2022 اسـتهداف الأطفـال بالاعتقـال والحبـس المنزلـي وفـرض الغرامات الماليـة، إذ تم رصد 49 حالـة اعتقـال لقاصريـن أصغرهم الطفلان يامن حسـام أبو عيشة، ومحمد نضال أبو عيشـة (13 عامـاً)، من حي جبل أبـو رمان بمدينـة الخليل، والطفل فـادي نايف لافي (13 عامـا) أثناء لعبه بالقرب مـن منزله ببلدة حـوارة جنوب نابلس.

فـي حيـن فرضـت سـلطات الاحتلال الحبـس المنزلـي علـى 14 طفـلاً مـن مدينة القدس بعـد اعتقالهم لمدَدٍ مختلفة، وأجبرت غالبية الأطفـال الذين اعتقلتهم على دفع غرامات ماليـة مقابل الإفراج عنهم.

وتضطـر عائـلات الأسـرى وتحديـداً الأطفـال، إلـى دفـع الغرامـات المالية المفروضـة علـى أبنائهم مـن أجل عدم إبقائهـم في السّـجون فتـرات أطول من الأحـكام الصـادرة بحقهـم، حيث يكون دفع الغرامة شـرط للإفـراج بعد انتهاء الحكـم الفعلي، وفـي حال لم يتـم دفعها يؤخّر المعتقل لشـهور وربما لسـنوات، حيث تشـكّل الغرامات أعباء مادية على العائـلات، كمـا أن سـلطات الاحتـلال تعتقـل بعض الأطفال، تحديداً في القدس وبصـورة دوريـة، بهـدف الابتـزاز والتضييـق والضغـط المـادي علـى الفلسطينيين المقدسيين.

واسـتمراراً للقرصنـة الإسـرائيلية من خـلال إرفـاق الأحـكام بمبالـغ ماليـة، اختـرع الاحتلال وسـيلة قرصنة جديدة لنهب أموال الأسـرى والمعتقلين، تتمثّل فـي ما يسـمى غرامات العقوبـات التي تفرضها إدارات السّـجون على الأسـير الفلسـطيني والتي تبدأ بـ (200 شيكل)، وقد تصل إلى أكثر من (5 آلاف شيكل)، تُسـلّم مباشـرة للأسـير مـن قبـل إدارة السّـجون، والسّـبب في ذلـك (ارتكاب مخالفات لقوانين إدارة السـجون)، ليس هذا فحسـب، بـل إن كل آثـار التخريب والدمـار الناتـج عـن عمليـات اقتحـام السّجون والأقسـام، يحوّل إلى غرامات داخلية تفرض على الأسـرى، حيث أنه بعد عمليـات تصليح الأعطال والصّيانة يتـمّ خصـم ذلـك مـن أمـوال الكانتينـا الموجودة في حسـابات الأسـرى، علماً أن الغرامـات التـي تفـرض بغـرض إصـلاح الأعطاب أو الممتلـكات داخل الغرف تكـون مضاعفة لعدّة مرات عن الثمـن الأصلـي، فعلى سـبيل المثال إذا تعرّضت مغسلة القسـم لخلل وأصبحت غيـر صالحة للاسـتخدام ويقـدر ثمنها بـ(1000 شـيكل)، فـإن الغرامـة التي تفرض لإيجاد مغسلة بديلة قد تصل إلى (5000 شيكل) وأكثر.

رابعاً: اعتقال النّساء

يشـير التقرير السـنوي المشـترك لهيئة شـؤون الأسـرى والمحرريـن ونـادي الأسـير الفلسـطيني ومؤسسـة الضمير لرعاية الأسـير وحقوق الإنسان ومركز معلومـات وادي حلـوة – القـدس أن النّسـاء الفلسـطينيات تتعـرّض للاعتقال والاعتـداء مـن قبـل سلطات الاحتـلال الإسـرائيلي مثلهـا كباقـي شـرائح المجتمـع الفلسـطيني، دون أي اعتبـار للوضـع الصّحي أو النّفسـي أو الاجتماعـي لهنّ، وكانت إدارة سـجون الاحتلال، قد نفّذت عمليات قمع متكررة وغيـر مسـبوقة بحـقّ الأسـيرات على مـدار أيّام خلال شـهر ديسـمبر/ كانون الأول 2021، خلالها تمّ الاعتداء عليهنّ بالضّـرب وسـحلهنّ وتهديدهـنّ بـرشّ غرفهـنّ بالغـاز، كما وفرضـت عليهنّ جملـة من العقوبـات تمثّلـت بحرمانهن مـن الزيـارة و"الكانتينا"، وعزل ثلاث منهنّ.

وحتّـى نهاية العام 2021؛ فإنّ سـلطات الاحتلال تعتقل (34) أسيرة في سجونها، بينهـنّ الفتـاة القاصـر نفـوذ حماد (14 عاماً)، أقدمهنّ الأسـيرة ميسون موسى المعتقلـة منـذ العـام 2015، وأعلاهنّ حكماً الأسـيرتان شروق دويات وشاتيلا عيّـاد والمحكومتـان بالسّـجن لـ(16) عاماً، وميسون موسى وعائشة الأفغاني المحكومتان بالسّجن لـ(15) عاماً.

ومن بين الأسـيرات (11) أمّاً يحرمهنّ الاحتـلال من احتضـان أبنائهـنّ، ومن ضمنهـنّ المعتقلة شـروق البدن المعتقلة إدارياً، ومن بين الأسـيرات الجريحات

قوات الاحتلال الإسرائيلية أثناء اعتقال شابة فلسطينية في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية[4]

وأشدّها معاناة؛ حالة الأسيرة إسراء جعابيص، من القدس، والمحكومة بالسّجن لـ(11) عاماً، والتي اعتقلتها قوّات الاحتلال بعد إطلاق النّار على سيّاراتها ما أدّى إلى انفجارها وإصابتها بحروق شديدة شوّهت وجهها ورأسها وصدرها وبترت أصابعها.

وتواصل سلطات الاحتلال انتهاك حقوق الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، خلافاً لاتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1987، والتي حظرت المعاملة غير الإنسانية والحاطّة بالكرامة، وخلافاً لقواعد الأمم المتّحدة النموذجية لمعاملة السجناء لعام 1955.

وتعيش الأسيرات خلال مراحل الاعتقال ظروفاً لا إنسانية، لا تراعى فيها حقوقهنّ في السّلامة الجسدية والنّفسية والخصوصية، إذ يحتجزن في ظروف معيشية صعبة، يتعرّضن خلالها للاعتداء الجسدي والإهمال الطبي، وتحرمهن سلطات الاحتلال من أبسط حقوقهن اليومية، كحقهنّ في التجمّع لغرض أداء الصلاة جماعةً أو الدّراسة، إضافة إلى انتهاك خصوصيتهن بزرع الكاميرات في ساحات المعتقل، ما يضطر بعضهنّ إلى الالتزام باللّباس الشرعي حتّى أثناء ممارسة الرياضة.

كما وتحرمهن من حقّهن بممارسة الأشغال الفنية اليدوية، علاوة على تعرضهنّ للتنكيل بهنّ خلال عملية النقل عبر عربة "البوسطة" إلى المحاكم أو المستشفيات، والتي تستغرق عملية النّقل بها لساعات، ويتعرّضن خلالها للاعتداء عليهن على يد قوّات "النحشون".

نماذج لقصص اسيرات فلسطينيات

ستناول قصص لأربع أسيرات محررات من سجن الدامون المخصص للأسيرات في جبل الكرمل في حيفا، يحكين عن

الأسيرة المحررة ميس أبو غوش

تجربتهن داخل السجون الإسرائيلية.

اعتُقلت الأسيرة المحررة ميس أبو غوش (24 عاماً) من منزلها في مخيم قلندية، بين القدس ورام الله، في فجر 5 سبتمبر/ أيلول 2019، وهي طالبة إعلام في جامعة بيرزيت في عامها الدراسي الأخير، ومن عائلة لاجئة من قرية عمواس المهجرة في سنة 1948.

خضعت ميس للتفتيش العاري في المنزل من طرف المجندات، وصودر العديد من الأجهزة الإلكترونية الخاصة بها وبالعائلة. وفور الاعتقال، تم تحويلها إلى حاجز قلندية للتفتيش مرة أُخرى والاستجواب، وقد وصفته ميس بأنه "أسوأ من مركز تحقيق المسكوبية"، إذ هُددت بالاغتصاب والضرب والسجن لفترات طويلة، كما جرت مضايقتها من طرف الجنود والمجندات بالسباب والشتائم والتعليقات الساخرة.

أمضت ميس 33 يوماً بين غرف التحقيق والزنزانات الباهتة والضيقة والمعزولة في المسكوبية، ومعتقلَي الرملة وعسقلان حيث تعرضت للتعذيب الجسدي والنفسي الذي اشتمل على ثلاثة أيام من التحقيق العسكري القاسي خضعت فيها لـ "شبح الموزة" والقرفصاء والشبح على الطاولة، وسط استهزاء المحققين والمحققات بها، إذ تذكر ميس أن المحققات كنّ يشغّلن الأغاني ويرقصن في أثناء تعذيبها وشبحها، ويتوعدنها بالضرب الشديد.

بعد ذلك، نُقلت ميس إلى سجن الدامون حيث بقيت حتى انتهاء محكوميتها التي بلغت 15 شهراً، على خلفية نشاطها الطلابي في جامعة بيرزيت.

أمّا الزنزانة التي وُضعت فيها ميس خلال جولات التحقيق الطويلة، فتصفها بأنها صفراء وضيقة لا تتسع إلّا لفرشة واحدة، كما أن وضع الحمامات كان مأسوياً، فهي في بعض الزنزانات بلا باب، ومن دون ماء أو مناشف أو أي حاجات أُخرى تحتاج إليها الأسيرة، فضلاً عن الرائحة النتنة المنبعثة منها، والقاذورات التي تملأ الزنزانات، وهذا كله مترافق مع عدم استجابة حراس السجن لتنظيفها أو المساعدة في التخلص من الأوساخ أو منع فيضان مجاري السجن في الزنزانات ومكان النوم، إلى جانب الفئران المتواجدة بالزنزانة.

سماح جرادات (24 عاماً)، خريجة من جامعة بيرزيت، تقيم في رام الله، وتتحدر من عائلة من بلدية سعير في مدينة الخليل، وقد اعتُقلت من بيتها في مدينة البيرة بتاريخ 7 سبتمبر /أيلول 2019، على خلفية عملها ونشاطها

الأسيرة سماح جرادات

الطلابي في جامعة بيرزيت، وحُكمت لـ 9 أشهر.

خضعت سماح للاستجواب الأولي في منزلها، ومورست عليها الضغوط النفسية، إذ جرى استغلال مرض والدها في ذلك، فضلاً عن التفتيش الدقيق لها، ثم زُجّت في الجيب العسكري.

نُقلت سماح إلى معسكر "بسيغوت" (المقام على أراضي مدينة البيرة)، ثم إلى مركز تحقيق "عوفر" (في بيتونيا)، وبعد ذلك إلى "المسكوبية" في القدس المحتلة حيث احتُجزت في التحقيق 22 يوماً من دون السماح لها بمقابلة المحامي الخاص بها.

وأشارت سماح إلى أن المحقق استغل كونها أنثى للضغط عليها في التحقيق، فحاول مثلاً مساومتها على الملابس النظيفة التي أرسلها إليها الأهل، وهددها بمنعها من الحصول عليها إلّا إذا قدّمت معلومات أو أدلت باعترافات.

وعن أوضاع العزل المادية في سجن "المسكوبية"، تقول سماح إن هذه الأوضاع كانت تعمل بشكل متكامل مع تكثيف الضغوط النفسية والجسدية عليها، كعزلها أحياناً في زنزانة قريبة من غرف التحقيق، بحيث كانت تسمع بسهولة أصوات ضرب الشباب، وفي أحيان أُخرى كان يتم عزلها في زنزانة بعيدة معزولة، ولم يكن أحد من السجانين يستجيب لندائها وصراخها.

أمّا فيما يتعلق بالعيادة الطبية داخل "المسكوبية" وسجن الدامون، فتتندّر سماح على المعاملة السيئة التي تعرضت لها، كردّ الممرض عليها حين كانت تشكو من ألم ما، بأن تشرب الماء، وكيف أنه في أحسن الأحوال، ومهما يكن العارض الصحي، فإنها كانت تُعطى حبة دواء صفراء (غير معروف نوعها وربما كانت مسكّناً).

وفي سجن الدامون كان يتم تأخير مواعيد الفحص الطبي للأسيرات في إهمال كبير ومتعمد لوضعهن الصحي.

شذى حسن (23 عاماً)، تم اعتقالها من بيتها في حيّ عين مصباح في رام الله، في فجر 12 ديسمبر/ كانون الأول 2019، وحُكمت حكماً إدارياً لـ 5 أشهر و10 أيام، وكانت عند اعتقالها طالبة في جامعة بيرزيت، وقد عملت منسقة لأعمال مؤتمر مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت.

ومثلما تسرد شذى، فإن أصعب لحظات الاعتقال هي الساعات الأولى بجميع تفصيلاتها، بدءاً من المفاجأة بأن الاعتقال لها وليس لأحد أفراد أسرتها كما جرت العادة، وهذه الصدمة الأولى، في رأيها، تترك أثرها على الأسيرة. وطبعاً، هناك المعاملة السيئة من طرف المجندات والجنود وتقييد المعصمَين، ووضع العصبة على العينين، والزجّ بالأسيرة في الجيب الحديدي.

في حديثها عن التجربة، تروي شذى أن من أصعب المحطات في تجربة السجن هي البوسطة التي وصفتها بأنها "قبر متنقل" ضيّق على شكل قفص حديدي يُحبس فيه الأسرى لساعات طويلة في طريق الذهاب إلى المحكمة وفي الإياب منها، وأنه قفص بارد جداً في الشتاء لطبيعته الحديدية ولظروف عزل الأسرى فيه.

إيلياء أبو حجلة (21 عاماً)، طالبة في جامعة بيرزيت، وتسكن مدينة رام الله، ومن عائلة تتحدر من قرية دير إستيا، جنوبي غربي نابلس، اعتُقلت من منزلها في حيّ الطيرة، في فجر 1 يوليو/تموز 2020، بعد أن حضرت قوات كبيرة من جيش الاحتلال، وتسرد إيلياء

الأسيرة شذى حسن

الأسيرة إيليا ابو حجلة

أن الضابط المسؤول عن ملف جامعة بيرزيت أخبرها أن اعتقالها جاء على خلفية نشاطها الطلابي في الجامعة، وقد ترافق ذلك مع تخويفه إياها بأنها ستمضي في السجن أعواماً طويلة بعيدة عن عائلتها عامة، ووالدتها خاصة، مستغلاً الظرف الإنساني لإيلياء بوفاة والدها. أُفرج عن إيلياء في 10 مايو / أيار 2021 بعد أن أمضت 11 شهراً في سجن الدامون، منها 14 يوماً في سجن "هشارون".

تسرد إيلياء ظروف اعتقالها، بدءاً من ضربها في الجيب العسكري كما أن إلصاق فوهة البندقية بخصرها كان تهديداً مباشراً لحياتها، مروراً بتركها ثلاث ساعات تحت أشعة شمس يوليو /تموز الحارقة وهي جالسة القرفصاء.

وسيستمر هذا المشوار المرّ باحتجازها أسبوعين في سجن "هشارون" السيىء جداً من جميع النواحي، وهي فترة انتُهكت فيها خصوصيتها، إذ لم يُسمح لها بقضاء الحاجة إلّا وهي مقيّدة اليدين وتحت مراقبة المجندة لها، ثم نُقلت إلى سجن الدامون.

خضعت إيلياء للاستجواب في معسكر "عوفر" لثلاث ساعات تمحورت حول عملها الطلابي في جامعة بيرزيت، وخلال فترة انتشار وباء كورونا، عُقدت لها محاكم إلكترونية مُنعت فيها أمها من زيارتها إلّا لمرتين فقط خلال 11 شهراً.

وعن ظروف المحاكم الإلكترونية، تشير إيلياء إلى أنها لم تكن تُعطى الوقت الكافي للحديث مع المحامي الخاص بها، ولا لرؤية أمها عن طريق الشاشة إلّا لأقل من دقيقة، مع التعتيم الكامل والمتعمد لمجريات المحاكمة، وعدم إخبارها بنتائج المحاكمة إلّا بعد أن عرفت لاحقاً من محاميها بالحكم المفروض عليها.

خامساً: جرائم الاحتلال مع الأسرى والمعتقلين

أفاد التقرير السنوي لمؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان بأنه خلال العام 2021 واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة التّنكيل الممنهج، وانتهاكاتها المنظّمة لحقوق الأسرى والمعتقلين التي كفلتها المواثيق والأعراف الدولية، كجزء من بنية العنف التي تفرضها على الواقع الفلسطيني، حيث تصدّرت جملة من الانتهاكات واقع قضية الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، وتصاعدت بشكلٍ ملحوظ خلال شهر مايو /أيار، بما فرضته عمليات الاعتقال الممنهجة التي نفّذتها قوات الاحتلال في فلسطين كافة من "استعادة" لسياسة التّعذيب بشكلٍ أساسي ولسياسة العقاب الجماعي لعائلاتهم، إضافة إلى ارتفاع مستوى العنف تجاه المعتقلين، منها إطلاق الرّصاص عليهم.

وشكّلت عملية "نفق الحرية" مطلع شهر سبتمبر /أيلول تحوّلاً هامّاً على صعيد المواجهة داخل سجون الاحتلال، وكذلك على بعض السّياسات التّنكيلية التي فرضتها إدارة سجون الاحتلال بحقّ الأسرى، أبرزها عمليات العزل

الانفرادي، وما تزال تبعيات هذه المواجهة قائمة.

1. الاعتقالات اليومية

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي استخدام سياسة الاعتقالات اليومية في مواجهة نضال الفلسطينيين لانتزاع حقوقهم وحرّيتهم، ووصل معدّل الاعتقالات اليومية إلى نحو (22) حالة، وبلغت أعلى نسبة اعتقالات في شهر أيّار/ مايو 2021، إذ وصلت إلى (3100) حالة اعتقال من كافّة أنحاء فلسطين بما فيها الأراضي المحتلة عام 1948، التي سُجل فيها 2000 حالة اعتقال من بين مجموع الاعتقالات في ذاك الشهر، (علماً أن رصد الاعتقالات داخل الأراضي المحتلة عام 1948 جاء خلال شهر أيار فقط)، حيث شكّلت عمليات الاعتقال في حينه تحولاً كبيراً ليس فقط على صعيد أعداد المعتقلين، وإنما على مستوى العنف الذي رافقها. فيما سُجّلت أدنى نسبة اعتقالات في شهر آب/ أغسطس 2021، وبلغت (345) حالة اعتقال.

وتؤكد مؤسسات الأسرى على أنّ أعلى نسبة اعتقالات في المحافظات سُجّلت في القدس وضواحيها منذ بداية العام حتى نهاية العام المنصرم، ووصلت إلى (2784) حالة اعتقال، بينهم (750) قاصراً/ة، و(120) من النساء، كما أنّ بعض المحافظات الأخرى شهدت تصاعداً في عمليات الاعتقال، من بينها محافظتي الخليل وجنين.

وصعّدت سلطات الاحتلال من استهداف للبلدات والمخيّمات التي تشهد مواجهة مستمرّة مع الاحتلال، خاصّة البلدات والمخيّمات القريبة من المستوطنات المقامة على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية، وشكّلت بلدة بيتا نموذجاً لذلك، حيث تجاوزت أعداد المعتقلين منها منذ بداية المواجهة فيها في شهر أيار/ مايو أكثر من (60) حالة اعتقال.

كما استهدفت عمليات الاعتقال الأطفال والنّساء، وتحديداً في القدس وضواحيها التي تواجه عمليات اعتقال مضاعفة مقارنة مع باقي محافظات الوطن.

ومن ضمن الفئات التي استُهدفت بشكلٍ مضاعف الأسرى السّابقين، حيث أنّ جزءاً كبيراً منهم تعرّضوا للاعتقال خلال هذا العام وتحديداً عبر سياسة الاعتقال الإداريّ، وتركّزت في الفترة التي رافقت الحديث عن إجراء انتخابات فلسطينية.

ولم تتوقّف سلطات الاحتلال كذلك عن اعتقال طلبة الجامعات، في محاولة لتقويض أي مساهمة اجتماعية أو نضالية يمكن أن تُشكّل رافعة للمجتمع الفلسطيني، وتُساهم في بثّ الوعي الوطني، وبقيت جامعة بيرزيت أكثر الجامعات استهدافاً من حيث عدد الطلبة الذين تعرّضوا للاعتقال.

2. الانتهاكات أثناء الاعتقال

يصاحب علميّات الاعتقال اليوميّة أساليب عديدة تبدأ من اقتحام البيوت في ساعات متأخّرة من اللّيل، وما يرافقها من تنكيل واعتداءات بحقّ المعتقل وعائلته، بالإضافة إلى تعمّد قوّات الاحتلال استخدام القوّة المفرطة أثناء عمليات الاعتقال التّعسّفية، وبصورة عشوائية وجماعية، ويمتدّ العقاب الجماعي إلى كل مراحل الاعتقال، كاستخدام العائلة كوسيلة للضّغط على الأسير خلال عملية التّحقيق.

ومن أوجه ذلك ما تعرّض له الشّاب أحمد أبو سنينة (28 عاماً)، والذي أصيب برصاصة مطّاطية أدّت إلى فقده لإحدى عينيه خلال اقتحام للمسجد الأقصى، وذلك قبل اعتقاله من داخل المستشفى. علاوة على حالة الطّفل عمر العجلوني (13 عاماً)، من القدس، والذي اعتقل من منطقة باب العامود، وتعرّض للضّرب المبرح على رأسه خلال عملية الاعتقال، ما أدّى إلى إصابته برضوض في الجمجمة.

إلى جانب العقوبات الجماعية التي نفّذها جنود الاحتلال على بلدات وقرى بأكملها، كبلدات ترمسعيا وعقربا وبير الباشا ومدينة جنين، وذلك عبر تنفيذ اقتحامات ومداهمات وبناء حواجز، ومنع السّكّان من التنقّل، واحتجازهم كدروع بشرية، وتعرّضهم للتّحقيق الميداني والضّرب المبرح وإلحاق الضّرر بمحتويات المنازل، واعتقال عدد كبير منهم.

وهو ما حصل أيضاً في الأراضي

ترك جنود الاحتلال كلب بوليسي ينهش جسد الشاب مالك معلا ويرعبه

المحتلة عام 1948 والقدس، بالتّزامن مع العدوان على المسجد الأقصى وقطاع غزة خلال شهر أيّار/ مايو، فاعتقلت نحو (2000) شخص، ولاحقت جميع من شاركوا في التّظاهرات، ونفّذت مداهمات عنيفة للمنازل والمحلات التّجارية العربية.

وسوف نستعرض مثالا للاعتداءات الهمجية الإجرامية المتكررة التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني خلال عمليات اعتقالهم واقتيادهم من قبل قوات الاحتلال، بأسلوب يتنافى بشكل كامل مع كافة المواثيق والمعاهدات الدولية التي تكفل حقوق الإنسان، حيث يتعمد جيش الاحتلال خلال تنفيذ عمليات الاعتقال بمختلف المدن الفلسطينية، استخدام القوة المفرطة والتنكيل الشديد بحق المعتقلين لا سيما الفتية والشبان، وذلك بالاعتداء عليهم بالضرب المبرح، وسحلهم، وإهانتهم وشتمهم بأقذر المسبات، واحتجازهم بظروف حياتية قاسية، وتعذيبهم وشبحهم وتهديدهم

وهذا ما حدث مع أحد الشبان الفلسطينيين ويدعى مالك معلا (19 عاماً) من حي أم الشرايط بمدينة البيرة.

ففي يوم الإثنين الموافق 14 فبراير 2022 اقتحمت قوات كبيرة من جيش الاحتلال لمنشأة صناعية بمدينة البيرة، وأحاط الجنود أسوار المنشأة وقاموا بمداهمتها، وقد كان الفتى معلا داخل المنشأة فهو يعمل حارساً ليلاً بهذا المكان، وتفاجأ بوجود الجنود أمامه، وحينها بدأوا بتسليط أضواء الليزر تجاهه، ومن ثم أطلقوا كلب بوليسي نحوه والذي بدأ بنهشه دون توقف، وفيما بعد اقتاده جيش الاحتلال لجهة مجهولة.

3. الغرامات والتّعويضات المالية

يستغلّ الاحتلال الإسرائيلي الأسرى الفلسطينيين استغلالاً مادياً من خلال فرض التّعويضات بملايين المبالغ المالية، ضد الأسرى وأهاليهم، بالإضافة إلى فرض نوعين من الغرامات عليهم:

الأولى، غرامات "المحاكم" التي تفرضها المحاكم العسكرية الإسرائيلية على الأسرى مقترنة بأحكام السجن.

وأما الثانية، فهي غرامات "عقوبات" تفرضها إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بشكل غير قانوني، بناء على مزاعم بارتكاب الأسرى مخالفات داخل السجن.

ويصل متوسط ما تفرضه محاكم الاحتلال العسكرية من غرامات على الفلسطينيين سنوياً إلى (15 مليون شيكل)، وهذا المبلغ يحوّل مباشرة لتمويل المحاكم العسكرية الإسرائيلية والجيش وإدارة السجون، أي أن الفلسطينيين يدفعون تكاليف جلّاديهم ومحتليهم من أموالهم قصراً.

بالإضافة إلى الأسعار الخيالية لكانتينا السّجون، فإننا نتحوّل إلى شعب مسجون على حسابه من دون أيّ تكاليف مادية لدولة الاحتلال، مما يخالف كل الأعراف والمواثيق الدولية التي توجب على دولة الاحتلال رعاية الأسرى والمعتقلين وتوفير احتياجاتهم، وكل هذا يمارس أمام أعين المجتمع الدّولي دون أن يحرّك ساكناً.

4. التّعذيب خلال التّحقيق

تنتهج سلطات الاحتلال سياسة التّعذيب بأشكاله النّفسية والجسدية بشكل مكثّف

مع المعتقلين خلال عملية التّحقيق، ومن أشكاله؛ الحرمان من النّوم عن طريق جلسات تحقيق مستمرّة، وتقييد المعتقل أثناء فترة التحقيق، وشدّ القيود لمنع الدورة الدموية من الوصول لليدين والقدمين، كذلك الضّرب والصّفع والرّكل والإساءة اللّفظية والإذلال المتعمّد، والضّرب الذي قد يؤدي إلى عاهات مستديمة، والصّعق بالكهرباء، بالإضافة إلى التهديد باعتقال أحد أفراد أسرة المعتقل، أو التهديد بالاعتداء الجنسي على المعتقل أو أحد أفراد أسرته، أو بهدم المنازل أو بالقتل، ويمتدّ ذلك إلى الحرمان من استخدام المراحيض، ومن الاستحمام أو تغيير الملابس لأيام أو أسابيع، والتعرّض للبرد الشديد أو الحرارة، والتعرّض للضّوضاء بشكل متواصل، والإهانات والشّتم.

كما وقد يصل مستوى عنف التّحقيق إلى "التّحقيق العسكري"، كما حدث مع المعتقل جلال جبارين (36 عاماً)، من بلدة سعير في الخليل، والذي تعرّض للتّحقيق في مركز توقيف وتحقيق "المسكوبية"، وفيه تعرّض للتّعذيب على مدار عشرة أيام، ولساعات طويلة، من بينها التّحقيق معه لمدّة (38) ساعة بشكلٍ متواصل، وهو مشبوح على الكرسي ومكبّل اليدين والقدمين، إلى جانب حرمانه من النوم، ومن تناول الطّعام الجيّد، الأمر الذي اضطره خلال أول يومين من الاعتقال إلى الامتناع عن تناول الطعام، وخلال فترة اعتقاله صدر بحقّه أمر منع من لقاء المحامي.

كما تعرّض الأسير حمزة زهران (41) عاماً، من بلدة بدّو شمال غرب القدس، لتحقيق عسكري قاسٍ في مركزيّ تحقيق "عسقلان" و"عوفر" لمدّة (56) يوماً، تعرّض خلالها للضّرب الشّديد بتلقّي صفعات مفاجئة ومتواصلة على وجهه، بالإضافة لضربه على مواضع مختلفة من جسده، وتكبيله وشبحه بوضعية "الموزة"، وشبحه على المكتب، والحرمان من النوم، حيث تواصل التّحقيق معه في بعض الأحيان لمدة (42) ساعة متواصلة، وما زال يعاني حتّى الآن من آلام في جسده نتيجة الضّرب والشّبح.

سادساً: داخل السجون الإسرائيلية

التعذيب الممنهج للأسرى وذويهم

تناول التقرير السنوي لمؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان ما يتعرّض له الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون داخل السّجون الإسرائيلية، إلى أنماط مختلفة من الانتهاكات التي تطال مجموعة واسعة من الحقوق المكفولة لهم، بموجب المعايير الدولية الخاصة بالأسرى، ومنها:

1. الإهمال الطّبي الممنهج والقتل البطيء

تعتبر وسيلة الاحتلال الممنهجة في حرمان الأسرى من الرعاية الطبّية الحقيقية السّليمة، والمماطلة المتعمّدة في تقديم العلاج للمرضى منهم والمصابين، من أهم سبل وأساليب إضعاف الإرادة والجسد على حدّ سواء. ومن خلال مراقبة الوضع الصّحي للأسرى، يتّضح أن مستوى العناية الصحية بالأسرى شديد السّوء؛ لا سيما مع انتشار مرض الكورونا بين صفوف الأسرى نتيجة لبيئة السّجن ولضعف الإجراءات الصّحية المتّبعة في السّجون. وارتقى بسبب الظّروف الصّحية الصّعبة داخل السّجون عشرات الأسرى شهداء منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وازداد عدد المرضى منهم، بل تجاوز الأمر ذلك ليصبح علاج الأسرى موضوعاً تخضعه إدارات السجون

الإسـرائيلية للمسـاومة والابتـزاز والضّغـط علـى المعتقليـن، وأثبتـت الشّـواهد تغوّل إدارة سـجون الاحتلال بما فيها من سـجانين وطواقـم طبية في تكثيـف الظروف التـي تضاعف عذاب الأسير عند اشـتداد مرضه، دافعين إياه إلى هاوية الموت المحقّق، حيث استشهد (72) أسـيراً فـي سـجون الاحتـلال جراء سياسـة الإهمال الطبـي منذ العام 1967، ويصل عدد الأسـرى المرضى في السّـجون إلى (600) أسـيراً بحاجة لرعايـة طبّية حثيثة، علاوة على ارتفاع عـدد من أصيبـوا بالسّـرطان إلى (4)، وكان من بينهم الأسـير ناصر أبو حميد، و(14) أسـيراً علـى الأقـلّ مصابـون بأورام بدرجات متفاوتة.

وكانـت أبـرز الجرائـم الطّبيـة خـلال العام 2021؛ جريمة قتل الأسـير سامي العمـور، الذي استشـهد فـي تاريخ 18 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2021، وكان قبل ذلك قد تعرّض لسلسـلة من الانتهاكات، من خلال نقله المتكرّر عبر "البوسطة" وانتظاره لسـاعات طويلـة قبل وصوله للمستشـفى، حيث مكث (14) ساعة في معبار سـجن "بئر السـبع" ينتظر، قبل نقله إلى المستشفى رغم وضعه الصحيّ الصعـب والخطير، إضافة إلى الأسـير حسـين مسـالمة الذي ارتقى شـهيداً بعد الإفـراج عنه بفتـرة وجيزة خـلال هذا العام.

2. العزل الانفرادي

لم تتوقـف إدارة سـجون الاحتلال يوماً عن اسـتخدام سياسـة العزل الانفرادي، لكونها أبـرز السّياسـات الممنهجة التي تسـتند عليهـا فـي اسـتهداف الأسـرى جسـدياً ونفسـياً، وتُشـكّل هذه السياسـة أقسـى وأخطر أنـواع الانتهـاكات التي تمارسـها سـلطات الاحتلال الإسرائيلية بحقّ المعتقلين والأسـرى؛ التي تحوّلت إلـى نهـج منظّـم ومتصاعد، حيـث يتم احتجـاز المعتقـل لفترات طويلة بشـكلٍ

منفـرد، فـي زنزانة معتمـة ضيّقة قذرة ومتّسـخة، تنبعث من جدرانها الرطوبة والعفونـة علـى الـدوام؛ وفيهـا حمـام أرضي قديم، تخرج من فتحته في أغلب الأحيان الجرذان والقوارض.

وخلال العام 2021، رصدت مؤسسات الأسـرى عزل العشـرات من الأسرى، وتضاعفـت عمليـات العزل بعـد عملية "نفـق الحرّيّـة" مـع احتـدام مسـتوى المواجهة بين الأسـرى وإدارة سـجون الاحتـلال، حيث جرى عـزل مجموعة كبيـرة مـن أسـرى الجهـاد الإسـلاميّ خاصّة؛ منهم الأسرى الستّة الذين تمكّنوا من تحرير أنفسـهم من سـجن "جلبوع" خـلال شـهر أيلـول/ سـبتمبر، وذلـك كعقوبـة جماعية بحقهم كون خمسـة من الأسـرى السـتة ينتمون لنفس الفصيل، وتمّ تحويل بعض الأقسـام لأقسـام عزل كقسـم (6) في سـجن "النقـب" الذي تم حرقـه احتجاجـاً علـى العقوبـات بحقّ فصيـل الجهاد، وتمّ عزل (14) أسـيراً في غرف متفحّمة وبدون أي مقتنيات أو فراش لأكثر من (35) يوماً.

ونجـد أنّ عمليـات العـزل في سـجون الاحتـلال تخضـع لعدة مسـتويات ليس فقط على مسـتوى عزل الأسـير الفرد، حيـث شـهد الأسـرى عمليـات عـزل جماعيـة، وذلـك بتحويل بعض أقسـام الأسـرى إلى زنازين عبر تجريدهم من كافة المقتنيات، وتزامن ذلك مع عمليات الاقتحـام والقمع الواسـعة التي شـهدتها كافـة السـجون، وكان آخرهـا ما جرى مع الأسيرات في سـجن "الدامون" من عمليـات اعتـداء وتنكيل غير مسـبوقة وعـزل ثـلاث منهـن وهـن: (شـروق دويات، ومـرح باكير، ومنـى قعدان)، وتـلا ذلك عملية قمع واسـعة في سـجن "نفحـة" علـى إثرها ما يـزال عدد من الأسرى في العزل الإنفرادي "كعقوبة".

3. سياسة العقاب الجماعي داخل سجون الاحتلال

صعّدت إدارة سـجون الاحتلال استخدام سياسـة العقاب الجماعي بحقّ الأسـرى خـلال عـام 2021، تحديدًا بعـد عملية "نفـق الحرّيـةّ" وذلـك عبـر عمليـات القمـع الجماعـيّ التـي طالـت كافـة الأسـرى، وتمثلت هذه السياسـة بسلسلة مـن الإجـراءات التّنكيليـة والانتهاكات المنظّمـة، وفـرض مسـتوى أعلـى من العنـف خلال عمليـات القمع، وما تلاها مـن عمليّات عزل ونقـل، وحرمان من الزيارة و"الكانتينا"، وفرض الغرامات الماليّة الباهظة، وتجريد غرف الأسرى من احتياجاتهم الأساسية.

وبمقابـل هذه السياسـة واجه الأسـرى هـذه السياسـة عبـر خطـوات نضاليـة

منظمة شارك فيها كافة الأسرى، وشكّل إضراب أسرى الجهاد الإسلاميّ، والبرنامج المساند الذي نفّذته كافة الفصائل في السجون، إحدى أبرز المحطّات التي تمكّن الأسرى من خلالها حماية جُملة من المنجزات التاريخية التي حققوها عبر نضال طويل، إلا أنّ التلويح باستهداف منجزات الأسرى كجزء أساسي من عمليات العقاب الجماعي تعود بين الفينة والأخرى، لاستهداف أي حالة "استقرار" يمكن أن يعيشها الأسير، كذلك في محاولة منها لفرض مزيد من السيطرة والرقابة على الأسرى.

ومنذ عام 2019 شهد الأسرى تصاعدت عمليات القمع كإحدى أبرز أدوات هذه سياسة، حيث سُجّلت أعنف عمليات القمع منذ أكثر من عشر سنوات، خلالها أصيب العشرات من الأسرى بدرجات متفاوتة، واستمر مستوى هذا العنف خلال العام الجاري 2021، وسُجلت أبرز هذه العمليات بحقّ أسرى سجن "جلبوع" تحديدًا بعد عملية "نفق الحرّيّة"، حيث جرى قمع العشرات من الأسرى، وفرضت عقوبات جماعية بحقّهم، وسُجلت إصابات تحديدًا بين صفوف الأسرى في قسم (3) بعد احتدام المواجهة بين الأسرى وإدارة السجن، وامتدت المواجهة في عدة سجون أبرزها كان في سجني "النقب، وريمون".

4. العراقيل أمام انتظام زيارات أهالي الأسرى

إنّ زيارات الأهالي هي واحدة من الحقوق الأساسية التي كفلتها المواثيق الدولية؛ للأسرى وذويهم، ولقد تضمّنت الاتّفاقيات الدّولية نصوصاً واضحة بهذا الخصوص، كما وكفلت تلك النصوص، في مضمونها وجوهرها، حقّ المعتقل باستقبال زائريه، بانتظام وعلى فترات متقاربة؛ وهذا نص المادة (116) من

اتفاقيات جنيف الرابعة، الذي يقول: **"يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه - وعلى الأخص أقاربه- على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر، ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة؛ وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير".**

وظلّت تلك النّصوص (لفتات إنسانية) تمنحها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للأسير الفلسطيني وقتما تشاء وكيفما شاءت، وتصادرها حين ترى ذلك مناسباً لها تحت ذرائع مختلفة وأبرزها ذريعة الأمن، دون مساءلة ودون أن تشعر بأدنى حاجة لتبرير ذلك، فصادرت سلطات الاحتلال هذا الحقّ المشروع، وجعلت منه حلقة من حلقات المعاناة، ووسيلة للعقاب الجماعي لكل من الأسير وزائريه، فحرمت الأسرى تحت ذرائع مختلفة، ومنعت الغالبية العظمى من الأقارب بذريعة "المنع الأمني"، بمن فيهم أطفال صغار وآباء كبار وأمهات طاعنات في السن، وحينما تسمح لبعض الأفراد من درجة القرابة الأولى بالزيارة، فإنها تحمّلهم أعباء الطريق الطويل ومشاق السفر ومضايقات الحواجز العسكرية وأحياناً اعتداءات المستوطنين، واستفزازات السجانين واجراءات التفتيش وغيرها، وتمتد رحلة العذاب من شروق الشمس حتى غروبها، وأحيانا يصل الأهل إلى بوابة السجن بعد عناء طويل فيصدمون بما يسمعونه من إدارة السجن: أنه تم نقل الأسير الى سجن آخر أو أنه "معاقب" من الزيارة، وهكذا اتّسعت دائرة الممنوعين وارتفع عددهم وتناقص يوماً بعد آخر عدد من يحظون بزيارة منتظمة أو حتى متقطعة.

ليس هذا فحسب، وإنما شرَّعت دولة الاحتلال نصوصاً وممارسات تخالف جوهر القانون الدولي الإنساني، إذ تفننت في تعذيب الأسرى جسدياً ونفسياً، وسلبت منهم تلك الحقوق المكفولة دولياً، تحت ذرائع متعددة، حتى تحولت زيارات الأهالي إلى ورقة ضغط ومساومة ووسيلة للعقاب لأتفه الأسباب، ومصادرتها من طرف يعني مصادرتها من الطرف الآخر، مما جعلها عقوبة مزدوجة للأسير وذويه، وجريمة مركبة تقترفها سلطات الاحتلال بحق الأسرى وعائلاتهم، وما زلنا نتابع فصولها المريرة، وما زال الأسرى وعوائلهم يعانون جراء عدم انتظامها ومنع الكثير من الأهالي لذرائع أمنية وتوقفها منذ سنتين بالنسبة لأهالي أسرى غزة.

رحلة العذاب: زيارات فلسطينيّي الضفّة الغربيّة لأبنائهم الأسرى في سجون إسرائيل
من إفادة حلوة شبانة (80 عامًا) من سكّان قرية سنجل في محافظة رام الله: 17 ساعة ونحن نُجَرْجَر من مكان إلى مكان ومن باص إلى باص ومن تفتيش إلى تفتيش - أصعد وأهبط وأصعد وأهبط. والله لو أنّني من حديد لانهدّ حيلي. إنّها رحلة عذاب طويلة وشاقّة.

إن مصادرة حق الأسرى وذويهم في التزاور، ووضع العراقيل أمام انتظام الزيارات، ليس إجراء إسرائيلياً استثنائياً تفرضه ظروف أمنية طارئة ومؤقتة بحقّ عدد من الأسرى أو مجموعة صغيرة من أقربائهم، وإنما أضحى ثابتاً ويُطبّق في إطار سياسة عليا وعامّة بحقّ جميع الأسرى والمعتقلين، مما يعني أن الأمر لا علاقة له بالأمن، كما تدّعي سلطات الاحتلال دوماً، إلى درجة أن رأينا ما يقارب من ثلثي أهالي الأسرى، بل وأكثر من ذلك، لا يحظون بالزّيارة، بفعل القانون الإسرائيلي الذي يسمح فقط لمن هم من فئة القرابة الأولى والذي أُقرّ عام1996 أو تحت ذريعة "المنع الأمني".

ومنذ انتشار جائحة "كورونا" في آذار/ مارس من عام 2020، أوقفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي كافة زيارات الأهل بذريعة الخشية على الأسرى، وتجنبا لنقل العدوى إليهم، فيما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية الأسرى في سجونها، كما ولم توفر آليات للتواصل الإنساني فيما بين الأسرى وذويهم، كبديل عن الزيارات، كي يطمئن كل طرف على الآخر، لكنها بالمقابل اتّخذت من "كورونا" ذريعة لمعاقبة الأسرى وذويهم، وحرمان الطرفين من التزاور والالتقاء، مما فاقم من معاناتهم وزاد من قلق كل طرف على الآخر في ظل تزايد أعداد المصابين بين صفوف الأسرى وانتشار الفايروس في المجتمع الفلسطيني، حتى سُمح بعد شهور طويلة بزيارات متقطعة وفي أوقات متباعدة لأسرى القدس والضفة، وما زالت تسير بصعوبة على هذا المنوال في ظل وجود عراقيل كثيرة، بالرغم من تلقي الأسرى وذويهم اللّقاح المضاد، فيما بقيت زيارات أسرى قطاع غزة متوقفة دون أسباب حتى كتابة هذا التقرير نهاية العام2021، وبذلك نكون قد اقتربنا من إتمام عامين كاملين من آخر زيارة تمّت لأسرى غزة، على الرغم من أن التّنقل من وإلى قطاع غزة باتّجاه الدّاخل قائم وحركة التّجار والعمّال مستمرّة.

وتوظّف سلطات الاحتلال ذريعة "كورونا" لعقاب الأسرى وذويهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية المتمثل في حق التزاور والالتقاء، فلأسرى غزة، كما جميع الأسرى، الحقّ في التّواصل مع ذويهم في كل الأوقات والأزمنة وبشكل منتظم، لهذا نجدد مطالبتنا للمؤسسات الدولية وخاصة منظمة الصليب الأحمر المسؤولة عن برنامج الزيارات، بضرورة التدخل والضغط على سلطات الاحتلال من أجل انتظام زيارات الأهل وبرنامج الزيارات لكافة الأسرى والمعتقلين دون معيقات، واستئناف برنامج زيارات أسرى غزة، الذين لم يسمح لهم بالتزاور منذ عامين تقريباً.

5. [547] أسيراً يقضون أحكاماً بالسّجن المؤبّد- مدى الحياة

ارتفع عدد الأسرى المحكومين بالسّجن المؤبد إلى (547) أسيرًا، حيث صدرت خلال العام 2021، أحكام بالسّجن المؤبد بحقّ أربعة أسرى وهم: الأسير ياسر حطاب من مخيم الجلزون حيث رفع الاحتلال حُكمه ومدته (40) عامًا إلى السّجن الفعلي بالمؤبد وهو معتقل منذ عام 2012، كما أصدرت بحق الأسير قاسم عصافرة، حُكمًا بالسّجن المؤبد و(40) عامًا، والأسير نصير عصافرة بالسّجن المؤبد و(20) عامًا، والأسير يوسف سعيد زهور بالسّجن المؤبد و(15) عامًا، وهم معتقلون منذ

عـام 2019، وثلاثتهـم مـن بلـدة بيت كاحل/ الخليل.

ونجد من جملة المعطيات الرّقمية الكثيفة التي تتعلّق بالأسـرى، أن (25) أسـيراً معتقلـون منذ مـا قبل اتفاق "أوسـلو"، وهؤلاء يُطلق عليهم "الأسرى القدامى" باعتبارهم أقدم الأسـرى داخل سـجون الاحتـلال الإسـرائيلي، ويُعرفـون فلسـطينياً بالدفعة الرابعـة، وهي الدفعة التـي كان مـن المفترض الإفـراج عنها أواخـر آذار/مـارس مـن العـام 2014 ضمن مسار المفاوضات، إلا أن حكومة الاحتـلال تنصّلت من الاتفاق وتراجعت عن الإفراج عن هؤلاء الأسرى وأبقتهم في سـجونها، وأقدمهم الأسـيران كريم وماهـر يونـس المعتقـلان منـذ كانون الثاني/يناير 1983، بالإضافة إلى محمد الطـوس، ابراهيـم أبـو مخ، وليـد دقة، ابراهيم بيادسـة، أحمد أبو جابر، سـمير أبو نعمة.

ومـع نهايـة العـام 2021 ارتفـع عـدد الأسرى الذين مضى على اعتقالهم أكثر من (20) سـنة إلى (112) أسيراً، بينهم من أمضوا أكثر من (25) سنة إلى (35) أسيراً، ومن أمضوا أكثر من ثلاثين سنة إلى (13) أسيراً، ومن أمضوا من (35) سنة إلى (8) أسرى.

هـذا بالإضافة الى (49) أسـيرًا آخرين من الأسـرى الفلسـطينيين الذين سـبق وتحـرروا فـي صفقـة وفـاء الأحرار عـام2011 وأعادت سـلطات الاحتلال اعتقالهـم منتصـف العـام 2014، وقد أمضـى هؤلاء سـنوات وعقـود طويلة في سـجون الاحتلال، وأبرزهم الأسير نائل البرغوثي" الذي أمضى في سجون الاحتلال-علـى فترتين- ودخل هذا العام عامـه الاعتقالـي الـ(42) وتعتبر هذه المـدة أطـول فتـرة اعتقـال فـي تاريخ الحركة الأسـيرة، إضافة إلى الأسـرى علاء البازيان وسـامر المحروم ونضال زلوم.

سابعاً: حقوق الأسرى الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية

بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة ومقتـل الملايين من النـاس، وخضوع الملايين لحالة الأسـر نتيجة النزاعات المسـلحة وحالة الحرب ووقوع مدنيين نتيجة لذلك بين قتيل وأسـير ومعتقل، لجأ العالم إلى إبـرام اتفاقيات ومعاهدات دولية لضمان حماية حقوق الإنسان وحريته وكرامته، ومن هذه الاتفاقيات:

1. إعـلان سـانت بيترسـبورغ لعـام 1868 بتقييـد أسـاليب ووسـائل القتال.
2. اتفاقيـة لاهاي لعام 1907م المتعلقة بقوانين الحرب وأعرافها.
3. العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق السياسة والمدينة لعام 1966م.
4. القواعد النموذجية لمعاملة السـجناء رقم G/D.24/663 لعام 1957.
5. المبادئ الأساسـية لمعاملة السجناء 45/111 لعام 1955
6. الإعـلان العالمـي لحقوق الانسـان لعام 1948م
7. اتفاقيـات جنيـف الأولـى والثانيـة والثالثة والرابعة لعام 1949م

وسنسـتعرض هنـا حقـوق الأسـرى الفلسـطينيين كمـا نصتهـا اتفاقية جنيف الرابعـة لعـام 1949 م بشـأن حمايـة المدنيين وقـت الحـرب، ومـن أهـم الحقوق التي نصـت عليها اتفاقية جنيف المذكورة:

1. حـق الأسـير فـي صـون كرامتـه وحريته الإنسـانية وعـدم معاملتهم معاملة إنسانية غير حاطه بالكرامة (م3).
2. ألا يعتدى عليه أو ممارسة التعذيب بحقه لانتـزاع اعترافـات وانتزاع معلومـات منهـم او مـن غيرهـم. (م31)
3. حق الأسـير فـي الدفاع عن نفسـه أو توكيـل من يدافع عنـه وحقه في الاطـلاع على التهـم المسـندة إليه (م74,73,72,71).
4. حق الأسـير فـي المحاكمـة العادلة والنزيهة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً (م66,71.72,73,74).
5. حـق الأسـير فـي زيـارة دوريـة وروتينيـة لذويه مرتين شـهرياً (م 116).
6. حـق الأسـير فـي الحصـول على الغذاء المناسـب والملائم والصحي

اقتحام قوات القمع "المتسادا، واليمام، واليماز"، التابعة لإدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي لأقسام الأسرى في سجن "عوفر"

(م89).

7. حق الأسير في الحصول على مياه للشرب تكون صالحة للشرب والاستعمال (م 89).
8. حق الأسير في التواصل مع العالم الخارجي من خلال إرسال وتلقي الرسائل (م108,107).
9. حق الأسير في مواصلة تعليمه الجامعي والثانوي (م 94).
10. حق الأسير في الحصول على ملابس مرتين في السنة مرة في الشتاء ومرة في الصيف (م90).
11. حق الأسير في التريض في الهواء الطلق ثلاث ساعات يومياً.
12. حق الأسير في ممارسة شعائره الدينية وممارسة الرياضة في أماكن مخصصة داخل السجن(م86,93).
13. حق الأسير في الحصول على العلاج وأن تجرى له فحوصات دورية وبانتظام مرة كل سنة (م91,90).
14. حق الأسير في التنقل بين السجن والمحكمة في سيارة مخصصة ومجهزة وفق الاتفاقيات الدولية وان تكون مناسبة للنقل الأدمي (م 127).
15. حق الأسير في الإضراب لتلبية مطالبه، وحقه في الأمان على شخصه ونفسه وممتلكاته الخاصة داخل السجن.
16. حق الأسير أن يجتمع مع أفراد أسرته أو أخوته أذا كانوا معتقلين في غرفة واحدة وسجن واحد (م82).
17. حق الأسير في عدم عزله مع جنائيين أخرين وخاصة من أصحاب السوابق (م 125,124).
18. حقه في إطلاق سراحه بعد انتهاء محكوميته، وحقه في إطلاق سراحه في أي اتفاقية مع سلطات بلده (م134,132).
19. حقه في العودة الى بيته وعدم إبعاده (م 132,49).
20. حق الأسير في الحصول على المخصصات المالية اللازمة للتمكن من شراء أغذية وأشياء أخرى.
21. حق الأسير في قضاء عقوبته في سجون البلد المحتل وعدم نقله الى سجون داخل دولة الاحتلال (م76).
22. حق الأسير في إعداد أطعمته بنفسه.
23. حق الأسير عدم سحب احتياجاته الشخصية أو مصادرتها (م 97).

هذه مجمل الحقوق التي كفلتها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 م للمعتقلين والأسرى الفلسطينيين. ولكن ما هي مسئولية الاحتلال القانونية اتجاه

الأسرى الفلسطينيين داخل السجون؟

دولة الاحتلال هي من إحدى الدول التي وقعت وصادقت على الاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، وهي اتفاقية ملزمة لها وواجب عليها تطبيقها وفق ما جاء في نص المادة (146) من اتفاقية جنيف الرابعة والمخالفات التي تعتبر جرائم والتي نصت عليها المادة (147) من نفس الاتفاقية.

فمسئولية الاحتلال تكمن في شقين شق إنساني وشق قانوني:

الشق الإنساني: هو احترام حياة ومعتقدات وحرية ألأسير وعدم الاعتداء عليه ولا على كرامته وأن يعامل معاملة إنسانية غير حاطه بالكرامة وألا يتعرض للتعذيب الجسدي أو النفسي لانتزاع اعترافات منه، كما له أن يكون أمناً على نفسه.

الشق القانوني: وهي مسئولية الاحتلال بتطبيق كافة القوانين والأعراف والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تنص على حماية حقوق وحرية الأسير وان يقدم لمحاكمة عادلة وأمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً وغير متحيزة ونزيهة، وألا يجبر على الاعتراف بشيء أو بفعل لم يقترفه.

ومن مسؤوليات دولة الاحتلال اتجاه الأسرى الفلسطينيين[5]:

1. أن بقضي الأسير عقوبته داخل سجون الأراضي المحتلة وعدم نقله الى سجون داخل حدود دولة الاحتلال وفق نص المادة (76) من اتفاقية جنيف الرابعة.
2. أن يتم محاكمته أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً على ان تتم المحاكمة داخل الأراضي المحتلة لا خارجها (م 66) من اتفاقية جنيف الرابعة.
3. أن يتم احتجاز المعتقلين والأسرى في سجون مهيأة من الناحية الصحية لاستقبال النزلاء وأن تكون جيدة التهوية وأن تكون غرف السجن صحية.
4. أن يتم تقديم العلاج اللازم للأسرى المرضى وان يتم إجراء فحص دوري على الأسرى مرة كل سنة.
5. أن يتم معاملة الأسير معاملة إنسانية وأن يسمح له بالزيارة وممارسة الأنشطة الذهنية والدينية والالتحاق بالتعليم الجامعي والثانوي وأن يحصل على كافة المخصصات المالية التي تمكنه من شراء أغذيته وأن يسمح له بإعداد طعامه بنفسه وأن يحصل على ملابس مرتين في السنة.

وهي نفس ما ذكر أعلاه من حقوق الأسير في القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م.

وفي الختام يتضح انه وبالرغم من ان الاتفاقيات الدولية حددت حقوق وواجبات وفرضت مسئولية والتزامات قانونية على دولة الاحتلال اتجاه المواطنين الذي يقعون تحت سيطرتها (سكان الأراضي المحتلة) ومنهم المعتقلين والأسرى، إلا ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي لم تلتزم بموجب هذه الاتفاقيات رغم أنها وقعت وصادقت عليها منذ نشأتها على أتقاض شعب أخر ومارست جميع الانتهاكات بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

Endnotes

1. الموقع الاليكتروني لمركز فلسطين لدراسات الأسرى فبراير 2022.
2. معطيات المعتقلين الإداريين الفلسطينيين طبقا لمصلحة السجون والجيش الإسرائيليين لعام 2020.
3. الرسم البياني منشور بتاريخ 24 نوفمبر 2021 على الموقع الاليكتروني لمنظمة بيت سيلم تحت عنوان معطيات عن الفلسطينيين القاصرين المحجوزين لدى قوات الامن الاسرائيلية
4. الصورة منشورة بتاريخ 15 مايو / أيار 2021 في وكالة الصحافة الفرنسية.
5. لمزيد من التفاصيل: دون محاكمة، الاعتقال الإداري للفلسطينيين من قبل إسرائيل وقانون اعتقال المقاتلين غير الشرعيين - أكتوبر 2009، باللغة العبرية.

الأسيرة المحررة آيات محفوظ تضمد جروحها بعد 6 سنوات من المعاناة

"ولـدت من جديـد".. هكذا اختصـرت الأسـيرة المحررة من سجون الاحتلال الإسرائيلي آيات محفوظ (31 عاما) من مدينة الخليل، وضعها الصحي والنفسي، بعد نجاح عملية أجريت لها في احدى مستشـفيات مدينة رام الله، لإزالـة "أنبوب" بطول مترين يصل بين الدماغ والجهاز البولي.

آيات محفـوظ تعالت علـى جروحها وشـعرت بالفرح والأمل بعدما بدأت بالتعافي شيئا فشيئا من آلامها التي امتدت على مدار 6 سـنوات، وهي الفترة التي أمضتها في الاعتقال، والتي كانت أكثرها وجعا.

وقالت: "بمجـرد خروجي من العملية اسـتطعت تحريك يدي، وعلى أمل أن أستطيع تحريك قدمي والوقوف وممارسة حياتي بشكل طبيعي".

وأضافـت، كان فـي هذا الأنبوب انسـداد، وكتـل متخثرة ومع الوقت أصبح لا يصرف السـوائل، وأثر على حياتي وأعصابي وأثر على قدرتي على النطق، وتحريك أطرافي.

وأشـارت إلى أن سياسـة الإهمال الطبي في سـجون الاحتلال أوصلتهـا الى هذا الوضع الخطير، حيـث من المفترض ان يتم تغيير الأنبوب كل سـتة أشـهر، في الوقت الذي لـم يتم تغييره لأكثر من خمس سـنوات، ما تسـبب بزيـادة معاناتها الصحية والنفسية.

وقالت، كانت الأسـيرات يحاولن ان يساعدنني على الاقل نفسيا للتخفيـف من معاناتي، منهن الاسـيرة امل طقاطقة، وشـروق دويات.

وتابعت: كنت أطالب من شدة الالم بأن اذهب الى المستشفى او عيادة السـجن، لكن إدارة السـجن تماطل وتستجيب للطلب بعد اسبوع، والدواء كان فقط حبة مسكن.

وأشـارت إلـى حادثة وقعت لها فـي السـجن، حينما تعرضت

للضـرب المبرح على رأسـها من إحدى السـجانات، مـا تسـبب لهـا بالـدوار، والدوخة، والصـداع طول الوقت، قائلة: لـم تشـفع حالتي هـذه من الاسـتجواب والتحقيـق والعقـاب الانفـرادي وكل الاسـاليب التي من شـأنها زيادة معاناتي النفسية والصحية.

بدورهـا، والدة الأسـيرة قالت "ان ابنتها اصيبـت بقنبلـة غـاز فـي رأسـها أثناء وجودها في باحة منزلهم خلال مواجهات مـع الاحتـلال عقـب مجـزرة الحـرم الابراهيمـي، وهي بعمر 3 سـنوات، ما تسـبب بحدوث نزيف داخلي على شبكية العين اليسرى، أفقدها البصر بها".

وأضافـت "أجـرت ابنتي عـدة عمليات جراحيـة داخـل أراضـي العـام 48 والأردن، ولـم تتحسـن وضعف عصب العيـن الذي يرفع الجفـن، كما عانت من وجود أكياس من السـوائل حول الدماغ، وتمت زراعة أنبوب في رأسـها من أجل تصريفها".

وتعرضت آيات للاعتقال وهي على هذا الحـال في سـبتمبر 2013، وأفرج عنها منتصـف العـام 2014، وأعاد الاحتلال اعتقالها في العـام 2016، وصدر بحقها حكم بالسجن الفعلي لمدة خمس سنوات.

وأشـارت والدتها الى أن ابنتها تعرضت للاعتقال عدة مرات في فترات علاجها، وكان الأنبـوب مـا زال مزروعـا فـي رأسـها، وعانت من الاهمال الطبي، ولم يسـمح لها بمراجعة الطبيـب طوال تلك الفتـرة، ما ضاعف مـن معاناتها حركيا ونفسيا.

وتمكـن الأطباء من اجراء عملية لإزالته من رأسها، لتشعر ولأول مرة بعد خمس سـنوات بقدرتهـا علـى تحريـك يدهـا، ومحاولة الوقوف على قدميها.

وعبـرت آيـات عـن سـعادتها وتفاؤلها بعد تلقيها العـلاج الطبيعي، وتمكنها من استعادة قدرتها على المشي والحركة.

— — — — — —

شهيد الطفولة

بعد اليوم... ستفتقد أسرة المواطن رزق صلاح من بلدة الخضر جنوب بيت لحم، تلـك الجلبة والضجة والحركات الحيوية وأحيانـا الصـراخ التي كانـت تصاحب حضـور ابنها محمد (14 عاما) ودخوله المنزل.

تُركـت حقيبته المدرسـية بكل ما تحوي، هدأت كتبه التـي أحبها، وفرغ مقعده في الصف السابع، سيتذكره زملاؤه الأطفال وأولئك المشـاغبين الذين كانوا يزرعون الحياة بحركاتهم في أحياء البلدة وباحات المدرسة.

وفي كل مرة يغتـال الاحتلال طفلا، نبدأ بتكرار أنفسـنا نحن الكتاب والمشـاهدين والقارئيـن، ونتذكر مناقبهـم ونبكي على طفولة مسـلوبة وحياة معرضـة للتوقف فـي أي لحظة، ونعيـد مطالبنا لهذا العالم بضرورة حماية ابناء الشـعب الفلسطيني من هذا الاحتلال المجرم.

خلال أسـبوع ارتقى شـهيدان بمحافظتي رام الله وبيت لحم، ضمن مسلسل العدوان الإسرائيلي الوحشي المتواصل بحق أبناء الشعب الفلسطيني، هذا المسلسل الذي لا يمكن أن ينتهي مـا دام العالم يدير ظهره لمـا يجـري وتمـر الجرائـم دون عقاب لمرتكبيها.

الشـهيد الطفل صلاح، ارتقى بتاريخ 21 فبرايـر 2022 برصاص قوات الاحتلال الإسـرائيلي خلال مواجهات اندلعت في البلـدة، وقـد جـرى إعدامه بعـد إصابته بجروح خطيرة واعتقاله، وتم منع طواقم إسعاف الهلال الأحمر من الوصول إليه.

بكلمـات مؤثرة تحـدّث والده عـن نجله

الشـهيد، المعـروف بـ"حمـودة" بالقول "كان بإمكان جنود الاحتلال اعتقاله دون أن يطلقوا عليه الرصـاص، فقد أعدموه بـدم بارد، فهـل كان يشـكل خطرا على حياتهم؟ حسبنا الله ونعم الوكيل".

ويضيف" سمعت ابن شقيقي الأكبر يقول بصوت عال "حمودة " أصيب، فتوجهت على الفور إلى منطقة "أم السـمن"، التي لا تبعـد كثيـرا عن منزلـي، حيث كانت المواجهـات، لأكون قريبا منـه، ولكنني لم أتمكن من مساعدته، فقد وقفت عاجزا أمـام الجنود المدججين بالأسـلحة، الذين منعونـي وهددوني بإطـلاق الرصاص، فابتعـدت خوفا على حيـاة الآخرين الذي كانوا برفقتي".

"كنـت متوقع في أي لحظة أن يأتي خبر استشـهاد ابني، والحمد لله على كل شيء فقد نال الشهادة، حمودة راح".

استشـهاد صـلاح يأتـي بنفس سـيناريو الجريمـة التـي ارتكبها الاحتـلال بحق الشـهيد الطفـل أمجـد أبـو سـلطان في الخامس عشـر من شـهر تشـرين أول/ أكتوبر من العام 2021، حيث كان أعزلا فـي منطقة قريبـة من الجـدار في مدينة بيـت جالا، ومن نقطة الصفر أطلق عليه الرصاص.

ويتابع والده "ابني ليس ابن عيشة أنا قلتها لأمـه منذ سـنوات، فقد كان شـقي، كثير الحركـة، تعرض لحوادث عدة كادت ان تفتك بحياته، منها عندما سـقط بعد تشييع جثمان الشـهيد زكريا عيسـى فـي العام 2012، وأصيب في عينـه اليمنى، وفقد جزء من البصر فيها، وحوادث أخرى".

فالمكان الذي استشـهد فيه صلاح يشكل كابوسـا فـي حيـاة المواطنيـن وخاصة الأطفال والفتية والشبان في بلدة الخضر، لقربه من الجدار.
وكذلـك تعـرض عـدد منهـم لإصابات بالرصاص خلفت لهم إعاقات دائمة، كما حدث مـع الطفل محمود حسـين صلاح (14 عامـا) قبـل ثـلاث سـنوات، حيث بتـرت قدمـه خـلال مواجهات فـي بلدة الخضر، وآخرين.

شقيقه الأكبر والوحيد صلاح (19 عاما) وهو أسـير محرر، يقلب صور الشـهيد بجهازه الخلوي، ويبكي بحسـرة، ويقول "منـذ شـهر لـم اجتمـع معه، فقـد كنت اضطر الى المبيت في مكان عملي داخل أراضي عام 1948، وآخر لقاء معه قمت بتصوير مقطـع لفيديو وأنـا احمله على أكتافـي، ثم أجهـش بالبـكاء، وأضاف" بقيت وحيدا دون أخ اتكئ عليه مستقبلا.

فيديوهـات وصـور، تناقلتهـا مواقـع التواصل الاجتماعي، تظهر الطفل ملقى علـى الأرض، وجنود الاحتلال ينزعون ثيابه عنه ويبقى عاريا، قبل تغطيته بكيس أسود، واعتقاله.

والدة الشـهيد ولصعوبة موقفها لم نتمكن مـن مقابلتها، ويقول زوجهـا" لم تتمالك نفسـها فقـد خرجت سـريعا دون انتظار أحـد إلى المكان، ولم تجـد إلا دماء ابنها المتناثـرة فـي المـكان، فعادت بسـترته الحمراء، المضرجة بدمه".

وبحسـرة كبيرة أكـد والـده أن معاناتهم وعذاباتهـم سـتكون قاسـية إذا لـم يتـم تسليم جثمانه، سـنعيش حالة من الترقب والانتظـار، هـذه سياسـة المحتـل يتلذذ بعذابـات الأهالي، لكن لم نسـتكِن، حتى الآن لا توجـد معلومـات أكيـده حـول تسليمه.

مديـر برنامـج المسـاءلة فـي الحركـة العالميـة للدفاع عـن الأطفـال عايد أبو قطيش يقول: إن الحركة وثقت خلال العام 2021، استشهاد 78 طفلا في الأراضي الفلسـطينية المحتلة، 17 منهم في الضفة الغربيـة بما فيها القـدس، و61 في قطاع غـزة، (منهم 60 طفلا استشـهدوا خلال العدوان الإسـرائيلي علـى القطاع الذي اسـتمر لمدة 11 يومـا، إضافة لطفل بعد العدوان الإسرائيلي).

وأضاف قطيش "إن العام الجاري شـهد استشـهاد طفليـن فـي الخضـر والآخر فـي جنيـن، عـدا عـن اعتقـال الأطفال ومحاكمتهم بمعدل سنوي 700 طفل.

— — — — — —

هيئة الأسرى توثق شهادة شابين تعرضا للضرب المبرح أثناء اعتقالهما

وثقت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، شهادة لشـابين تعرضا للضرب والتنكيل من قبل قوات الاحتلال الإسـرائيلي أثناء اعتقالهما.

وأشـارت الهيئة في بيان صحفي، بتاريخ 9 مـارس 2022، إلـى أن الشـاب علي أبو زلطـة (18 عاماً) مـن مدينة الخليل تعـرض للضرب المبرح خـلال اعتقاله من قبل جيش الاحتلال بعد مداهمة منزله السـاعة الخامسـة فجراً، وتم تقييده بقيود بلاستيكية واقتياده الى "سجن عوفر".

أما الأسير أسـامة زكريا (22 عاما) من بلـدة عناتا، اعتقلته قـوة كبيرة من جيش الاحتلال السـاعة الثالثة فجـراً، واقتادته الى مسـتوطنة "عناتـوت" وبقي لمدة 5 سـاعات متواصلة، لتقتاده بعـد ذلك الى "تحقيـق عوفر"، وثم نقلتـه بعد ذلك الى مركـز تحقيـق "عتصيون" وبقـي لمدة 11 يوما ومن ثم مرة أخرى إلى "سـجن عوفر".

وأدان رئيـس هيئـة شـؤون الأسـرى والمحرريـن اللـواء قـدري أبـو بكـر، الاعتداءات الهمجية الإجرامية المتكررة التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني خلال عمليات اعتقالهم واقتيادهم من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وقـال: إن هذا الأسـلوب المتبـع "يتنافى بشكل كامل مع كافة المواثيق والمعاهدات الدولية التي تكفل حقوق الإنسان".

هيئة الأسرى: استمرار سياسة الإهمال الطبي المتعمد بحق الأسرى

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، إن إدارة سجون الاحتلال لا زالت تمارس سياسة الإهمال الطبي بشكل متعمد بحق الأسرى الفلسطينيين، وهو أمر مخالف لكل الاتفاقيات والقوانين والشرائع الدولية المتعلقة بحقهم في تلقي العلاج وتوفير الرعاية الطبية الكاملة لهم

وكشفت الهيئة نقلا عن محاميها، عن عدد من الحالات المرضية الموجودة في سجون الاحتلال من بينها حالة الأسير جميل درعاوي (42 عاما) من مدينة بيت لحم، الذي تعرض للضرب المبرح أثناء اعتقاله والتحقيق معه، وعلى إثر ذلك ظهرت لديه كتلة على الكلى، إضافة لحاجته الى إجراء عملية جراحية بالعين، وبدأ الأسير يشعر بالدوران وفقدان التوازن، ويعاني أيضا من مشاكل في الظهر وانزلاق غضروفي، وما زال ينتظر نتائج الفحوصات التي تتعمد إدارة السجون تأخيرها.

أما عن حالة الأسير أياد عرسان عمر (39 عاما) من مخيم جنين والقابع بسجن عسقلان، قال محامي الهيئة: إنه ظهر لديه ورم قبل ستة أشهر، في منطقة الرأس وأجريت له آنذاك عملية لاستئصال الورم، وبعد اجراء العملية ازداد وضعه الصحي سوءا حيث أصبح يعاني من دوران وتقيؤ ويشعر بثقل بالجسم، موضحا أنه على إثر ذلك أجريت له صورة للرأس وتبين وجود ورم آخر غير الذي تم استئصاله، ومنذ ما يقارب الخمسة شهور لم تقم عيادة السجن بأي متابعة صحية له، كما ترفض تحويله الى مستشفى خاص لعلاجه.

ويعاني الاسير وليد دقة (60 عاما) من مدينة باقة الغربية في أراضي عام 1948، والمعتقل منذ 1986، من مرض بالنخاع الشوكي، حيث ينتج دم أكثر من حاجة الجسم وهو معرض للإصابة بتجلطات، وكذلك يعاني من مشاكل بالتنفس أيضا. وحملت الهيئة إدارة سجون الاحتلال، المسؤولية كاملة، عن استمرار الاحتلال بسياسة الإهمال الطبي بحق الأسرى الفلسطينيين، وطالبت المؤسسات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان والصليب الأحمر بالقيام بدورها اللازم تجاه قضية الاسرى وبالأخص المرضى منهم.

— — — — — —

أمهات شهداء وأسرى ينظمن اعتصاما للمطالبة بتسليم جثامين أبنائهن وإطلاق سراح الأسرى

نظمت أمهات شهداء وأسرى وأسيرات بتاريخ 8 مارس 2022، اعتصاما داخل الخيمة المنصوبة بميدان عميد الأسرى كريم يونس في مدينة جنين، للمطالبة باسترداد جثامين الشهداء المحتجزة لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ودعما وإسنادا للأسيرات والأسرى والحركة الأسيرة، واحياء ليوم المرأة العالمي.

ورفعت المشاركات صور الشهداء والأسيرات والأسرى واليافطات والشعارات المطالبة بتسليم جثامين الشهداء وإطلاق سراح الأسيرات وكافة الأسرى، والمنددة بالصمت العالمي تجاه مطالبهن. ونددت المشاركات في الاعتصام بعدوان الاحتلال المستمر على الشعب الفلسطيني، وإمعانه في تعذيب الأسرى الذين ينتفضون في كافة السجون ضد الظلم الذي يتعرضون له.

ودعت المشاركات أحرار العالم والمؤسسات الدولية والإنسانية، وعلى رأسها منظمة الصليب الأحمر، بالضغط على سلطات الاحتلال من أجل تسليم جثامين الشهداء المحتجزة في "مقابر الأرقام" وثلاجات الاحتلال، وإطلاق سراح الأسيرات وكافة الأسرى.

وقالت أمهات شهداء وأسرى: "بينما تحتفل الأمهات بيوم المرأة العالمي، تعتقل سلطات الاحتلال 32 أسيرة، بينهن أمهات، و17 أسيرة صدر بحقهن أحكام متفاوتة وأقدمهن الأسيرة ميسون موسى من بيت لحم والمحكومة بالسجن لمدة 15 عاما، وأصغرهن الطفلة نفوذ حماد (15 عاما) من القدس، و7 أسيرات جريحات.

— — — — — —

عائلة مناصرة: التعذيب والعزل تسببا بظهور اضطرابات نفسية لدى نجلنا الأسير أحمد

قالت عائلة الأسير أحمد مناصرة من القدس، إن نجلها تعرض للضرب المبرح من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي عند

اعتقالــه عام 2015، ما أدى لكسـر في جمجمته، والتسبب بورم دموي داخلها.

وأضافت العائلة أن مناصرة الذي اعتقل في سـن الـ13، تعرض إلى أقسى أنواع التعذيـب الجسـدي والترهيب النفسـي، واسـتخدم ضده أسـلوب التحقيق الطويل دون توقـف، وحرم من النـوم والراحة، وتعرض إلى ضغوطات نفسية كبيرة.

وأكـدت أنـه ونتيجـة للتعذيب الجسـدي والتنكيل النفسي، عانى أحمد وما زال من صداع شـديد وآلام مزمنة وحادة تلازمه حتى اللحظة.

وأوضحـت، أن الاحتـلال الإسـرائيلي عـزل نجلها فـي معظم فترات الأسـر، في ظـروف صعبة جدا وغيـر محتملة، وجعله لوحده يعاني من آلام الرأس الحادة والضيق النفسي والحرمان من الاختلاط مع باقي الأسـرى لأوقات طويلة، وحرم عائلته من زيارته بحجة العقاب، وفصله تمامـا عـن باقـي الأسـرى وحرمه من العلاج المناسب الكفيل بتخفيف الألم، ما أدى الى ظهور اضطرابات نفسية والتي تفاقمت مع اسـتمرار عزله واقتلاعه من بيئته وأهله ورفاقه في السجن.

وأشـارت العائلـة، إلـى أنهـا حاولـت من خـلال محاميهـا ومؤسسـات حقوق الإنسـان، إدخـال طبيـب وأخصائي في الطب النفسـي لمعرفة تطـورات حالته، حيث تمكن من زيارته بعد جهود طويلة، وتبيـن أنه يعانـي من اضطراب نفسـي نتيجة الظروف الاستبدادية والعنف الذي تعرض له، كالكسور في الجمجمة ونتيجة لعزله في زنزانة ضيقة وعدم السـماح له بالاختلاط مع باقي الأسرى.

وأوضـح الأخصائي النفسـي للعائلة أن الأدويـة التي يتناولها أحمد غير مناسـبة وتزيد من تفاقم حالته النفسية وأنه بحاجة إلـى تشـخيص مهنـي سـليم ومعالجتـه بأدوية مناسبة وإنهاء عزله في الزنازين، وأن العـلاج الأمثـل هو وجـود حاضنة اجتماعية في غرف السجن أو في الفضاء الخارجي تساعده في تجاوز الأزمة التي سـاعد بل وعمل الاحتلال علـى تفاقمها بالعزل والعلاج غير المناسب، والإفراط في تناول الأدوية المخدرة والمنومة.

وأكـدت العائلـة، محاولتهـا والطاقـم القانونـي والطبي والنفسـي والاجتماعي تنفيذ توصيـات الأخصائية النفسـية بعد زيارتها، الوحيدة ولكن دون أية اسـتجابة من الاحتلال، الـذي يواصل حرمانه من الأدويـة الصحيحة ويضعـه في ظروف عزلة تامة دون أدنى حقوق وحرمانه من زيارة الأهـل أو مخاطبتهم عبر الهاتف، وجعلتـه رفيقا لجـدران الزنزانة الضيقة يتألـم ويتوجـع لوحـده ويتكلم مع نفسـه ويعيش حالة من التخيلات والأحلام التي لا يقوى أمامها الإنسان.

واسـتنكرت العائلة ادعـاء الاحتلال بأن عزل الأسير أحمد في غرفة عزل منفردة جاء لحمايته وباقي الأسرى بسبب تدهور حالته النفسية.

وجـددت ثقتها المطلقـة بحاضنة مجتمع الأسـرى لكل الحالات المرضية وخاصة في المتابعة مع الأسـير، والحرص على إعطاء الأدوية بالوقت والجرعة المناسبة، وأن الخطـر الذي يواجهه الأسـير أحمد مناصرة سـببه ومصدره الاحتلال فقط، وأن عزلـه عن باقي الأسـرى هو عقوبة قاسية، وكأن السجن وحده لا يكفي لعقابه. وشـددت على أن حالـة ابنها تأتي ضمن

منظومة شاملة طورها الاحتلال لمعاقبة الأسرى جسديا ونفسيا وعائليا في آن واحد، محملة إياها وأذرعه المختلفة مسؤولية ما آلت إليه الحالة الجسدية والنفسية والوجدانية للأسير أحمد.

وتابعت: هذه الحقيقة وهذا الواقع الأليم يحتم على عائلات الأسرى والشهداء والشعب الفلسطيني والمؤسسات القانونية الأهلية والرسمية المحلية والمؤسسات الدولية، وضع استراتيجية واحدة موحدة في مواجهة احتلال النفس والجسد والبيت والأرض الفلسطينية والتصدي لانتهاكاته بحق الأسرى عموما والمرضى على وجه الخصوص.

وأكدت العائلة أن "وسم مش متذكر" سيبقى كلمة السر لصمود أطفال فلسطين أمام وحشية الاحتلال وهمجيته، وأمام كل محاولاته لاحتلالنا نفسيا وهدمنا من دواخلنا، وسيبقى أحمد رمزا للطفولة الفلسطينية الصامدة.

يشار إلى أن جيش الاحتلال الإسرائيلي اعتقل مناصرة في 12 تشرين الأول/أكتوبر عام 2015، عقب إطلاق الرصاص عليه ودعسه بمركبة، كما اعتدى المستوطنون عليه بالضرب المبرح في حينه، بدعوى محاولته تنفيذ عملية طعن في القدس المحتلة برفقة أبن عمه حسن مناصرة الذي ارتقى شهيدا، حيث كان يبلغ من العمر (13 عاما) في حينه.

وبعد فترة من اعتقاله، سرب شريط فيديو مصوّر يظهر فيه أحمد أثناء تحقيق مخابرات الاحتلال معه أثار ردود فعل غاضبة وإدانات واسعة لما تضمنه من مشاهد وحشية قاسية لنزع اعترافاته.

ويظهر الشريط المسرّب صراخ محققي الاحتلال الهستيري في وجه أحمد وتهديده وتخويفه أثناء التحقيق معه في الساعة الرابعة فجرا، في حين يظهر مناصرة وهو يصرخ ويبكي في حالة من الخوف غير مستوعب ماذا يحدث معه ويجيب على أسئلة المحققين بـ "مش متذكر".

— — — — — —

الأسيرة القاصر نفوذ حماد تروي تفاصيل الاعتداء الوحشي الذي تعرضت له خلال اعتقالها

روت الأسيرة القاصر نفوذ حماد (15 عاماً) من حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة، لمحامية هيئة الأسرى حنان الخطيب تفاصيل اعتقالها وما تعرضت له من تنكيل واعتداء وحشي ومعاملة مهينة خلال اقتيادها من مدرستها واستجوابها داخل أقبية سجون الاحتلال.

وأفادت حماد بأنه "بتاريخ 8 ديسمبر 2021 وحوالي الساعة التاسعة صباحاً، كانت بالمدرسة، ودخلت قوة من جيش الاحتلال إلى المدرسة، (مدرسة بنات الروضة الحديثة الثانوية) وبدأوا بتفتيش الطالبات، وأوقفوا عدة طالبات بجانب الحائط لتفتيشهن، وبعدها أمروا جميع الطالبات والمعلمات والعاملين في المدرسة بالخروج إلى الساحة، وأوقفوا الجميع على شكل طوابير، وتم فصل الطالبات اللواتي تم تفتيشهن وعندما وصل دوري بالتفتيش سألوني عن اسمي أنا وصديقتي اسمها إسراء غنيت وأجلسونا ومن ثم اقتادوني جانباً، وعندها طلبت أن ترافقني معلمة رفضوا ذلك، وطلبت أيضا أن ترافقني أختي التي تكبرني بسنة ورفضوا أيضاً، بعدها أخذوني بجانب مكتب المديرة، وقيدوا يديّ للخلف بالأصفاد الحديدية وأحاطني حوالي 5 جنود وكانوا يسألوني ويصرخون بوجهي ويشتموني بكلام بذيء جداً".

وتابعت: "أدخلوني بعدها لإحدى غرف المدرسة مع مجندتين قمن بتفتيشي وصادروا هاتفي وأعادوا تقييدي بالقيود الحديدية للخلف، وعصبوا عيني بكمامة وأنزلوني عن درج المدرسة، وحينها طلبت مرة أخرى مرافقة أختي أو معلمتي فرفضوا ذلك، وقاموا بالصراخ في وجهي مرة أخرى وأمروني بالسكوت، وفيما بعد اقتادوني وقاموا بزجي داخل سيارة عادية وكنت محاطة بجنود الاحتلال من جميع الجهات، ويداي مقيدتان للخلف ومعصوبة العينين بكمامة".

وأكملت حماد، "تم اقتيادي فيما بعد لمركز تحقيق المسكوبية، وتم استجوابي من قبل 6 أو 7 محققين، وأحدهم كان يصرخ بوجهي ويشتمني بألفاظ نابية، وهناك محقق آخر قام بضربي على وجهي بعنف ومن شدة اللكمة اصطدم رأسي بالحائط، كما قام بركلي على خاصرتي وشد شعري، ولم يتوقف عن الصراخ في وجهي وتهديدي باحتجازي داخل الزنازين لفترة طويلة وحرماني من رؤية أهلي، ومن ثم نقلوني إلى زنزانة أخرى، وهناك قام محقق آخر برمي كرسي تجاهي، وتهديدي بهدم بيتي واعتقال والديّ".

وأردفت "نقلوني بعدها إلى قسم المعبار في "الشارون" أنا وصديقتي إسراء ولكن منعونا من الكلام، وكانت الساعة 12:30 بعد منتصف الليل تقريباً، وحوالي الساعة 2:30 بعد منتصف الليل أيقظونا ليأخذونا إلى مركز تحقيق "المسكوبية" مرة أخرى، وبقينا على هذا الحال حوالي 10 أيام متتالية، حيث لم نكن ننام سوى ساعتين، عدا عن ظروف النقل القاسية داخل ما يسمى "عربة البوسطة"، فالكراسي حديدية وباردة جداً".

وذكرت القاصرة حماد أن" ظروف الزنازين في معبار "الشارون" صعبة للغاية، فالنافذة كبيرة ومفتوحة بشكل دائم، وقد طلبنا من السجانين إغلاقها عدة مرات فرفضوا، وأول يومين لم يحضروا لنا طعام ، وفي أحد المرات طلبنا ماء فأحضروا لنا ثلجا، وكانوا يماطلون جداً بإحضار وجبات الطعام، إضافة إلى ذلك، البطانية التي توفرها إدارة السجن عبارة عن شرشف خفيف والفرشة جلدية ولا توجد مخدة ورائحتها كريهة، والزنزانة قذرة جداً وتوجد على جدرانها صراصير وحشرات، وأول يومين لم تكن هناك مياه ساخنة، كنا ننام ونستيقظ بنفس الملابس، وأنا كنت بالزي الرسمي للمدرسة، وبعد حوالي 6 أيام استطعنا تبديل ملابسنا".

وأضافت، "بعد حوالي أسبوعين تم إطلاق سراح صديقتي إسراء من المحكمة بكفالة مالية، بقيت لوحدي بالغرفة لمدة يوم، وبعدها أحضروا الأسيرة عبيدة الحروب، وحينها طلبت من السجانين إحضار شامبو وفرشاة أسنان، وعندها دخلت سجانة وبدأت بضربي والصراخ في وجهي، فقلت لها بأنني لا أفهم العبرية، وعندها انهالت علي بالضرب فسألتها عن سبب ضربها لي فأنا أطلب شامبو وفرشاة أسنان فقط ولكنها استمرت بالضرب دون توقف، وكان هناك سجانون آخرون صرخوا في وجهي وشتموني بألفاظ بذيئة، وبعدها قيدوني ونقلوني إلى زنزانة انفرادية وبقيت فيها 4 ساعات، وبعدها اقتادوني لزنزانة أخرى بجانب قسم السجناء الجنائيين، وتم استجوابي بسبب المشكلة التي حصلت بيني وبين السجانة، ومكثت أياما "بالشارون" وبعدها تم نقلي إلى قسم الأسيرات بمعتقل "الدامون" حيث أقبع الآن"، ولا تزال القاصر حماد موقوفة حتى الآن، ولم يصدر أي حكم بحقها.

يشار إلى أن دولة الاحتلال تمعن بانتهاك كافة المواثيق والمعاهدات الدولية التي تنص على احترام حقوق الطفل، فهي ترتكب بشكل يومي انتهاكات وأساليب تعذيب ومعاملة مهينة بحق أطفال فلسطين سواء عند اعتقالهم أو أثناء احتجازهم داخل السجون، وهذا يشكل وصمة عار بحق المؤسسات الدولية الإنسانية والحقوقية التي تعجز عن توفير الحماية لأطفال فلسطين المستهدفين.

— — — — — —

"الحياة حق" حملة لفضح جرائم الاحتلال بحق الأسرى المرضى

أطلقت الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، حملة تحت شعار "الحياة حقّ"، لفضح جرائم الاحتلال بحق الأسرى المرضى، وتسليط الضوء على سياسة الإهمال الطبي المتعمد (القتل البطيء) داخل السجون.

وجاء إعلان الحملة، خلال مؤتمر صحفي عُقد، بتاريخ 13 فبراير 2022، بمقر وزارة الصحة في رام الله، نظمه نادي الأسير، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، والهيئة العليا لشؤون الأسرى، بالتعاون مع وزارة الصحة، وتزامن ذلك مع مؤتمر صحفي عقد في غزة للإعلان عن انطلاق الحملة من لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية، والمؤسسات العاملة في مجال الأسرى أمام منزل الأسير المريض ناهض الأقرع.

وتهدف الحملة إلى فضح جرائم الاحتلال بحق الأسرى المرضى وإعلاء صوتهم في ضوء ما يتعرضون له من ظلم وإجحاف، يتمثل بتجاوز وخرق واضح للأنظمة والقوانين الدولية التي تكفل للأسير الحق في العلاج والحياة، واطلاع المجتمع الدولي على جرائم الاحتلال المتمثلة بسياسة الإهمال الطبي (القتل البطيء).

وقالت وزيرة الصحة مي الكيلة، إن مسلسل قتل الأسرى المرضى المتعمد لا يزال مستمرا، إذ يحرم مئات الأسرى المرضى، ومنهم المصابون بالسرطان من أخذ العلاج المناسب.

وحملت إدارة سجون الاحتلال المسؤولية الكاملة عن استمرار الإهمال الطبي بحق الأسرى، وطالبت المؤسسات الدولية، ومؤسسات حقوق الانسان، والصليب الأحمر بالقيام بدورهم اللازم تجاه قضية الأسرى، بما تضمنته اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والعهد الدولي لحقوق الانسان، والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

بدوره، قال رئيس هيئة الأسرى والمحررين قدري أبو بكر، إن إسرائيل لا تستجيب لقرارات المؤسسات الدولية وتضرب كل القوانين الدولية بعرض

الحائط، مطالبا بأن تتكاتف الجهود لإلزام إسرائيل بالخضوع لها.

وتابع: التقارير الطبية ذكرت أن الأسير ناصر أبو حميد قد لا يعيش أكثر من سنة بأحسن الظروف، خاصة بعد نقله من المستشفى إلى "عيادة سجن الرملة".

من جانبه، قال رئيس نادي الأسير قدورة فارس، إن الأوضاع العامة في السجون مفتوحة على كل الاحتمالات، وإن انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى تأتي ضمن سلسلة الجرائم التي تندرج في إطار استراتيجية عدوانية شاملة.

وأكد وجوب بذل جهود من كل الأجسام المنظمة، بحيث تضع قضية الأسرى على جدول أعمالها، إذ استشهد ما يزيد على 222 أسيرا بفعل الإهمال الطبي.

وأهاب فارس بأبناء الشعب الفلسطيني بنصرة الأسرى لتتكامل معركة الشعب الفلسطيني داخل السجون وخارجها، لمواجهة سياسات الاحتلال وانتهاكاته.

وفي السياق، قال رئيس الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى والمحررين أمين شومان، إنه ستكون هناك وقفات أمام مقرات الصليب اسنادا للأسرى، ورفضا لسياسات الاحتلال من عزل وإهمال، واعتداء على المطالب والحقوق الثابتة للحركة الأسيرة.

وأضاف: الأسرى بحاجة إلى وقفة جدية من الشعب الفلسطيني في انتفاضتهم ضد السجان، مضيفا أن إدارة السجون تحرم حتى الجهات الحقوقية من زيارة الأسرى، ذاكرا أن إدارة السجون تعزل أسرى نفق الحرية الستة، وتنقلهم من زنازين عزلهم الانفرادية كل أربعة أشهر.

يُشار إلى أن أكثر من نحو (550) أسيرًا يعانون من أمراض بدرجات مختلفة، وهم بحاجة إلى متابعة ورعاية صحية حثيثة، بينهم أسرى يعانون من السرطان والأورام بدرجات مختلفة، من بينهم الأسير فؤاد الشوبكي (82 عاما)، وهو أكبر الأسرى سنّا.

مواصلة مقاطعة الأسرى الإداريين لمحاكم الاحتلال

يواصل نحو 500 أسير "إداري" مقاطعتهم لمحاكم الاحتلال الإسرائيلي، في إطار مواجهتهم لسياسة الاعتقال الإداري.

وكان الأسرى الإداريون قد اتخذوا مطلع شهر يناير 2022، موقفاً جماعياً يتمثل بإعلان المقاطعة الشاملة والنهائية لكل إجراءات القضاء المتعلقة بالاعتقال الإداري (مراجعة قضائية، استئناف، عليا).

والاعتقال الإداري هو اعتقال دون تهمة أو محاكمة، ودون السماح للمعتقل أو لمحاميه بمعاينة المواد الخاصة بالأدلة، في خرق واضح وصريح لبنود القانون الدولي الإنساني، لتكون إسرائيل هي الجهة الوحيدة في العالم التي تمارس هذه السياسة.

وتتذرع سلطات الاحتلال وإدارات السجون بأن المعتقلين الإداريين لهم ملفات سرية لا يمكن الكشف عنها مطلقاً، فلا يعرف المعتقل مدة محكوميته ولا التهمة الموجهة إليه. وغالباً ما يتعرض المعتقل الإداري لتجديد مدة الاعتقال أكثر من مرة لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو ثمانية، وقد تصل أحياناً إلى سنة كاملة، ووصلت في بعض الحالات إلى سبع سنوات كما في حالة المناضل علي الجمّال.

وقال نادي الأسير: "إن المحاكم العسكرية للاحتلال شكلت الأداة الأساسية في ترسيخ سياسة الاعتقال الإداريّ، عن طريق خرقها لضمانات المحاكم "العادلة" منها رفضها اطّلاع المعتقل ومحاميه على التهم الموجهة بحقه تحت ذريعة "ملف سرّي" فهي مجرد محاكم شكلية".

كما تمارس عملية انتقام إضافية، عبر تنفيذها قرارات مخابرات الاحتلال "الشاباك"، وهذا ما يمكن قراءته عبر كافة القرارات التي صدّرت عنها بدرجاتها المختلفة بحقّ الأسرى المضربين، وشهدت قراراتها تحديداً فيما يتعلق بقضايا المعتقلين، الذين نفذوا إضرابات عن الطعام تحولات خطيرة، بهدف كسر هذه التجربة.

في عام 1997 نفذ الأسرى الإداريون مقاطعة لمحاكم الاحتلال، وتركت هذه التجربة أثراً مهما في أدوات هذه المواجهة، حيث انخفض عددهم إثر ذلك.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، "استعادت" سلطات الاحتلال السياسة وصعّدت منها، ووصل عدد الأسرى الإداريين مع بداية عام 2003، إلى ألف أسير.

ويؤكد نادي الأسير أنه برغم موقف المؤسسات الحقوقية الدولية الصريح والواضح من سياسة الاعتقال الإداري، باعتبارها جريمة وانتهاكا جسيما للقواعد الأساسية للقانون الدولي وأعرافه، وهذا ما أقرت به منظمة العفو الدولية "أمنستي" مؤخرًا خلال تقريرها "نظام الفصل العنصري "أبارتهايد" الإسرائيلي ضد الفلسطينيين"، إلا أن سلطات الاحتلال تصر على مواصلة سياساتها فيما يسمى بالاعتقال الإداري في انتهاك صارخ لهذه القواعد القانونية.

وفي سياق متصل، علق الأسرى في معتقلات الاحتلال، خطواتهم النضالية التي شرعوا بها منذ شهور، والمتعلقة بالحياة اليومية داخل معتقلات الاحتلال.

ومن أبرز خطوات الأسرى النضالية: إغلاق الأقسام، ورفض ما يُسمى "الفحص الأمني"، والعصيان والتمرد على قوانين إدارة معتقلات الاحتلال.

وأضاف نادي الأسير، في بيان سابق له، أن ذلك جاء في ضوء تراجع إدارة معتقلات الاحتلال عن إجراءاتها المتعلقة بالبوابات الإلكترونية والتفتيش المضاعف في معتقل "نفحة".

ولفت إلى أن الاستعدادات ستبقى قائمة لخطوة الإضراب المفتوح في 25 مارس 2022، من أجل تحقيق بقية المطالب.

— — — — — —

الجيش يغلق قرية بأكملها في الضفة الغربيّة طوال خمسين يوماً ويدهم القرية 17 مرّة ويعتقل تلاميذ من داخل مدرستهم وينكّل بالأهالي

في ساعات الصّباح من يوم الأربعاء الموافق 1.12.21 أغلق الجيش ثلاثة من مداخل قرية دير نظام في محافظة رام الله، التي يبلغ عدد سكّانها نحو ألف شخص. عند المدخل الرّابع – وهو المدخل الرّئيسيّ للقرية – نصب الجيش حاجزاً يشغله جنود، وقد كان هؤلاء يوقفون السيّارات الخارجة من القرية والدّاخلة إليها ويطلبون من الركّاب إبراز بطاقات الهُويّة ويفتّشون في أغراضهم ويوجّهون إليهم الأسئلة وأثناء ذلك يسبّبون ازدحاماً مروريّاً. في 20.1.22 – بعد مُرور خمسين يوماً – فتح الجيش المداخل الفرعيّة لكنّه أبقى الحاجز عند المدخل الرئيسيّ ولا يزال الجنود يفحصون السيّارات المارّة من هناك على الأقل مرتين في اليوم.

لقد تسبّب إغلاق القرية بتشويش حياة أهالي القرية إلى أقصى درجة، حيث لا خيار لمن يريد الخروج منها أو الدّخول إليها لحاجة أيّاً كانت سوى اجتياز الحاجز بإذن من الجنود وحتى دون أن يعلم كم من الوقت سوف ينتظر وما إذا كان سيصل إلى المكان المُراد في الوقت المُناسب. ضمن الأشخاص الذين اضطرّوا إلى اجتياز الحاجز هناك نحو 300 شخص يعملون أو يتعلّمون خارج القرية – وهؤلاء كانوا يجتازونه مرّتين يوميّاً.

وحيث لا يوجد في القرية مركز صحّي، فإنّ المرضى الذين احتاجوا تلقّي العلاج خارج القرية ما كان ليتمّ لهُم ذلك دون إذن الجنود.

إضافة إلى ذلك، كثيرون من غير سكّان القرية امتنعوا عن دُخولها لكي يتجنّبوا معاناة اجتياز الحاجز ممّا أدّى إلى نقص في تدفّق البضائع إلى دكّان البقالة الوحيد في القرية ممّا أجبر الأهالي على التزوّد باحتياجاتهم في البلدات المُجاورة.

طابور سيارات تنتظر العبور في الحاجز والدخول إلى القرية

خلال فترة الإغلاق التي امتدّت شهراً ونصف الشّهر كان الجيش يُجري دوريّات في داخل القرية في شتّى الأوقات ويُلقي الرّعب في قلوب السكّان. هناك 11 من هذه الدوريّات تجوّلت جيبات عسكريّة بين منازل القرية فيما هناك ستّة منها أطلق جنود الاحتلال خلال دوريتها قنابل الغاز المسيل للدّموع وألقوا قنابل صوت في طرُقات القرية، علماً أنّه لم تقع خلال فترة الإغلاق أيّة أعمال رشق حجارة نحو عناصر قوّات الأمن داخل القرية.

على مدار ثلاثة أيّام اقتحم الجيش 16 منزلاً وفي إحدى هذه الاقتحامات اعتقل الجنود ثمانية من أهالي القرية بضمنهم قاصران. أخلي سبيل الجميع دون اتّخاذ أيّة إجراءات ضدّهم بعد احتجازهم لمدّة 17 ساعة خضعوا خلالها لتحقيق قصير بخصوص أعمال رشق حجارة. عند أحد مداخل القرية أوقف جنود الاحتلال ثلاثة من أهالي القرية طوال ثلاث ساعات واستجوبوهُم أيضاً حول أعمال رشق حجارة.

نحو ظهيرة يوم 7.12.21 أطلق جيش الاحتلال طائرة مسيّرة أخذت تحوم فوق ساحة المدرسة الشاملة في القرية حيث يدرس أكثر من 200 طالب، وكان ذلك أثناء الاستراحة وتواجُد التلاميذ في السّاحة.

بعد مضيّ شهر على ذلك وفي 18.1.22 دهم جنود ساحة المدرسة ثمّ اقتحم بعضهم إحدى الغرف الدراسيّة وأغلقوا بابها واعتقلوا تلميذين في الـ17 من عمرهما. أخلي سبيل أحد التلميذين بعد اعتقال دام 12 ساعة ولا يزال الثاني معتقلًا حتى اليوم.

لم يتلقّ الأهالي أيّ تبليغ رسميّ عن أسباب إغلاق القرية ونصب الحاجز، غير أنّ الجنود أخبروا رئيس المجلس المحليّ في حديث عرضيّ أنّ هذا يحدث لأنّ هناك أولاد يرشقون الحجارة نحو سيّارات المستوطنين. في حديث أجراه يوفال أبراهام من موقع 972 مع جنود في الحاجز قيل له إنّه نُصب "لأجل الضغط على القرية نفسها. نحن نتسبّب في تأخّر البالغين في الوُصول إلى أماكن عملهم، نحن حقّاً نصعّب حياتهم اليوميّة".

عندما سأل أبراهام "ألا يُعتبر هذا عقاباً جماعيّاً؟" أجابه الجنديّ "تماماً. هذا عقاب جماعيّ للقرية كلّها. لأجل الضغط على الكبار، أو لنسمهم 'شيوخ القبيلة'.. لكي يضغطوا بدورهم على الأولاد الصّغار فيتوقّف هؤلاء عن رشق الحجارة".

لا سبيل لتبرير هذا المنطق الذي يسمح بإيذاء أشخاص لم يرتكبوا جُرماً ولم يكونوا حتى موضع شُبهة، وذلك لأجل تحقيق غاية لا علاقة لهُم بها بل ليس في استطاعتهم تحقيقها بالضرورة حتى لو أرادوا ذلك.

لهذا السّبب يُحظر العقاب الجماعيّ في القانون الدوليّ والقانون الإسرائيليّ ولذا فهو باطل ومرفوض أخلاقيّاً. لكنّ نظام الاحتلال والأبارتهايد يفضّل التغاضي عن هذه المبادئ الأساسيّة وهذا الواقع لن يتغيّر طالما لا يُجبر هذا النظام على دفع ثمن ممارساته.

وهذه إفادات عدد من الأهالي حيث وصفوا تأثيرات تواجُد الجنود في القرية على حياتهم.

أدناه ما قالته أيام صوفي (25 عاماً) وهي موظّفة في السّلطة الفلسطينيّة - من إفادة أدلت بها يوم 20.12.21:

أنا موظّفة في وزارة الدّاخليّة في رام الله. في يوم الأربعاء الموافق 1.12.21 توجّهت إلى عملي كالعادة. عندما وصلت إلى الدخل الرئيسيّ للقرية فوجئت بوجود حاجز. رأيت طابور سيّارات مصطفّة في الاتجاهين الداخل إلى القرية والخارج منها. كان الجنود يفتّشون بطاقات هُويّة الركّاب، يفتّشون جميع السيّارات ويسألون النّاس إلى أين يتّجهون وأين

أيام صوفي

جنود يوقفون أحد سكان دير نظام في الحاجز الذي نصبه الجيش على مدخل القرية

يعملون وأسئلة أخرى من هذا القبيل.

منذ ذلك اليوم وحتى الآن وطوال عشرين يوماً يستمر الوضع على هذا الحال. الجيش الإسرائيليّ يُغلق علينا ونحن لا نعرف السّبب. توقيفنا وتأخيرنا في الصّباح يستمرّ عادة من رُبع السّاعة إلى نصف السّاعة، وبسبب ذلك تأخرت عدّة مرّات عن العمل فلم يكن أمامي سوى أن أنهض وأخرج في وقت أبكر لكي أصل إلى عملي في الوقت المحّدد لبدء الدّوام. هذا الأمر صعب جدّاً. ينتابني التوتّر أثناء إجراءات التفتيش التي يُجريها الجنود.

الجيش يُغلق قريتنا كلّ سنة تقريباً وعندما يحدث ذلك تتوقّف المواصلات العامّة عن الدّخول إلى القرية فنضطرّ جميعاً إلى المشي وُصولاً إلى شارع 465 لنستقلّ من هناك حافلة أو تاكسي عمومي. المسافة بين منزلي والمكان الذي أستقلّ من التاكسي إلى رام الله تقريباً كيلومتر. حدث لي مرّتين أن وصلت إلى الحاجز وقال لي الجنود إنّه مغلق. إحدى المرّتين كانت في 9.12.

يومذاك خرجت من المنزل عند السّاعة 7:30 وعندما وصلت إلى الحاجز قال الجنود إنّه مغلق وسوف يُفتح فقط عند السّاعة 11:00. في ذلك اليوم لم أذهب إلى عملي. تغيّبت على حساب أيّام العطل. كانت في الحاجز خمس طالبات جامعيّات تعرّضن للموقف نفسه حيث اضطُررن إلى العودة أدراجهنّ والتغيّب عن الدراسة.

المرّة الثانية كانت في 12.12.21. عُدت من عملي ووصلت إلى الحاجز عند السّاعة 19:00 وكان هناك آخرون وصلوا في الوقت نفسه ووجدوا الحاجز مغلقاً. قال لنا الجنديّ إنّ الحاجز سوف يُفتح بعد ساعة فما كان إلّا أن وقفنا هناك في البرد وانتظرنا. جنود الحاجز لا يعتبروننا بشراً ولا يكترثون لأمرنا.

إضافة إلى إغلاق مداخل القرية فالجيبات العسكرية باتت تدخل إليها كما أنّهم يطلقون أحياناً الغاز المسيل للدّموع. أنا قلقة طوال الوقت على إخوتي الصّغار. أخشى أن يحدث لهُم شيء في طريقهم إلى المدرسة أو في طريق عودتهم إلى المنزل.

الخروج من القرية والدّخول إليها أصبحا مهمّة مزعجة لا يُقدم عليها سوى من يضطرّ لأمر ضروريّ. العلاقات الاجتماعيّة تعطّلت بشكل شبه تامّ، لا أحد الآن يفكّر في الخروج لنزهة خارج القرية أو الخروج إلى مطعم أو زيارة أشخاص يُقيمون خارج القرية حتى ولو في القرية المُجاورة.

الجميع يفكّر مرّتين قبل أن يخرج من القرية ليُشارك في حفلة عيد ميلاد أو يزور مريضاً أو يعزّي فاقداً. حتى المُشاركة في حفلات الأعراس أصبح الناس في قريتنا يفكّرون فيها مرّتين. في 10.12.21 ذهبت مع والديّ إلى عُرس في قرية أم صفا المجاورة ولكن عُدنا باكراً لأنّنا خشينا أن يؤخّرونا في الحاجز.

دكّان البقالة الصغيرة في القرية لا توجد فيه الآن بضاعة وحتى البائعين المتجوّلين الذين يأتون عادة إلى قريتنا توقّفوا عن المجيء. نضطرّ إلى جلب مشترياتنا من رام الله أو القرى المجاورة. حتى في الأحوال العاديّة لا يوجد هنا "سوبر ماركت" ولا ملحمة أو مخبز أو محلّ خضار، والآن حتى دكّان البقالة خالية تقريباً من كلّ شيء.

وأيضاً من ينفد لديهم غاز الطبخ في هذه الأيّام يواجهون مشكلة كبيرة لأنّ الغاز لا يتوفّر في القرية والناس يخشون عُبور الحاجز مع حاوية غاز لأنّ هذا قد يثير شُبهات لدى الجنود.

عبد الكاشف عيد (45 عامًا) يعمل موظفاً وهو أب لخمسة. في إفادة أدلى بها في 19.12.21 قال:

عبد الكاشف عيد

أنا من مواليد دير نظام وأعمل موظّفاً في رام الله. استأجرت قبل أربع سنوات شقّة في بير نبالا بسبب الإغلاقات التي يفرضها الجيش على قريتنا منذ سنوات وأحياناً لفترات طويلة؛ وأيضاً بسبب تعرّض القرية لعُنف المستوطنين بمساندة من جيش الاحتلال. أدفع بدل إيجار بقيمة نحو 200 دينار أردني (ما يُقارب 900 شيكل) رغم أنّه يوجد لي منزل في قريتي.

هذا عبء ماليّ ثقيل بالنسبة لي لأنّ راتبي الشهريّ لا يتجاوز 4,000 شيكل. لديّ عائلة كبيرة يجب أن أعيلها وأقساط دراسة أدفعها لأولادي. نحن نعيش في مستوى معيشة متدنٍّ جدّاً.

والداي ما زالا يُقيمان في القرية. إنّهما مسنّان ويعانيان من شتّى الأمراض بحيث يحتاجان إلى رعاية وعناية دائمة – وهذه لا يوجد من يقوم بها سوى أنا وأخي علي (40 عاماً)، لكنّ علي أيضاً انتقل للإقامة في بيتونيا للأسباب نفسها التي ذكرتها. إزاء ذلك رتّبنا أمورنا بحيث نتناوب على المجيء إلى القرية والعناية بوالدينا لكي نبقى مطمئنّين عليهما.

منذ أن فُرض الإغلاق الحاليّ وحتى اليوم زرت والديّ ستّ مرات تقريباً. أفعل ذلك عادة في نهاية دوام عملي حيث

واحد من مداخل القرية التي أغلقها الجيش

أشتري لهُما احتياجاتهما من خُضار وغيره في رام الله لأنّ حانوت البقالة في القرية خالية تقريباً من البضاعة بسبب الإغلاق.

أبيت عند والديّ لكي لا يؤخّرني جنود الحاجز في طريق عودتي إلى منزلي ليلاً، وأيضاً لكي أكون مع والديّ في حال حدث لهُما شيء لا سمح الله واحتاجا إلى مساعدة. غير أنّني عندما أكون عندهما أشعر أنّني أهمل زوجتي وأولادي وأظلّ قلقاً عليهم.

هذا الوضع برمّته يسبّب لي القلق والتوتّر. يصعب عليّ أن أركّز. عندما لا أكون مع والديّ أظلّ قلقاً عليهما خشية حدوث شيء في القرية، حتى عندما يكون أخي عندهما.

في عصر يوم 2.12.21 حين كنت في رام الله هاتفتني والدتي مفزوعة وخائفة جدّاً. قالت لي إنّ جنوداً اقتحموا منزلهم ويُجرون تفتيشاً فيه وإنّهم قلبوا الأثاث ولوّثوا المنزل بأحذيتهم الموحلة بعد أن داسوا الحديقة. قالت أيضاً إنّها لا تفهم ماذا يُريد الجنود منهم فهي لا تعرف العبريّة ولا والدي يعرفها.

هدّأت من روعها وحاولت أن أتحدّث مع والدي لكي أطمئنّ عليه لكنّه لم يرغب في الكلام لشدّة ما كان متوتّراً. توتّرت بدوري ولم أعرف ماذا أفعل. بقيت معهم على الخطّ نحو رُبع السّاعة إلى أن أخبروني أنّ الجنود قد غادروا. لم يكن في استطاعتي المجيء إلى القرية في ذلك الوقت إذ قيل لي إنّ المدخل مغلق ولا يسمحون بالدّخول. في المساء ذهبت إلى منزل والديّ وبتّ عندهما.

في يوم الاثنين الموافق 13.12.21 عند السّاعة 10:00 صباحاً، هاتفتني والدتي وأخبرتني أنّ وعكة صحّية ألمّت بوالدي وأنّ حرارته مرتفعة. توجّهت بسُرعة إلى القرية ولكن طبعاً عند الحاجز أخّرني الجنود مدّة عشرين دقيقة. كانت أمامي سيّارتان فقط.

أشار لي جنديّان أن أتوقّف ثمّ تجاهلوني رغم أنّني كنت أشغّل صافرة السيّارة وأضواءها لكي ألفت انتباههم. بقيت هكذا حتى جاء الضابط وسألني لماذا لا أستدعي سيّارة إسعاف.

سمح لي أن أمرّ بعد أن شرحت له أنّه إلى حين وُصول سيّارة الإسعاف أكون قد وصلت مع والدي إلى المستشفى في رام الله. أخذت والدي إلى المستشفى وجاءت والدتي معنا.

بعد أن فحصوا والدي غادرنا إلى منزلي. بات والداي عندنا لكي نجنّبهما مشقّة عُبور الحاجز مرّة ثانية.

أدناه أقوال أحمد الخطيب (24 عاماً) وهو موظّف في روابي - من إفادة أدلى بها في 8.12.21:

قبل بضعة أيّام فرض الجيش الإسرائيليّ على بلدتنا إغلاقاً مشدّداً بل هو أشبه بحصار. يوقف الجنود كلّ من يدخل إلى القرية أو يخرج منها ويفحصون بطاقات الهُويّة ويجرون تفتيشاً. إنّهم يقومون بذلك ببُطء شديد ولذلك تصطفّ عشرات السيّارات في طابور انتظار طويل.

اجتياز الحاجز يستغرق نحو نصف السّاعة وخاصّة في ساعات الذروة حين يخرج الناس إلى أعمالهم أو يعودون منها إلى بيوتهم. بسبب التأخير في الحاجز تأخرت عن عملي خلال الأسبوع الماضي نصف السّاعة وهذا الوقت أضطرّ إلى تعويضه في نهاية الدّوام.

ورغم أنّني أعود في وقت متأخّر يوقفني جنود الحاجز وحين أصل بيتي يكون القلق قد استبدّ بأفراد أسرتي وخاصّة والدتي. هُم يتّصلون بي طوال الوقت لكي يعرفوا ماذا جرى لي وهل وصلت أم أنّني ما زلت في الطريق.

من الواضح لنا أنّهم يفعلون ذلك لا لكي يعثروا على شيء معيّن وإنّما فقط لكي يشوّشوا نظام حياتنا. أحياناً أشعر أنّ هدفهم هو السّيطرة علينا عبر إذلالنا وإهانتنا ومعاقبتنا دون أيّ سبب.

لا أحد في القرية يعرف لماذا يتّخذون هذه الخطوات التعسّفيّة ضدّنا. كلّ ما نعرفه أنّ لدى الإسرائيليّين مزاعم عن رشق حجارة نحو الشارع الالتفافي 465. أنا شخصيّاً أعتقد أنّهم يُريدون بذلك إرضاء المستوطنين.

أمس عند السّاعة 16:30 عدت من عملي مستخدماً المواصلات العامّة واضطررت إلى النزول قبل مدخل القرية بسبب الحاجز. أنزلني السّائق وشخصاً فلسطينيّاً آخر عند مفترق مدخل القرية وهو يبعد نحو كيلومتر عن منزلنا. أخذنا نمشي

في اتّجاه الحاجز وبعد نحو سبعين متراً أقلّنا أحد أهالي القرية في سيّارته. عندما وصلنا الحاجز كانت أمامنا سيّارة تنتظر وبعد عشرين دقيقة تقريباً جاء دورُنا.

كان في الحاجز خمسة جنود ومركبة عسكريّة ولم تكن أيّة عراقيل موضوعة في الشارع. طلب أحد الجنود بطاقات الهُويّة ولكن اتّضح لي أنّني نسيت بطاقتي وهاتفي في المنزل حين تعجّلت الخروج إلى العمل نظراً للتأخير المتوقّع عند الحاجز. عندما عرف الجنديّ أنّ بطاقتي ليست معي أصرّ أن أجلبها. حاولت إقناعه أن يكتفي برقم بطاقتي لأنّه من السّهل الفحص وفقاً للرّقم، لكنّه رفض.

حاولت أن أناوله بطاقة ثبوتيّة أخرى كالبطاقة المغناطيسيّة التي تصدرها لنا الإدارة المدنيّة وفيها مسجّل اسمي ورقم بطاقة هويّتي كما تثبت أنّني "نظيف أمنيّاً"، لكنّه رفض ذلك أيضاً. ناولته بطاقة دخولي إلى مكان عملي فرفضها. لم يوافق على أيّ حلّ وظلّ يصرّ أن أجلب له بطاقة هُويّتي.

وحيث أنّني نسيت أيضاً هاتفي في المنزل اتّصلت بأحد أقاربي من هاتف أحد الشبّان المتواجدين هناك وطلبت منه أن يصوّر بطاقة هويّتي ويُرسل لي الصّورة عبر الواتساب. أرسل لي قريبي الصّورة بعد عشر دقائق تقريباً. نظر الجنديّ إليها مشكّكاً ثمّ تلكّأ فترة طويلة في فحص الأمر حتى اقتنع في النهاية أنّها صورة بطاقة هُويّتي وسمح لي بالعُبور – بعد أن أخّرنا أكثر من نصف السّاعة. وصلت إلى منزلي منهكاً وكلّ ما أردته أن أستحمّ وأتناول الطعام ثمّ أستريح وسط أفراد أسرتي.

ولكن بعد التأخير و"سمّ البدن" في الحاجز لم تبق لديّ رغبة في شيء. ينزعون منك مُتعة الأكل والشرب وحتى النوم. تحسّ كأنّ حياتك بلا طعم، جلّها مهانة وسيطرة وتجبّر.

أدناه يروي رامي تميمي (16 عاماً) كيف جلبوه للتحقيق ثمّ أخلوا سبيله دون أيّة إجراءات – من إفادة أدلى بها في 10.1.22:

في الثانية من فجر يوم الخميس الموافق 6.1.22 كنّا نائمين أنا وجميع أفراد أسرتي. نحن أسرة تعدّ تسعة أفراد وأحد إخوتي في السّجن. منزلنا صغير فيه فقط صالون وغرفة نوم ولذلك أنا وعدد من إخوتي ننام في الصّالون، بعضنا على الكنبات وبعضنا على فرشات أرضيّة. سمعت طرقات قويّة على باب المنزل. أدرك والدي فوراً أنّ هؤلاء جنود فقام ليفتح لهم الباب قبل أن يخلعوه.

رأيت سبعة أو ثمانية جنود داخل المنزل. كان منظرهم مخيفاً حيث جميعهم يرتدون الخوذ والدّروع ويوجّهون بنادقهم نحونا. كنت لا أزال تحت اللّحاف عندما أمسك بي أحد الجنود من كتفي وسحبني وهو يقول للضابط "هذا، هذا". لم أفهم ماذا كان قصد. كنت لا أزال تحت وقع الصّدمة.

أخذ الجنود بطاقة هُويّتي. انتعلت حذائي وارتديت معطفاً ناولتني إيّاه أمّي عند الباب قبل أن يقتادوني إلى الخارج. طلب والدي من الجنود أن يسمحوا له بمُرافقتي لكنّهم رفضوا. اقتادوني في اتّجاه مدرسة قريتنا وهي قريبة من منزلنا مسافة أربعين أو خمسين متراً فقط.

هناك عصب الجنود عينيّ وكبّلوا يديّ إلى الخلف ثمّ أدخلوني إلى جيب عسكريّ. كنت وحدي في الجيب ولم أعرف إلى أين سوف يأخذونني. خفت كثيراً إذ لم يحدث لي أن اعتُقلت من قبل. خفت أن يقتلوني.

بعد لحظات جلبوا شبّاناً آخرين. سمعت أحدهم يُجادل الجنود أثناء إدخاله إلى الجيب فعرفت من صوته أنّه سامح تميمي، شابّ في الـ 30 من عمره يُقيم في الولايات المتحدة وهو مواطن أمريكي وقد جاء لزيارة والديه.

اطمأنّ قلبي لأنّني لست وحدي. مرّت تقريباً ساعة إلى أن جلبوا الجميع ثمّ سار بنا الجيب إلى معسكر للجيش في منطقة عابود قرب قريتنا. كنت أرى من تحت عصبة عينيّ لأنّها لم تكن مشدودة تماماً. كنّا في الجيب ثمانية أشخاص، جميعنا مكبّلون وأعيننا معصوبة.

عندما وصلنا إلى المعسكر قال لنا الجنود انزلوا. لم يساعدني أحد أثناء نزولي وأنا معصوب العينين ومكبّل اليدين. تعثرت على درج الجيب فوقعت وارتطم رأسي بالأرض بقوّة. لم ينجرح رأسي ولكن تألّمت كثيراً حتى أنّني كنت أصرخ، ولكن لا أحد من الجنود اكترث لي. أدخلونا إلى غرفة ما وهناك سأل شخص كلّاً منّا هل يعاني من أمراض أو مشاكل

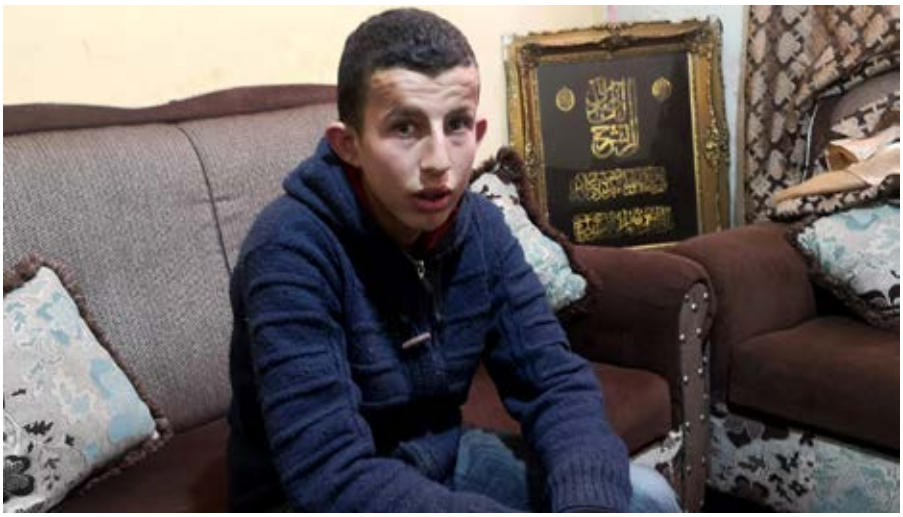

رامي تميمي

صحّيّة وكان جنديّ يُترجم.

كنّا لا نزال معصوبي الأعيُن. كنت أعاني من سُعال ورشح بما يُظهر بوُضوح أنّني مريض ومع ذلك لم يعطوني كمامة. قلت لهُمم إنّني مُصاب بالكورونا على أمل أن يدفعهم ذلك إلى إخلاء سبيلي ولكنّهم لم يكترثوا للأمر. بعد ذلك أخذونا في حافلة عسكريّة إلى مكان لا نعرفه. قال المعتقلون الآخرون إنّهم سمعوا جنوداً يتحدّثون عن ضابط اسمُه عُمري سوف يأخذوننا إليه.

سارت بنا الحافلة نحو السّاعة أو ساعة ونصف السّاعة حتى وصلت إلى معتقل "عتصيون". الشباب الآخرون عرفوا المكان. في "عتصيون" أجلسونا على مقاعد في الخارج، في البرد، وأبقونا هناك حتى الصّباح بدون طعام أو ماء. بل هُم منعونا حتى من دُخول المرحاض. وكنّا طوال هذا الوقت مكبّلي الأيدي ومعصوبي الأعيُن.

في الصّباح وعند السّاعة 7:00 أو 8:00 لا أعرف بالضّبط، أدخلونا مرّة ثانية إلى الحافلة وكانت أعيننا لا تزال معصوبة وأيدينا مكبّلة. أخذونا إلى محطّة الشرطة في مستوطنة "موديعين عيليت" قرب نعلين.

عندما وصلنا أنزلونا في السّاحة قبالة المكاتب ومرّة أخرى أجلسونا على مقاعد في الخارج. كان البرد فظيعاً. بعد ذلك أدخلونا للتحقيق كلّاً على انفراد. كان التحقيق مع كلّ واحد يستمر ما بين نصف السّاعة والسّاعة يعود بعدها إلى السّاحة.

عندما جاء دوري حقّق معي شخص سمعت زملاءه ينادونه باسم "قاسم". أثناء التحقيق سمحوا بإزالة العصبة عن عينيّ. في البداية سألني المحقّق أسئلة شخصيّة عن عائلتي وأصدقائي. سألني إن كنت أريد توكيل محامٍ فأجبت بالنفي لأنّه لم يكن معي رقم هاتف أيّ محامٍ.

تمحور التحقيق حول مشاركة في أعمال رشق حجارة أو زجاجات حارقة نحو يهود. أنكرت أنّني فعلت أموراً كهذه.

لم يكونوا عنيفين أثناء التحقيق. لم يضربوني. بعد نحو السّاعة طلب المحقّق أن أوقّع على أقوالي. بعد أن قرأ إفادتي على مسامعي وقّعت رغم أنّني لم أفهم شيئاً ممّا كُتب فيها. لا أعرف على ماذا وقّعت. بعد أن انتهى التحقيق أخذ الجنود بصماتي وصوّروني ثمّ أعادوني إلى السّاحة حيث يجلس بقيّة الشبّان.

نحو السّاعة 18:00 بعد أن انتهى التحقيق مع الجميع، رافقنا الجنود سيراً على الأقدام إلى منطقة حاجز نعلين وأخلوا سبيلنا هناك. بعد ذلك مشينا مسافة كيلومتر تقريباً حتى وصلنا إلى قرية نعلين وهناك استأجرنا تاكسي أقلّنا إلى منازلنا.

في تلك اللّيلة اعتُقل أيضاً سامح التميمي (33 عاماً). أدناه ما أدلت به والدته خيريّة التميمي (49 عامً) وهي أمّ لخمسة– من إفادة أدلت بها في 9.1.22 قالت:

أقيم أنا وابنتي ملاك (30 عاماً) في منزل يقع وسط القرية. لديّ ابنة أخرى لكنّها متزوّجة ولا تقيم معي. كذلك لديّ ثلاثة أبناء: سامح (33 عاماً) ومالك (28 عاماً) وأمين (22 عاماً) وجميعهم متزوّجون ويُقيمون في الولايات المتحدة. إنّهم يأتون لزيارتنا مرّة كلّ بضعة أشهر.

في بداية تشرين الأوّل جاء جزء منهم لزيارتنا. جاء سامح وزوجته ولاء (26 عاماً) وطفلاهُما: حياة وتبلغ سنة من عُمرها وسند ويبلغ شهرين؛ وكذلك أمين وزوجته إيمان (21 عاماً)، وزوجة مالك مع طفلتهما البالغة من عُمرها ثلاث سنوات.

في يوم الخميس الموافق 6.1.22 كنّا نائمين في منزلنا. كان الطقس في تلك اللّيلة بارداً وماطراً. فجأة وعند السّاعة 2:30 فجراً استيقظنا مرعوبين بسبب طرقات قويّة وعنيفة على باب المنزل. كان الجنود يخبطون الباب بأحذيتهم العسكريّة وبنادقهم حتى كادوا أن يخلعوه. عندما فتح سامر الباب اندفع إلى داخل المنزل أكثر من عشرين جنديّاً. كانوا مدجّجين بالسّلاح ويرتدون الخوذ والدروع ويوجّهون أسلحتهم نحو شتّى زوايا المنزل وأيضاً نحونا وهُم يصرخون بالعبريّة "تعال! تعال! تعال!".

طلب منهم سامح – بالإنجليزيّة – أن يهدأوا لكي لا يخاف الأطفال. قال لهم: "يوجد أطفال في المنزل والوقت ليل، ما الذي تفعلونه!؟ ماذا تريدون؟". لكنّهم لم يجيبوه بشيء. كما أنّهم لم يسألوا أيّ سؤال ولم يفتّشوا عن شيء معيّن.

كان الجنود يدفعون كلّ من في طريقهم. تقدّمت مجموعة منهُم نحو أمين وكان نائماً في الصّالون. أرادوا أن يجرّوه ويعتقلوه وحين تدخّل سامح محاولاً منعهم من ذلك انقضّ عليه 7-5 جنود وجرّوه بعُنف.

بعد ذلك وقع جدال وتدافُع ثمّ قرّروا أن يعتقلوا سامح أيضاً. أمسكوا به وكبّلوا يديه بالقوّة ثمّ أجلسوه راكعاً في إحدى الزوايا. كذلك دفعوا أمين بقوّة وألقوا به على كنبة في الصّالون رغم أنّه لم يقاومهم. كبّلوا يديه فيما أحد الجنود يثبّت رجله على ركبة أمين.

حاول أحد الجنود أن يعصب عيني سامح فسحبت القماشة من يده. عندئذٍ دفعني جنديّ آخر من ظهري بقوّة وأوقعني – أذكر شكله جيدًا. اصطدمت بالطاولة وبذراع الكنبة وهي من خشب. انكسرت الطاولة وتحطّم سطحها الزجاجيّ. جرّاء وقوعي أصبت في أضلُعي وصرت أصرخ من شدّة الألم وألعنهم. حينذاك كان ذلك الجندي يقول "نعم، حسناً. نعم، حسناً".

عندما كنت ملقاة على الأرض وقف

من حولي ثلاثة جنـود لكي يمنعوني من النهـوض وعرقلـة اعتقال ولـديّ. كلّما حاولت الإفلات كانوا يعترضون طريقي ويهدّدوني بسلاحهم. بعد ذلك سمعت جلبة صاخبـة. علا الصّراخ وصوت الضرب ولم أعرف ما الذي يجري. سمعت أيضاً حياة ابنة سامح تبكي.

بعد مضيّ رُبع السّـاعة أو عشرين دقيقة على اقتحام المنزل اقتاد الجنود ولديّ إلى الخـارج. في الطريق إلى الخارج طالبوا بطاقتـي الهُويّة خاصّتيهمـا فجلبت كنّتي جـوازي سـفرهما الأمريكيّيـن. في تلك اللّيلة لم نسـتطع العودة للنـوم. كنت قلقة على ولديّ وكان المنزل في حالة فظيعة.

لا يمكـن وصف الفوضـى المُريعة التي أحدثوها. دخلوا بأحذيتهم الموحلة ولوّثوا كلّ شيء، الأرضيّات والسجّاد والكنبات. كذلك كانت شظايا زجاج الطاولة مبعثرة هنا وهناك. انهمكنا بتنظيف المنزل طوال اليـوم. الطاولة التـي تحطّمت والأغطية التي لوّثوها بأحذيتهـم ألقيناها في حاوية النفايات.

أخلي سـبيل ولديّ وسبعة شـبّان آخرين مـن القرية اعتُقلوا في اللّيلة نفسـها دون اتّخاذ أيّـة إجراءات ضدّهم. هذا يؤكّد أنّ الاقتحـام كان عمليّـة انتقاميّة تهدف إلى معاقبة أهالي القرية.

نـداء التميمـي (47 عامـاً) أمّ لأربعـة وهي مدرّسـة لغـة إنجليزيّة – في إفادة أدلت بها في 17.1.22 تتحدث نداء عن اقتحام الجنود حرم المدرسة:

كان الطقـس فـي ذلك اليـوم بـارداً جدّاً ولذلك بدأنا الـدّوام متأخّراً قليلاً. وصلت إلى المدرسـة عند السّـاعة 8:30 وكان قـد وصل نحو ثلاثين تلميـذاً. دخلت إلى غرفة المعلّميـن وبعد ذلك أخذ المعلّمون وبقيّة الطاقم يتوافدون شـيئاً فشيئاً. حتى السّـاعة 8:50 كان قد وصل عشـرة من أعضاء الطاقم ومعظـم الطلّاب. قلّة من الطلّاب بقيت في السّـاحة ودخل الباقون إلى صفوفهم.

نداء التميمي

فجأة سمعت أحد التلاميذ يصرخ "جيش! جيـش!". خرجـت بسُـرعة لأسـتطلع الأمـر فرأيـت التلاميـذ يتراكضـون. بعضهـم ركـض إلى داخـل المبنى، إلى غرفة المعلّمين والمكاتب. رأيت سـتّة أو سـبعة جنود خارج المدرسـة وبدأت في تصويرهـم فـوراً. حاول الجنـود اقتحام المدرسة فاعترض طريقهم معلمان وقالا لهُـم إنّـه ممنـوع الدّخول بهـذه الطريقة وإخافة الطلّاب.

بعـض الجنود دفعـوا المعلّميـن ودخلوا إلـى المدرسـة. تقـدّم أحدهـم نحـوي وهـو يصـرخ ويأمرنـي أن أتوقّف عن التصوير. حـاول أن يختطف الهاتف من يـدي ولكنّني ابتعدت عنه. في هذه الأثناء فرّ التلاميذ إلى داخل الغرف الدراسـيّة. رأى الجنود أنّ إحدى الغرف فيها طلّاب كبـار فتوجّهـوا إلـى هنـاك. تبعتهم مع آذنة المدرسـة انتصار فايـز (50 عاماً) ومعلّمين اثنين.

بعـض الجنود أخـذوا يدفعوننا ويجرّوننا لكي يمنعونـا من دخول الغرفـة ولكنّني استطعت أن أصوّر من خارجها. صوّرت خمسـة جنود يُمسكون بتلميذ يُدعى رامز التميمي (17 عاماً). حاول رامز أن يفتح باب الغرفة ويخرج لكنّهم أدخلوه وأغلقوا الباب خلفهم. كان هناك تلميذ آخر أمسكوا بـه ويُدعى أحمد صالح، وهـو أيضاً في الـ17 من عمره.

في نهاية المطاف تمكّنّا من دخول الغرفة رغـم عُنـف الجنـود وفظاظتهـم. رأيت جنديّين يُمسـكان برامز فيمـا هو يحاول الإفـلات من أيديهم وانتصـار تحاول أن تساعده في ذلك. صرخ عليّ جنديّ ثالث يأمرنـي أن أتوقّف عن التصوير وحاول أن ينتزع الهاتف منّي.

قلت لـه باللّغـة الانجليزيّـة إنّ اقتحامهم المدرسـة بهذه الطريقة ممنـوع فأجابني بالعبريّـة ولكنّنـي لم أفهم مـا قاله. خلال دقيقتين سيطر الجنود على الطالبين أحمد ورامز واقتادوهما إلى الخارج.

اقتحـام الجيش سـبّب لـي أزمة نفسـيّة. حطّمتني حقيقة أنّ هذا حدث في المدرسة وكنت عاجزة عن حماية الطلّاب الذين هُم بمثابـة أبنائي. الجنود لا يكترثون لحُرمة المدرسـة ولا يفهمون أهميّة أنّها مؤسّسة تربويّـة ولا هُـم يحترمون الطـلّاب. لقد كانـوا عنيفين جدّاً دون أيّ سـبب ودون سابق إنذار.

أنـا علـى يقين مـن أنّ هذا الحـدث أذى الكثير من الطلّاب نفسـيّاً وربّما تُلازمهم آثـاره مسـتقبلاً. في ذلك اليوم لـم نتمكّن مـن التدريس فعليّاً. كان الطلّاب قد فقدوا تركيزهم. كانـوا خائفين أن يعود الجيش

وقلقين على زميلَيْهم.

أحمد صالح - الخطيب (17 عاماً) هو أحد الطالبين اللّذين اعتُقلا في ذلك اليوم من المدرسة وأخلي سبيله في اليوم نفسه. في إفادة أدلى بها يوم 23.1.22 قال:

أنا تلميذ في الصفّ الحادي عشر. في يوم الثلاثاء الموافق 18.1.22 وصلت إلى المدرسة عند السّاعة 8:45 مع شقيقتي عبير وهي في الصفّ العاشر. عندما وصلنا رأيت جيبين عسكريّين متوقفين قبالة المدرسة وعدداً من الجنود يخرجون من الجيبين ويدخلون إلى ساحة المدرسة. كانت الأجواء صاخبة، فوضى وصُراخ وحالة رُعب. كان معظم الطلّاب داخل الغرف الدراسيّة.

رأيت أحد المعلّمين يتجادل مع سبعة جنود محاولاً منعهم من دخول المدرسة ولكنّهم أصرّوا على الدّخول. رأيتهم يدخلون إلى المدرسة. بعد ذلك فهمت أنّهم يطاردون طلابًا بذريعة رشق الحجارة.
أنا وعبير خفنا واتّجهنا بسُرعة كلّ إلى غرفة صفّه. ذهبت أنا إلى صفّي في المبنى القديم واتّجهت عبير نحو صفّها في المبنى الجديد. كذلك اتّجه نحو المبنى الجديد أربعة جنود. عندما رآهُم

جنود يعتقلون رامز تميمي

المعلّمون استبقوهُم وأغلقوا البوّابة فعاد الجنود نحو المبنى القديم.

عندما رأيتهم لذت بالفرار نحو غرفة صفّي. في داخل الغرفة كان طالب واحد هو رامز التميمي وأربع طالبات. عادة يكون في غرفة صفّنا تسعة طلّاب وطالبات. اندفع خمسة جنود إلى داخل صفّنا وهُم يصرخون فذُعرت الطالبات وفررن إلى خارج الصفّ.

لحقنا الجنود داخل الصفّ وطاردونا بين المقاعد والطاولات وهُم يدفعون الطاولات نحونا. أغلق أحد الجنود الباب ومنع المعلّمين من الدّخول للدّفاع عنّا. خلال دقيقتين أو ثلاث تمكّن الجنود من الإمساك بنا. أمسك بي جنديّان وقاما بليّ ذراعيّ إلى الخلف، وأمسك جنديّان آخران برامز. كانوا طوال الوقت يشتموننا بالعبريّة. دخلت انتصار آذنة المدرسة وحاولت أن تخلّصني من أيديهم ولكنّهم دفعوها.

اقتادنا الجنود إلى حيث الجيبات العسكريّة وهناك كبّلوا أيدينا إلى الأمام بأصفاد بلاستيكيّة وعصبوا أعيننا ثمّ أدخلونا كلّاً إلى جيب آخر. كنت أرى قليلاً من تحت العُصبة التي على عينيّ. سارت بنا الجيبات إلى الشارع الرّئيسيّ وهناك نقلوني إلى الجيب الذي أدخلوا إليه رامز وأكملوا الطريق إلى معسكر للجيش قرب القرية. في المعسكر أنزلونا من الجيب وأجلسونا في السّاحة على الأرض وأيدينا مكبّلة وأعيننا معصوبة. كان الجوّ بارداً وكنّا خائفين. جلبوا لنا ماءً لنشرب.

بعد مضيّ عشر دقائق تقريباً جاء جنديّ واتّهمنا بأنّنا رشقنا حجارة فأنكرنا ذلك. أبقونا في السّاحة وكنّا نحسّ بالبرد والإنهاك ونشعر بأوجاع نتيجة ضربهم لنا في داخل غرفة الصفّ عندما اعتقلونا.

منعونا أن نتحدّث معاً خلال فترة انتظارنا. لم يجلبوا لنا طعاماً أو ماءً للشرب. ولم يعرضونا على أيّ طبيب. فوق هذا كلّه كان جنود يمرّون كلّ خمس أو عشر دقائق وكلّ منهم يصفعنا أثناء مروره.

عند السّاعة 15:30 جاء جنديّ فأزال العصبة عن عينيّ وقال لي: "رأيتك عندما كنتُ في الحافلة، كنت ترشق الحجارة". عندما أنكرت ذلك قال لي: "إذا كنت لا تريد أن تتكلّم فهذه مشكلتك. من ناحيتي، أنا آكُل وأشرب وأنام ولا مشاكل لديّ، أمّا أنت فستبقى هُنا إذا لم تتكلّم". اقتاد الجنديّ كلّاً منّا إلى غرفة منفردة.

تركنا هناك ولم يكلّمنا. فقط قال لنا: "فكّروا. سوف أعود". بعد نحو نصف السّاعة عاد وسألني هل فكّرت فقلت له ليس لديّ ما أقوله. تركني وخرج. بعد نحو نصف ساعة أخرى عند السّاعة 16:30 تقريباً، اقتادونا إلى الجيب ونحن مكبّلين ومعصوبي الأعيُن ثمّ سار بنا الجيب إلى محطّة الشرطة قرب نعلين.

في محطّة الشرطة أجلسونا على مقاعد في الخارج. بعد مضيّ نحو السّاعة جاء محقّق بلباس مدنيّ وأخذ يلكمنا ويصفعنا وهو يقول: "عندما تدخلان إلى التحقيق اعترفا بأنّكما رشقتما الحجارة لكي نخلي سبيلكما، وإلّا فسوف نُلقي بكما في السّجن". بعد ذلك اقتاد كلّاً منّا إلى غرفة ثمّ دخل أوّلاً إلى الغرفة التي كنت فيها.

أزال العصبة عن عينيّ وأبقى يديّ مكبّلتين. لم يعرّف عن نفسه. قلت له إنّني أريد محامياً فسألني إن كنت أعرف محامياً معيّناً. قلت له نعم فاتّصل المحقّق بالمحامي وناولني الهاتف لأكلّمه. قال لي المحامي أن لا أخاف وأن لا أعترف بشيء لم أفعله ولا أوقّع على شيء لم أقُله. طلب المحامي رقم هاتف أسرتي فلقّنته ذلك وهكذا انتهت المحادثة. في البداية سألني المحقّق أسئلة شخصيّة عن أسرتي وإخوتي وعمل والدي وأصدقائي.
بعد ذلك قال لي إنّني متّهم برشق الحجارة

وهناك شاهدا عيان من الجنود. طلبت منه أن يُريني صوراً فقال "ماذا، هل أنا ألعب معك؟". لم يُرِني صوراً. قال لي أيضاً: "اعترف بأنّ أصدقاءك هُم من يرشقون الحجارة وسوف أخلي سبيلك" فرفضت ذلك. أخذ المحقّق يصرخ عليّ وقذفني بكتاب كان هناك وقال: "سوف تعترف، وسوف تعطيني أسماء وإلّا فسألقي بك في السّجن".

عدّة مرّات توعّدني بأنّهم سوف يسجنونني لفترة طويلة. في النهاية أمرني أن أوقّع على إفادتي وكانت مطبوعة باللّغة العبريّة فلم أفهم ما المكتوب فيها. ولكنّني وقّعت خوف أن يُدخلني إلى السّجن إذا لم أوقّع. استمرّ التحقيق معي نحو نصف السّاعة ثمّ أعادوني إلى المقعد في الخارج وأدخلوا رامز للتحقيق. عندما انتهى التحقيق معه أعادوه إلى حيث المقاعد في الخارج.

بعد ذلك اقتادونا إلى غرفة لكي يأخذوا بصماتنا ويصوّرونا، ثمّ أعادونا إلى المقاعد وأبقونا هناك مدّة ساعتين تقريباً. قال لنا أحد الجنود إنّهم سوف يُخلون سبيلنا. في النهاية أخذوني وحدي في سيّارة – أظنّها سيّارة شرطة أو أنّها تابعة لمديريّة التنسيق والارتباط الإسرائيليّة – إلى شارع نعلين وهناك سلّموني لأشخاص من مديريّة التنسيق والارتباط الفلسطينيّة. وصلت إلى منزلنا عند السّاعة 21:00. طوال هذا الوقت لم يُحضروا لنا طعاماً أو ماءً وحتى لم أدخل إلى المرحاض.

— — — — — —

الأسير أبو حميد ما زال بحالة حرجة ويتنقل على كرسي متحرك

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، إن الحالة الصحية للأسير المصاب بالسرطان ناصر أبو حميد، غاية في الصعوبة وتستدعي الرعاية الطبية الحثيثة.

وأكد محامي الهيئة كريم عجوة، الذي تمكن من زيارة الأسير أبو حميد، بتاريخ 2 فبراير 2022، في سجن مستشفى "الرملة"، أن أبو حميد جاء لغرفة الزيارة على كرسي متحرك وتلازمه أسطوانة أكسجين للتنفس، وبالكاد يستطيع تحريك يديه وقدميه، ولا يستطيع الوقوف، ويقضي حاجته بواسطة كيس للبول.

وأضاف عجوة أن الأسير أبو حميد يعاني مؤخراً من قلة التركيز، وضعف في الذاكرة حيث أنه تعرف على محامي الهيئة عند مقابلته له اليوم بصعوبة، فلم يتذكره جيدا رغم الزيارات المتكررة له على مدار سنوات طويلة.

وخلال الزيارة أبلغ الأسير أبو حميد المحامي أنه لا يشعر بأي تحسن على وضعه الصحي، وفقد الكثير من وزنه، مضيفا بأن حتى صوته تغير وأنه يشعر بالتعب عند الحديث، ويتم منحه مؤخراً مسكنات للآلام فقط بدون علاج مناسب، رغم خطورة حالته ووصولها لمرحلة حرجة.

وأضاف أن هناك أسيرين يقومان بمساعدته على تلبية حاجاته، وأنه عقب نقله لمستشفى "الرملة"، تعمدت إدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي احتجازه في البداية بالحجر الصحي بمفرده لمدة أسبوع، دون مراعاة لوضعه الصحي ودون وجود أحد يساعده.

ولفتت الهيئة في تقريرها، إلى أن الالتهاب الرئوي الذي يعاني منه أبو حميد نتيجة للتلوث الجرثومي الذي تعرض له سابقا بإحدى مستشفيات الاحتلال، وارتكاب خطأ طبي بحقه عندما تم زرع أنبوب للتنفس بطريقة خاطئة، لا يقل خطورة عن مرض السرطان الذي يعاني منه في الأصل.

وناشدت الهيئة مجددا المؤسسات الحقوقية والإنسانية بضرورة التدخل العاجل والفوري، للضغط على سلطات الاحتلال لنقل الأسير أبو حميد إلى مستشفى مدني، ومنحه فرصة ليتلقى العلاج.

يذكر بأن الأسير أبو حميد (49 عاما) من مخيم الأمعري بمدينة رام الله، معتقل منذ عام 2002 ومحكوم بالسجن خمسة مؤبدات و50 عاما، وهو من بين خمسة أشقاء يواجهون الحكم مدى الحياة في المعتقلات، وكان قد تعرض منزلهم للهدم عدة مرات على يد قوات الاحتلال كان آخرها خلال عام 2019، وحُرمت والدتهم من زيارتهم لعدة سنوات، وفقدوا والدهم خلال سنوات اعتقالهم.

الأسيرات في رسالتهن بيوم المرأة: نتعرض لأساليب وحشية من التنكيل والعقاب الجماعي

قالت الأسيرات في سجن "الدامون"، إنهنّ تعرضن هذا العام إلى العديد من أساليب القمع والتنكيل والعقاب الجماعي الوحشية، كالمنع من الزيارات والحرمان من الكنتينا والمكالمات الهاتفية، إضافة للإهمال الطبي المستمر، خاصة تباطؤ الإدارة في علاج الأسيرة إسراء جعابيص وغيرها من الأسيرات.

وقالت الأسيرات في رسالة لهن، نقلتها محامية هيئة شؤون الأسرى والمحررين حنان الخطيب، لمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يصادف الثامن من مارس 2022، "إن هذا اليوم يأتي في ظل الهجمة الشرسة على مكتسبات وإنجازات الحركة الأسيرة، ونحن جزء لا يتجزأ من هذه الحركة وصمودها ومواجهتها للسجان".

وأضفن أن الهجمة التي تشن على الأسرى والأسيرات غير معزولة عن سياسات الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وقمعه والاستيلاء على أرضه لصالح الاستيطان.

ويقبع في سجن "الدامون" 32 أسيرة، من بينهن 11 أما، وأسيرة إدارية وأسيرة قاصر، و7 أسيرات فوق سن الـ 50.

وأكدت الأسيرات أن بعضهن يعانين أمراضا مزمنة، ويحتجن الى الرعاية الطبية الدورية، خاصة في ظل عدم وجود طبيبة نسائية داخل السجن تعنى بأمورهن الصحية، الأمر الذي يجبرهن للذهاب إلى المستشفيات خارج السجن، وهذا يحتاج لتنسيق مسبق والانتظار لأشهر طويلة بل سنوات، لتعيين المواعيد.

وتابعن أن هذه الإجراءات تؤدي إلى تأخير العلاج وعدم التشخيص المبكر للأمراض، وإهمال طبي شديد بحق الأسيرات، حيث لا يتم مراعاة ظروفهن الخاصة كونهن نساء.

وتحدثت الأسيرات في رسالتهن عن ظروف معبار سجن "الشارون" القاسية، الذي يفتقر الى أدنى مقومات الحياة الإنسانية، إضافة الى عدم وجود اتصالات عمومية في السجن، ما يفاقم أزمتهن ومعاناتهن في السجن.

وأكدن استمرار نضالهن من أجل الحرية والعدالة والمساواة، ودعم كل الجهود المبذولة من أجل رفع مكانة المرأة الفلسطينية ورفع الظلم التاريخي عنهن، والذي يرتبط بشكل أكيد مع العنف المسلط من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وطالبت الأسيرات بإنجاز الوحدة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام، وتعزيز الصمود والثبات الشعبي والالتفاف حول نضال أهلنا في الشيخ جراح وبيتا وبرقة، وكافة المواقع التي تتعرض لانتهاكات الاحتلال، وتكثيف الجهود لفضح ممارساته.

كما حثت الأسيرات الصليب الأحمر على أخذ دور جدي وحقيقي نحو أوضاع الأسرى والأسيرات. وثمّن جميع الجهود الرسمية والشعبية للمؤسسات ولجميع جماهير الشعب الفلسطيني، ولكافة المحامين والمحاميات في دعم مطالب الأسرى والأسيرات وكل من يتضامن معهن.

واقع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال الإسرائيلي

الكاتب/عبد الناصر عوني فروانة
هيئة شؤون الأسرى والمحررين
30 مارس 2022

منذ سنة 1967 تعرضت قرابة 17 ألف فلسطينية للاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بينهن أمهات ونساء طاعنات في السن، وزوجات وحوامل ومريضات، ومن ذوي الحاجات الخاصة، وفتيات قاصرات، وطالبات في مراحل تعليمية متعددة، وكفاءات أكاديمية، وقيادات مجتمعية، ونواب منتخَبات في المجلس التشريعي؛ ويحفظ التاريخ أن الأسيرة الأولى في الثورة الفلسطينية المعاصرة هي الأخت فاطمة برناوي، ابنة مدينة القدس، والتي اعتُقلت بتاريخ 14تشرين الأول/أكتوبر 1967، وأمضت عشرة أعوام قبل أن تتحرر في سنة 1977.

وتُشير كافة الوقائع إلى أن الأشكال والأساليب التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي عند اعتقال المرأة الفلسطينية لا تختلف عنها عند اعتقال الرجال، وكذلك ظروف الاحتجاز الصعبة.

كما تفيد الشهادات بأنهن تعرّضن جميعهن لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي والمعاملة المهينة، من دون مراعاة لحقوقهن في السلامة الجسدية والنفسية، في محاولة لملاحقة المرأة وردعها وتحجيم دورها وتهميش فعلها، أو بهدف انتزاع معلومات تتعلق بها أو بالآخرين، وأحياناً، يتم اعتقالها للضغط على أفراد أسرتها، لدفعهم إلى الاعتراف، أو لإجبار المطلوبين منهم على تسليم أنفسهم.
وخلال الأعوام الأخيرة، تفاقمت معاناة المرأة الفلسطينية وتصاعدت الانتهاكات بحقها بفعل الاعتقال وما يصاحبه، وعلى مدار العام المنصرم 2021، تم رصد اعتقال نحو 184 فلسطينية، الأغلبية العظمى منهن من القدس، وهذا العدد يُشكل زيادة قدرها 44% عمّا سُجّل في العام الذي سبقه.

فيما رصد اعتقال أكثر قرابة 30 فلسطينية منذ مطلع العام الجاري، بينما بلغ عدد الأسيرات الفلسطينيات اللواتي ما زلن في سجون الاحتلال مع حلول يوم المرأة العالمي في 8 آذار/مارس الجاري نحو 32 أسيرة، يقبعن في سجن الدامون، الذي يعود إنشاؤه إلى عهد الانتداب البريطاني ويقع على الطريق الساحلي القريب من مدينة حيفا شمال فلسطين، بينهن طفلة من القدس تدعى نفوذ حماد تبلغ من العمر خمسة عشر عاماً، و11 أماً وهنّ: إسراء جعابيص، شذى عودة، فدوى حمادة، أماني الحشيم، إيمان الأعور، ختام السعافين، شروق البدن، عطاف جرادات، فاطمة عليان، سعدية فرج الله، وياسمين شعبان. وجميعهن يعشن أحوالاً نفسية صعبة نتيجة القلق والتفكير المستمر في أحوال أبنائهن وكيفية سير حياتهم من دون أمهاتهم، والأكثر قسوة حال الأسيرة التي يكون زوجها أسيراً في سجن آخر، ويعيش أطفالهما من دون رعاية الأبوين.
وتفيد المعلومات بأن 14 أسيرة من مجموع الأسيرات الفلسطينيات هن من الضفة الغربية، و14 أسيرة من القدس، و4 أسيرات من المناطق المحتلة سنة 1948، أقدمهن الأسيرة ميسون موسى الجبالي المعتقلة منذ 29 حزيران/ يونيو 2015 والتي تقضي حكما بالسجن لمدة 15عاما.

بينما تُشير المعطيات إلى أن 17 أسيرة من مجموع الأسيرات الفلسطينيات صدرت بحقهن أحكاماً بالسجن لفترات متفاوتة، وأعلاهن حُكماً الأسيرتان شروق صلاح دويات من القدس، وشاتيلا سليمان أبو عيّاد من كفر قاسم، المحكومتان بالسجن 16عاماً، والأسيرتان عائشة يوسف الأفغاني من القدس، وميسون موسى الجبالي من بيت لحم، المحكومتان بالسجن 15عاماً، والأسيرة نور هان إبراهيم عواد من القدس، وهي محكومة بالسجن 13عاماً، والأسيرة الجريحة إسراء رياض الجعابيص من القدس، المحكومة بالسجن مدة 11عاماً، والأسيرات فدوى نزيه حمادة وأماني خالد الحشيم وملك يوسف سليمان، المحكومات بالسجن 10 أعوام، وثلاثتهن من القدس. بينما لا تزال 15 أسيرة موقوفات.

ويعاني عدد من الأسيرات جرّاء أوضاع صحية صعبة، حيث وجود 6 أسيرات جريحات أبرزهن: الأسيرة المقدسية إسراء الجعابيص التي تبلغ من العمر 36عاماً، والمعتقلة بتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2015، والتي حُكم عليها

بالسجن الفعلي مدة 11 عاماً بتهمة ألصقت بها، وذلك حين انفجرت أسطوانة غاز كانت تنقلها في سيارتها بالقرب من حاجز عسكري نتيجة إطلاق قوات الاحتلال النار على سيارتها بذريعة اقترابها من الحاجز واتهامها بمحاولة تنفيذ عملية دهس.

فتسبب الانفجار باشتعال النيران في سيارتها، وفي إثر ذلك، أصيبت بحروق من الدرجة الأولى والثانية والثالثة، أتت على أكثر من 60% من جسدها ووجهها، وهو ما أفقدها عدداً من أصابع يديها وأصابها بتشوهات كبيرة في جسدها، وأضرار تسببت بتغيير ملامحها كلياً، وهي بحاجة إلى رعاية صحية ومزيد من العمليات الجراحية، ومعاناتها تتفاقم في ظل استمرار سياسة الإهمال الطبي المتعمد.

لقد صعّدت سلطات الاحتلال استهدافها للإناث على مدار الفترة الماضية، ووسعت دائرة الاعتقال وارتفع عدد المعتقلات، وأصدرت بحق بعضهن أحكاماً قاسية، وفرضت على أغلبيتهن غرامات مالية باهظة، وأخضعت عدداً من الفتيات والأمهات للاعتقال الإداري والحبس المنزلي.

حدث كل هذا مترافقاً مع تصعيد إدارة السجون قمعها للأسيرات في سجونها والاعتداء عليهن، وعدم مراعاة خصوصيتهن، عبر تركيب كاميرات مراقبة وغيرها من الإجراءات، ومصادرة حقوقهن، بما في ذلك الحق في تلقّي الرعاية الطبية اللازمة والعلاج المناسب، والحق في التجمع لغرض الدراسة والتعلُّم، أو لأداء فرائض الصلاة جماعةً، والحق في ممارسة الأنشطة الذهنية والترفيهية، والحق في استقبال الأهل وأفراد الأسرة بصورة منتظمة، إذ تعاني الأسيرات جرّاء عدم انتظام برنامج الزيارات، وفرض قيود ووضع عراقيل عديدة أمام استقبال الزوار، بذريعة "المنع الأمني" تارة، وتارة أُخرى بحجة "كورونا".

وكثيراً ما اشتكت الأسيرات من تفاقم معاناتهن جرّاء سوء المعاملة في أثناء النقل بين السجون، أو إلى المحاكم والمستشفيات، بواسطة ما يُعرف بسيارة "البوسطة"، حيث يتكبدن العناء والتعب، ويتعرضن لكثير من المضايقات والاستفزازات والاعتداءات الجسدية أو اللفظية، أو الإثنين معاً، لتشكل عملية النقل رحلة عذاب. هذا بالإضافة إلى معاناتهن داخل غرفة "المعبار" السيئة في سجن "هشارون"، والتي لا تصلح للحياة الآدمية، حيث تضطر الأسيرات إلى الانتظار فيها ساعات طويلة، أو المكوث فيها أياماً عديدة كمحطة انتظار، قبل استكمال نقلهن إلى الجهة المحددة.

ومنذ مطلع أيلول/سبتمبر من العام المنصرم اشتدت حملات القمع والتنكيل بحق الأسرى والأسيرات عموماً، انتقاماً منهم وعقاباً جماعياً لهم، وبغية استعادة سلطات السجون هيبتها وترميم صورتها المهزومة عقب عملية نجاح ستة أسرى فلسطينيين في انتزاع الحرية عبر نفق سجن جلبوع الإسرائيلي، الذي يُعتبر السجن الأكثر تحصيناً والأشد حراسةً، وما شكّلته هذه العملية من ضربة قوية وموجعة لدولة الاحتلال، وفشل ذريع لأسطورة المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، وما زالت تلك الهجمة المسعورة مستمرة تحت ذرائع وحجج متعددة، لكنها اتخذت في الأسابيع الأخيرة منحى خطِراً في استهدافها الأسيرات والاعتداء عليهن، ورشّ غرفهن بالغاز، وفرضت إدارة السجون جملة من العقوبات، كالحرمان من الزيارة والكانتينا، وسحب أدوات كهربائية.

بالإضافة إلى عزل بعض الأسيرات، وهو ما شكّل تعدياً صارخاً وتجاوُزاً لكل الخطوط الحمراء، الأمر الذي دفع بالأسرى في السجون الأُخرى إلى الاستنفار واتخاذ موقف موحد بدعم وإسناد الأسيرات والوقوف إلى جانبهن، والمطالبة بوقف الإجراءات القمعية، وتلبية مطالبهن. وبعثوا برسائل شديدة اللهجة إلى إدارة السجون، واتخذوا العديد من الخطوات النضالية، تخللتها عملية الطعن الفردية التي قام بتنفيذها أحد الأسرى في سجن نفحة ضد ضابط يعمل في إدارة السجون، وهو ما أشعل الأوضاع داخل السجون وخارجها وشكّل حالة ضغط على إدارة السجون التي اضطرت إلى الاستجابة لتهدئة الأوضاع والتراجع عن بعض اجراءاتها بحق الأسيرات.

ويمكننا القول اليوم، بأنه وعلى الرغم من استعادة بعض الحقوق المسلوبة وعودة الهدوء النسبي إلى أقسام الأسيرات في سجن "الدامون"، إلّا إن الوضع غير مطمئن، وما زالت الكثير من الحقوق مسلوبة، وهناك قلق متزايد بعد مصادقة الكنيست بالقراءة الأولى بتاريخ 14 كانون الأول/ ديسمبر على قانون ينص على إرسال وحدات من الجيش إلى السجون بذريعة ضبط الأمن، والذي ادى الى تصاعد عمليات الاقتحام والقمع في السجون، وهو ما يؤشر إلى احتمالية أن تكون المرحلة المقبلة أكثر قمعاً واستخداماً للقوة المفرطة بحق الأسرى والأسيرات عموماً.

وعلى الرغم من قسوة الأوضاع وظروف الاحتجاز وسوء المعاملة التي تتعرض لها الأسيرة الفلسطينية، فإن التاريخ يؤكد أن المرأة الفلسطينية، وعلى مدار سني الكفاح الطويلة، لم تنكسر أمام سجّانيها، ولم تتراجع عن أداء واجبها، بل بقيت متماسكة في مواجهة الاحتلال وسجّانيه، وخاضت مع إخوانها الرجال الكثير من الخطوات النضالية، بما فيها الإضرابات عن الطعام، ذوداً عن كرامتها ودفاعاً عن حقوقها وحقوق شعبها، فحافظت على وجودها وبنَت داخل السجن مؤسسة تنظيمية وثقافية وفكرية، وسطّرت صوراً رائعة من البطولة يُفتخر بها وتُحفظ في الذاكرة الجمعية لنضالات المرأة في العالم.

الأوضاع الصحية في سجون الاحتلال الإسرائيلي وسياسة الإهمال الطبي بحق الأسرى والمعتقلين

الكاتب/عبد الناصر عوني فروانة
هيئة شؤون الأسرى والمحررين
30 مارس 2022

تعتقل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سجونها ومعتقلاتها زهاء أربعة آلاف وخمسمائة أسير ومعتقل فلسطيني، موزعين على قرابة 23سجنا ومعتقلا ومركز توقيف، بينهم - وفقاً لإحصائيات رسمية- نحو 600 أسير/ة فلسطيني/ة، يعانون جرّاء أمراض متعددة وإعاقات جسدية ونفسية وحسية عديدة، وبين هؤلاء 300 أسير/ة يعانون أمراضاً خطِرة ومزمنة، كالسرطان والقلب والفشل الكلوي مثلاً، من دون أن يحظى أيٌّ منهم بأي قدر من العناية الطبية، إلى أن فقد بعضهم القدرة على أداء الأنشطة اليومية الاعتيادية، ومَن لم يعد قادراً على قضاء حاجته الشخصية من دون مساعدة رفاقه في السجن، مثل: منصور موقدة، وناهض الأقرع، وخالد الشاويش، وأيمن الكرد، ومعتصم رداد، ونضال أبو عاهور، وناصر أبو حميد وإسراء الجعابيص، وكثيرون غيرهم. وبتنا نرى ونسمع مَن ينتظر ساعة الوفاة التي يتمناها بعضهم لشدة الوجع والألم.

ولا يقتصر عدد الأسرى المرضى على هذا، فالأرقام تتخطى ما تعلنه المؤسسات المختصة. فهذا العدد يشمل فقط مَن ظهرت عليهم أعراض المرض فتم تشخيص أمراضهم. لكنني أعتقد أن ليس كل مَن لم تظهر عليه أعراض المرض أو لا يعاني الوجع يكون سليماً، فلو أُجريت فحوصات شاملة للآخرين ولمن يُعتقد أنهم أصحاء، فلا شك في أن العدد سيزيد عن الرقم المتداول، فكثيرون من الأسرى هم في حقيقة الأمر مرضى ولا يعلمون. ولدينا تجارب سابقة مع إدارة السجون الإسرائيلية، والتي كثيراً ما أخفت الملفات الطبية الخاصة بالأسرى، وفي مرات عديدة رفضت الكشف أو الإفصاح عن طبيعة الأمراض التي يعانيها بعض الأسرى الذين ظهر عليهم المرض. مع الإشارة إلى أن إدارة السجون لا تُجري فحوصات شاملة أو دورية للأسرى والمعتقلين، خلافاً لما أتت به المادة 31 من اتفاقيات جنيف الثالثة، والمادة 92 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، وخلافاً للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الصادرة عن الأمم المتحدة.

ومن ناحية أُخرى، ليس كل أسير سليم ومعافى بمنأى عن الإصابة بالمرض. هذا في ظل وجود مسببات الأمراض وعوامل استفحالها وتطورها، مثل: سوء ظروف الاحتجاز، واستمرار سياسة الإهمال الطبي المتعمَّد، والاستهتار الإسرائيلي بحياة الأسرى وأوضاعهم الصحية.

هذا بالإضافة إلى ما قيل سابقاً، وما قرأناه من شهادات بشأن استخدام الأسرى كحقول تجارب للأدوية، وقيل أيضاً أنهم يحقنونهم بحقن مسرطنة قبيل الإفراج عنهم. لقد صدق مَن وصف السجون الإسرائيلية بـ "مقابر الأحياء".

ومنذ انتشار جائحة "كورونا" ازداد القلق عليهم والخشية من أن يسقط من بينهم شهداء، مع ارتفاع أعداد المصابين بفايروس "كورونا"، وضعف جهاز المناعة لدى بعضهم، وجراء استمرار

الاهمال الطبي المتعمد والاستهتار الإسرائيلي المتواصل وسوء النظام الغذائي وعدم اتخاذ اجراءات الوقاية والسلامة اللازمة لحمايتهم.

ففي زمن "كورونا"، لم تتوقف الاعتقالات، ولم يتحسن الواقع الصحي للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وبقيت ظروف الاحتجاز في سجون الاحتلال على حالها، وقواعد المعاملة وظروف التحقيق وأدوات التعذيب دون تغيير، كما ولم تُخفض ادارة السجون من مستوى اجراءاتها التي تُنفذها يومياً بدواعي (الأمن)، دون مراعاة لخطورة الاحتكاك والمخالطة واحتمالية انتشار العدوى، حتى بات الفايروس ضيفاً ثقيلاً يتنقل بين السجون ويُهاجم أجساد الأسرى والمعتقلين ويُؤذيها، فأصاب ما يُقدر بألف أسير، في عدة سجون أبرزها: عوفر والنقب وريمون وجلبوع ونفحة، وذلك وفقاً للرواية الإسرائيلية المشكوك فيها دوما وأبداً، ونخشى أن تكون الأرقام أكثر من ذلك، حيث لدينا تجارب سابقة مع ادارة سجون الاحتلال، إذ كثيراً ما أخفت الملفات الطبية، وفي مرات عديدة تكتمت على طبيعة الأمراض التي كان يعاني منها بعض الأسرى المرضى ولم تُفصح عنها، كما ولم تقدم الرعاية الكافية لمن تؤكد اصابتهم بالفايروس.

لم تكتفِ سلطات الاحتلال بذلك، وإنما سعت الى توظيف فايروس "كورونا" لمعاقبة الاسرى وذويهم ومفاقمة معاناتهم، وكأن التعذيب النفسي والجسدي والإهمال الطبي وتجويع المحجوزين لم يعد كافياً لإشباع نهمها الانتقامي وتنفيس حقدها، فوظفت عزل المصابين كعقوبة لهم ووضعتهم في عزل انفرادي بظروف قاسية، وصادرت الحق في زيارة الأهل ووضعت عراقيل أمام زيارات المحامين وفرضت اجراءات استثنائية بذريعة "كورونا"، والتي يُخشى ان تتحول الى قاعدة يحتاج تغييرها وإعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل زمن "كورونا" إلى كثير من التضحيات والخطوات النضالية حيث ما تزال زيارات الأهل متوقفة لأسرى قطاع غزة منذ ما يزيد عن عامين دون أن توفر البدائل الممكنة للتواصل ما بين الأسرى وعوائلهم.

لقد سقط من بين الأسرى والمعتقلين نتيجة ظروف الاحتجاز القاسية والعوامل المسببة، نحو 227 شهيداً منذ سنة 1967، 72 أسيراً منهم كان الاهمال الطبي سبباً رئيسياً في استشهادهم. كان آخرهم الشهيد سامي عابد العمور (39عاما) من دسكان دير البلح وسط قطاع غزة والذي استشهد داخل السجون نتيجة الاهمال الطبي المتعمد بتاريخ 18 نوفمبر 2021.

هذا بالإضافة إلى مئات آخرين من رفاقهم الذين توفوا بعد خروجهم من السجن بفترات قصيرة، متأثرين بأمراض ورثوها عن السجون. هكذا هو الاحتلال الإسرائيلي، يعتقل الفلسطينيين ولا يراعيهم صحياً مع أنه سبب أمراضهم. ولا يسمح للمؤسسات الفلسطينية بسد هذا النقص المتعمد. وحين تتأكد إدارة السجون من اقتراب النهاية تُطلق سراحهم ليموتوا خارج سجونها، تنصُّلاً من المسؤولية. هذا ما فعلته مع العشرات من الأسرى الذين قررت الإفراج (المبكر) عنهم، فكان مصيرهم الموت المحتوم أمثال: حسين مسالمة وهايل أبو زيد ومراد أبو ساكوت وأشرف أبو ذريع ومحمود سلمان وكثيرون غيرهم.

فيما ما تزال سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحتجز جثامين 8 أسرى استشهدوا داخل السجون الإسرائيلية في سنوات متباعدة وترفض تسليمها لعوائلهم لدفنها في مقابر مؤهلة لذلك، وأقدمهم الأسير أنيس محمود دولة الذي استشهد عام1980، والأسير عزيز موسى عويسات الذي استشهد عام2018، والأسرى فارس أحمد بارود ونصار ماجد طقاطقة، بسام أمين السايح وثلاثتهم استشهدوا عام2019، والأسيران سعدي خليل الغرابلي، كمال نجيب أبو وعر اللذان استشهدا عام2020. وآخرهم الأسير سامي عابد العمور الذي استشهد عام2021.

وهؤلاء الشهداء هم جزء من قائمة طويلة تضم نحو 335 جثمان لشهداء فلسطينيين سقطوا شهداء في ظروف مختلفة وازمنة متعددة، وما زالت دولة الاحتلال تحتجزهم في ما يُعرف بمقابر الأرقام أو ثلاجات الموتى، وتستخدمهم كوسيلة للعقاب والانتقام منهم ومن عائلاتهم، واحيانا للابتزاز والمساومة، في واحدة من أبشع وأكبر الجرائم الأخلاقية والانسانية والقانونية التي تقترفها دولة الاحتلال علانية وفي اطار سياسة منظمة منذ العام1967.

ولعل أبرز اسباب الموت و ظهور الأمراض وانتشارها بين الأسرى والمعتقلين هي:

أولا: احتجاز الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في أماكن قديمة ومحكمة الاغلاق وغير ملائمة صحياً ولا تتوافق مع المعايير الدولية التي تنص عليها مجموعة قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا، لمعاملة السجناء، وخاصة في القاعدة (13). وكذلك المادة (85) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على: "من واجب الدولة الحاجزة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة والممكنة لضمان إيواء الأشخاص المحميين منذ بدء اعتقالهم في مبان أو أماكن تتوفر فيها كل الشروط الصحية وضمانات السلامة وتكفل الحماية الفعالة من قسوة المناخ وآثار الحرب. ولا يجوز بأي حال وضع أماكن الاعتقال الدائم في مناطق غير صحية أو أن يكون مناخها ضاراً بالمعتقلين".

والأخطر وجود بعض السجون (النقب ونفحة وريمون وبئر السبع) في صحراء النقب وفي محيط بيئة ملوثة بحكم قربها من "مفاعل ديمونا" وفي محيط المناطق التي تدفن فيها مخلفاته، ويقبع فيها قرابة نصف اجمالي عدد الأسرى والمعتقلين البالغ عددهم نحو 4500أسير. وسبق

لوزارة البيئة الإسرائيلية أن نشرت تقريراً في كانون الثاني/يناير 2010، حذرت فيه من وجود نفايات سامة وخطرة، في منطقة النقب، قد تسبب الإصابة بأمراض خبيثة ومنها السرطان، كونها منطقة قريبة من "مفاعل ديمونا" وتستخدم لدفن النفايات النووية ومادة الأسبست التي تؤدي إلى الإصابة بأمراض مسرطنة.

إلا أن سلطات الاحتلال لم تتخذ أية إجراءات لحماية الأسرى هناك، أو نقلهم إلى أماكن احتجاز أخرى.؟!

ثانياً: ظروف احتجاز الأسرى والمعتقلين القاسية وسوء معاملتهم من قبل السجان الاسرائيلي، وتردي النظام الغذائي، وتشريع التعذيب الجسدي والنفسي، واستمرار العزل الانفرادي بظروفه المؤلمة، وغيرها من أشكال الضغط والقهر والحرمان والتنكيل بالأسرى والجرحى والمصابين ومنع الزيارات أحيانا، دون التزام بالضمانات الخاصة باحتجاز الأسرى وحماية السكان المدنيين، أو بالقواعد الناظمة لحقوق المحتجزين وأوضاعهم، فيما تُصر دولة الاحتلال الإسرائيلي على معاملتهم وفقاً لقوانينها العسكرية وإجراءاتها الأمنية ورؤيتها السياسية، ومفهومها لهم كـ"مجرمين وإرهابيين" دون الاعتراف بهم كمناضلين من أجل الحرية، الأمر الذي انعكس سلباً على ظروف احتجازهم داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية، دون مراعاة لأعمارهم وأجناسهم والاحتياجات الخاصة لكل فئة.

ثالثاً: تردي مستوى الرعاية الصحية والخدمات الطبية المقدمة للأسرى والمعتقلين. وافتقار السجون والمعتقلات الإسرائيلية للعيادات المتخصصة، المجهزة بالأدوات اللازمة والأدوية المناسبة، لأي من الجرحى والمصابين والمرضى العاديين، أو ذوي الاحتياجات الخاصة منهم. كما تفتقر للأطباء المتخصصين والمرشدين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين، بما يُخالف المادة (30) من اتفاقية جنيف الثالثة.
وكذلك المادة (91) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على:"توفر في كل معتقل عيادة مناسبة، يشرف عليها طبيب مؤهل ويحصل فيها المعتقلون على ما يحتاجونه من رعاية طبية وكذلك على نظام غذائي مناسب. وتخصص عنابر لعزل المصابين بأمراض معدية أو عقلية".

وفي بعض الأحيان تتحول تلك الغرف التي تُسمى بالعيادات إلى أماكن للتحقيق والضغط والابتزاز، ويتجرد الطبيب أو ممرض السجن من أخلاقيات المهنة، فيتحول إلى محقق يرتدي الزي الأبيض، ويتعامل مع المريض على أنه عدو، فيعذبه بشكل مباشر، أو يصمت على ما يقترفه المحققون بحقه، فيُعذبه بشكل غير مباشر، وفي كلا الحالتين فإنه يشارك في تعذيبه، مما يخالف المادة(1) من إعلان طوكيو 1975 الذي يقول: "على الطبيب ألا يساعد في أعمال التعذيب، أو غيرها، من ضروب المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهنية، أو يشارك فيها، أو يقبل بها، مهما يكن الخطأ المرتكب، أو التهمة، أو اعتقادات الضحية ومبرراتها؛ وذلك في جميع الأوضاع، وفي حالة المنازعات الأهلية أو المسلحة أيضاً".

مع الاشارة أنه وفي كثير من الأحيان -بعد مماطلة من الادارة وإلحاح شديد من قبل الأسرى- يتم نقل المرضى الى ما يُسمى مستشفى سجن الرملة أو إلى المستشفيات المدنية، وهذا لا يعني أن الأسير المريض قد عُومل بإنسانية وتلقى الرعاية الكاملة والعلاج المناسب هناك، إذ أن عملية النقل تُشكل "رحلة عذاب" للمريض عبر ما تُعرف ب "البوسطة".

كما وفي بعض الأحيان أُجبر الأسير على تحمل نفقات علاجه، الأمر الذي ينطوي على خطورة بالغة في التنكر لحقوق الأسرى الصحية، وفقا لما جاء في المادة (30) من اتفاقية جنيف الثالثة، وكذلك المادة (91) من اتفاقية جنيف الرابعة.

رابعاً: انتشار ظاهرة الأخطاء الطبية، وهي شائعة الحدوث داخل سجون الاحتلال، وهذا يعود الى أن أغلب الأطباء داخل ما تُسمى بعيادات السجون الإسرائيلية، هم أطباءً حديثو التخرج، قليلو التجربة، يمكن وصفهم بالمتدربين، الذي لم يحصل بعضهم بعد على الإجازة الطبية القانونية.

وهذا يعني بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تدرب أطباءها على أجساد الأسرى، مما يعزز الاعتقاد بأن كل ذلك مقصود ومتعمد، تهدف إلى مضاعفة الآلام والمعاناة، وإلحاق الأذى بصحة الأسير، وزرع أسباب الموت البطيء بجسده ونفسه. ولربما بعضها لم تكن أخطاء -كما نعتقد- وانما لها علاقة بالنقطة التالية (تجارب الأدوية).

خامساً: هناك اعتقاد سائد لدى الفلسطينيين باستخدام أجساد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب لإجراء تجارب طبية لأدوية مختلفة، بما يخالف المواد13 من اتفاقية جنيف الثالثة، و32 و147 من اتفاقية جنيف الرابعة، وما يعزز هذا الاعتقاد أنه وفي إحدى جلسات الكنيست الإسرائيلي (البرلمان)، في العام 1997، كشفت عضو الكنيست ورئيسة لجنة العلوم البرلمانية في إسرائيل (داليا إيتسك) عن هذه التصرفات الإجرامية، حين قالت: "إن ألف تجربة طبية تجرى سنوياً على المعتقلين داخل السجون بشكل سري".

أما رئيسة شعبة الأدوية في وزارة الصحة الإسرائيلية (آمي لفنات)، فقد صرحت أمام الكنيست في ذات الجلسة- بـ"أن هناك زيادة سنوية قدرها (15%) في حجم التصريحات التي تمنحها وزارة الصحة لشركات الأدوية الإسرائيلية الكبرى لإجراء المزيد من تجارب الأدوية على السجناء".

ورغم ذلك فلم يكشف النقاب عن طبيعة وتفاصيل تلك التجارب، سوى ما نراه في

الواقع، من نتائج تتمثل في تزايد حالات الإصابة بالسرطان والأمراض الخطيرة بين صفوف الأسرى وظهورها على المئات منهم بعد خروجهم من السجن، مما يُبقي على كافة الاتهامات قائمة ويعزز الاعتقاد السائد باستمرار اجراء التجارب على أجساد الأسرى والمعتقلين التي تعد تجاوزاً خطيراً لإنسانية الإنسان، وانتهاكاً جسيماً لكرامته وتجازا صارخا لاتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة.

سادساً: هناك اتهامات لدولة الاحتلال الإسرائيلي بحقن الأسرى بفيروسات مسرطنة، ففي نيسان/ابريل عام 2013، اتهمت صحيفة البراڤدا الروسية دولة الاحتلال، بحقنها بعض الأسرى الفلسطينيين -الذين اقترب موعد إطلاق سراحهم- بفيروسات خطيرة تؤدي لإصابتهم بالسرطان.

ورغم النفي الإسرائيلي لما قالته الصحيفة، إلا أن السؤال يظل قائماً: هل حقاً تحقن إسرائيل الأسرى الفلسطينيين بالفيروسات؟ سؤال لم يلقَ جواباً واضحاً وقاطعاً، رغم الواقع المرير الأقوى من كل دليل، والذي يقول: بأن عديداً من الأسرى ماتوا بعد خروجهم من السجن بفترة بسيطة، وقبل موتهم تذكر كل منهم كلمات السجان وهو يودعه عند البوابة الخارجية للسجن، باستهزاء العارف: أنت في طريقك إلى الموت!.

من هنا فالنفي الإسرائيلي لا يجد تصديقاً له لدى الفلسطينيين، خاصة وأن العديد من الأسرى والمعتقلين قد شهدوا بأنه قد تم حقنهم بإبر أدت إلى تغيرات على أجسادهم وتدهور بأوضاعهم الصحية والنفسية. وتبقى الاتهامات مشروعة، لطالما بقيت السجون الإسرائيلية مغلقة في وجه اللجان الطبية المحايدة!.

إن عدم قدرة السجين على الحصول على أدلة تقنع المؤسسات القضائية الدولية بحدوث هذا وذاك، لا يبرئ دولة الاحتلال الإسرائيلي من هذه التهمة وتلك المتعلقة بسابقتها والمتمثلة بإجراء التجارب، خصوصاً ونحن نرى تزايداً في أعداد المصابين بالسرطان وكيف يسرع الموت إلى أجساد الأسرى والمحررين.

سابعاً: الإهمال الطبي المتعمد، والمماطلة في تقديم العلاج للجرحى والمصابين والمرضى، ولمن تظهر عليهم أعراض المرض، وعدم توفير العناية الطبية اللازمة لهم، والمناسبة لمرضهم، أو إجراء العمليات الجراحية في أوقاتها، مما يؤدي إلى استفحال المرض البسيط وتحوله، فيما بعد، إلى مرض مزمن وخطير يصعب علاجه ويكون سبباً رئيسياً في وفاة الأسير داخل السجن أو بعد خروجه بفترة وجيزة. وكثيرة هي المرات التي أخفت فيها ادارة السجون الملفات الطبية الخاصة بالأسرى، كما وفي مرات عديدة لم تفصح عن حقيقة وطبيعة المرض المصاب به الأسير.

لقد شكّل الإهمال الطبي حلقة في سلسلة طويلة من الاستهتار الإسرائيلي بحياة الأسرى والمعتقلين في إطار سياسةً إسرائيلية ثابتة، وبمشاركة أطباء عيادات السجون الذين يتعاملون باستخفاف مع المرضى وهم شركاء في الجريمة، حيث أنهم لا يتلقون توجيهاتهم من أخلاقيات مهنة الطب، وإنما يعملون وفقا لتعليمات أجهزة الأمن الإسرائيلية التي تقول لسان حالها: "إما أن يموت الأسير الفلسطيني فوراً، وإما تستمر معاناته ويتحول إلى عالة على أسرته وشعبه ويموت تدريجياً، ولا فرق إن كان هذا سيحدث داخل السجن أم خارجه، فالنتيجة النهائية المبتغاة هي واحدة".

هذا غيض من فيض، وتلك هي عناوين رئيسية موجزة، يتفرع منها عشرات العناوين الفرعية التي يكثُر الحديث عنها، ضمن منظومة متكاملة ومتشابكة تعكس سوء الأوضاع الصحية داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وأشكال الاستهتار المتعددة، ولدينا مئات الشهادات التي تروي بشاعة التعامل الإسرائيلي مع القضايا الأكثر إنسانية، مما يتطلب تدخلاً عاجلاً، من المجتمع الدولي، لتوفير الحماية اللازمة للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وإلزام دولة الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلغاء كافة التشريعات والقوانين الإسرائيلية العسكرية، التي تنتهك القانون الدولي. وعلى وجه السرعة فالمطلوب:

أولاً: استمرار مطالبة المؤسسات الدولية وخاصة منظمتي الصحة العالمية والصليب الأحمر بالضغط على الاحتلال وإرسال وفد طبي دولي محايد لزيارة السجون والاطلاع عن كثب على حقيقة الأوضاع الصحية الصعبة هناك، واجراء فحوصات شاملة لكافة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب وتوفير العلاج اللازم للمرضى منهم وحماية الآخرين من خطر الاصابة بالأمراض.

ثانيا: التحرك الفاعل من أجل الإفراج عن الأسرى والمعتقلين ذوي الحالات الخطيرة، والأسيرات وكبار السن والأطفال، باعتبارهم الفئات الأكثر عرضة لخطر الاصابة بالأمراض وبفايروس "كورونا" القاتل. خاصة وأن دول كثيرة أقدمت على مثل هكذا خطوة منذ انتشار "الجائحة"، بما فيها دولة الاحتلال التي سبق وأفرجت عن سجناء اسرائيليين فيما لم تُفرج عن أسير فلسطيني واحد، في خطوة تعكس العنصرية والتمييز العنصري.

ثالثا: ضرورة إبقاء هذا الملف مفتوحاً، وتوظيف كافة الأدوات السياسية والآليات الدولية بما يكفل انقاذ حياة الأسرى المرضى من خطر الموت، والتحرك الجاد والعاجل لوضع آليات قانونية وعملية لحماية الأسرى والمعتقلين الآخرين من خطر الاصابة بالأمراض، في ظل ظروف استمرار وجود مسببات الأمراض وعوامل استفحالها.

إطلاق معرض "تحية لأسرى وأسيرات الحرية"

ستفتتح مؤسسة الدراسات الفلسطينية في يوم الجمعة 1 نيسان/أبريل 2022، معرض "تحية لأسرى وأسيرات الحرية"، في قاعة "لكلمة الرمز فلسطين" في مبنى المؤسسة في بيروت. حيث سيشارك في المعرض 29 فناناً وفنانة ومشاركاً ومشاركة من كافة أنحاء فلسطين والعالم العربي والعالم، بأعمال تتعلق بمفهوم الأسر والحرية. سيضم المعرض لوحات أُنجزت بمواد مختلفة، ومنحوتات، وأعمالاً تركيبية، وڤيديوهات، وصوراً فوتوغرافية، وبوسترات، أنجزها فنانون وفنانات. يُذكَر أن بعض المشاركين كانوا هم أنفسهم أسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وسيأتي المعرض متزامناً مع الذكرى السنوية ليوم الأسير الفلسطيني الذي يحييه الشعب الفلسطيني في 17 نيسان/أبريل من كل عام، ليعكس رسالة مؤسسة الدراسات الفلسطينية بإبراز موضوع الأسرى والحرية الذي تبنّته خلال مسيرتها الطويلة، عبر مدوناتها وموقعها الإلكتروني، وبرنامجها النشري، ومجلاتها، وأرشيفها، ومجموعاتها، في مجال الدفاع عن قضايا الحرية، والعدالة، وحقوق الإنسان.

سيشارك في المعرض، الذي سيستمر لمدة شهر في غاليري المؤسسة الكائن في قردان في بيروت، كلٌّ من: أسمى غانم (فلسطين)، أمجد غنام (فلسطين)، إنجريد روليما (هولندا)، أيمن بعلبكي (لبنان)، إبراهيم المزين (فلسطين)، بشار الحروب (فلسطين)، بشير مخول (فلسطين/بريطانيا)، جواد إبراهيم (فلسطين)، حاتم غرايبة (فلسطين)، خالد جرار (فلسطين)، رؤوف كراي (تونس)، رائد صلاح (فلسطين)، رائد عصفور (الأردن)، سوزان غروثيس (هولندا)، سيروان باران (العراق/لبنان)، شادي الزقزوق (فلسطين/فرنسا)، عامر الشوملي (فلسطين)، عاهد إزحيمان (فلسطين)، عبد الرحمن قطناني (فلسطين/لبنان)، ماريا منريك (إسبانيا)، محمد أسعد سموقان (سورية)، محمد صالح خليل (فلسطين)، منال محاميد (فلسطين)، منذر جوابرة (فلسطين)، ميثم عبدال (الكويت)، هانس أوفرفليت (هولندا)، هاني زعرب (فلسطين/فرنسا)، هدى فودي (فلسطين/سويسرا)، يزن أبو سلامة (فلسطين)؛ بالإضافة إلى 13 ملصقاً من البوستيرات التاريخية من أرشيف المؤسسة وأرشيف دار النمر في بيروت، والمتعلقة بهذا الموضوع.